علم مكافحة الفساد

Anti Corruptology

Bharat Jangam

مؤلف

بهَرَت جَنغَم

مترجم

الاستاذ / محمد رمضان على ميا

منسق الجالية النيبالية باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان دولة قطر

تأليف : بهرت جنغم

ترجمة : الأستاذ محمد رمضان علي ميا

مراجعة : الشيخ عامر ظفر المدني الندوي

السنة طبعة : ٢٠٢٤ء

المؤلف	بهرت جنغم
المترجم	الأستاذ محمد رمضان علي ميا اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان دولة قطر
مراجعة	الأستاذ عامر ظفر المدني الندوي جامعة الحرمين للتفور غو داوري ، كاتهماندو، نيبال
تم النشر	2024
حقوق الطبع والنشر	المؤلف
الناشر	أكاديمية مكافحة الفساد بجلي بازار، كاتماندو 01-4792129, 00977 9851049385
التنسيق	جرافک ليب نيبال، نيبال غنج Graphic Lab Nepal, Nepalgunj Whatsap +977 9813604554
تمت الطباعة في	نيتيا برينترز آند سابلايرز كومباني بي في تي. إل تي دي. (01 - 4780251)
السعر	10/- دولار امريکی
الرقم المعياري الدولي للكتاب	978- 9937- 0- 9583- 9
	Txu2025439
	284703047
	1023

ترجمة المؤلف

بَهرَت جَنغَم، المولود في 1947 في بهكتابور، نيبال، قد كرس خمسة عقود في مكافحة الفساد:

- في 1960، بدأ الكتابة عن مشاكل الفساد، مستخدمًا قصائد وقصص وسيلة له.
- إدراكًا منه بالحاجة إلى الوعي، أنشأ مكتبة محلية في عام 1961، تهدف على وجه التحديد إلى تثقيف الطلاب المحليين حول مبادئ الحكم الرشيدة.
- أخذت حياته المهنية منعطفًا في عام 1970 عندما أصبح صحفيًا وكاتب عمود منتظم. وفي الوقت نفسه، شارك بفاعلية في العديد من النوادي الاجتماعية والمنظمات الشبابية، مما عزز التزامه بمكافحة الفساد. كما أصبح أيضًا عضوًا معتمدًا في "نادي الأسد الدولي" وعضوًا مدى الحياة في "جمعية الصليب الأحمر" من بين المنظمات الاجتماعية المحلية الأخرى. امتدت قيادته إلى "منتدى التفكير المستقل" حيث شغل منصب الرئيس، وكان عضوًا في نادي القلم الدولي.
- في عام 1979، كان له تأثير كبير بنشر 'KALO SURYA' (الشمس السوداء) بالنيبالية، وهي رواية كشفت الفساد المتفشي في نيبال. واللافت أن هذه الرواية تمت ترجمتها لاحقًا ونشرها بـ 14 لغة مختلفة بحلول عام 2023.

- وأعقب ذلك نشر رواية "BYUHA CHAKRA" (الحلقة المفرغة) عام 1984، وهي رواية أخرى سلطت الضوء على الحاجة إلى الوعي ضد الفساد.
- وفي عام 1988، تولى دور المحرر والناشر للجريدة الأسبوعية "نيبالي أواز" المخصصة لمسائل الحكم الجيد.
- في عام 1996، بدأ رسميًا حركة مكافحة الفساد في نيبال، مما يمثل خطوة مهمة في حملته ضد الفساد.
- رفع بهارات جانغام طوال حياته المهنية دعاوى ذات مصلحة عامة ضد الحكومة، مما نتج عنه انتصارات كبيرة. ففي عام 2001، رفع دعوى مصلحة عامة فيما يتعلق بالمعاشات التقاعدية لأعضاء البرلمان، مما وفر ملايين الروبيات لحكومة نيبال. وفي عام 2002، رفع دعوى مصلحة عامة أخرى ناجحة ضد الحكومة، وهذه المرة فيما يتعلق بـ "صندوق تنمية الدوائر الانتخابية"، مما أدى مرة أخرى إلى توفير الملايين.
- في عام 2002، تم تعيينه "رئيسًا إداريًا" لمنطقتي نارايانيوباجماتي في نيبال من قبل حكومة صاحب الجلالة في نيبال، مما يعكس نفوذه المتزايد ومساهماته في الحكم.
- استمرت مساهماته الأدبية بنشر كتاب " :Bhrastachar BaicharikAndolan" (الفساد: الاحتجاج الأيديولوجي) في عام 2004.
- في عام 2005، نُشر كتاب بعنوان "بهارات جانغام: 'BaichartathaDristikon " (أفكار بهارات جانغام)، وهو عبارة عن

مجموعة من المقالات والمنشورات والمقابلات التي تعرض أفكاره حول الحكم الرشيد ومكافحة الفساد.

- على مدار السنوات، تسلم العديد من الأوسمة والتقديرات، بما في ذلك قصيدة ملحمية ألفت على شرفه، "بهاراتندو"، في عام 2007. في نفس العام، احتفل برنامج شرفيعام بعيد ميلاده الستين وكرّمه بلقب "KaljayeBektitwo Bharat Jangam'" (الشخصية الخالدة بهارات جانغام).
- في عام 2008، نشر رواية أخرى بعنوان "Khopedesh".
- من عام 2009 إلى عام 2012، شارك بهارات جانغام بنشاط في رفع العديد من دعاوى المصلحة العامة ضد الحكومة فيما يتعلق بقضايا معبد باشوباتيناث. وأسفرت هذه الإجراءات القانونية عن صدور أحكام قضائية لصالحه، مع الحفاظ على التقاليد ومنع إساءة استخدام المعبد.
- في عام 2011، بدأ حركة وطنية من ميتشي إلى ماهاكالي لرفع مستوى الوعي العام حول معالجة قضايا الفساد.
- في عام 2012، نشر "NirbandhaBandhan"، وهي مجموعة من القصص القصيرة التي سلطت الضوء على نقائص الشرطة في المجتمع.
- وفي تلك السنة ذاتها، أدت جهوده إلى حل الجمعية التأسيسية الأولى لنيبال من خلال قضية دعوى المصلحة العامة، وصدر أمر بإجراء انتخابات للجمعية التأسيسية الثانية.

- استهدفت دعوى مصلحة عامة أخرى في 2012 إجراء تأجير الممتلكات العامة والممتلكات الغوثية، مما أدى إلى إنهاء الفساد الرفيع المستوى.
- وفي عام 2013، رفع دعوى مصلحة عامة على الحكومة لوقف المزايا المقدمة لكبار الشخصيات السابقة، مما أدى إلى توفير سنوي قدره 50 كرور روبية للحكومة النيبالية.
- في عام 2015، تم نشر كتاب اسمه "أفكار بهارات جانغام"، يعزز أكثر إرثه ككاتب ومفكر غزير الإنتاج.
- من 2015 إلى 2023، بدأ بث أكثر من 500 حلقة من البرنامج التلفزيوني الشهير "الشمس السوداء". سلط هذا البرنامج الضوء على ممارسات الفساد في المجتمع وحصل على قبول من الهيئات الحكومية والشركات والمنظمات الأخرى.
- وفي عام 2016، ألف "مكافحة الفساد"، وهو عمل رائد مسجل في مكتبة الكونجرس، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية، يوضح الخطوط العريضة لعلم مكافحة الفساد.
- وفي عام 2020، تلقى بهارات جانغام موافقة من جامعة تريبهوفان لدورة "دراسات الحكم ومكافحة الفساد" للحصول على درجة الماجستير، حيث لعب دورًا محوريًا في الانتهاء من المنهج وبدءه.
- وفي عام 2021، تلقى موافقة من جامعة نيبال المفتوحة لدورة "دراسات مكافحة الفساد" في درجة الماجستير.

إن التفاني الذي لا هوادة فيه والنزاهة التي لا تتزعزعاللذين اتصفا بهما بهارات جانغامطوال رحلته الرائعةجعلا منه شخصية متميزة في الحرب ضد الفساد. لم تُحدث أعماله في حياته تغييرًا ملموسًا فحسب، بل ألهمت أيضًا عددًا لا يحصى من الآخرين للانضمام إلى القضية. وهو مرشح مثالي للتقدير والجوائز، مجسدًا القيم الأساسية للشفافية والمساءلة والقيادة الأخلاقية.

علم مكافحة الفساد: موضوع جديد للدراسة

إن تطور المجتمع العالمي هو نتيجة للتفكير البشري. حيث إن الفكر البشري له أهمية كبيرة منذ بداية الحضارة. عندما تظهر أي مشكلة، يتم البحث عن حل مناسب على أساس الفكر الإنساني. وبالتالي، فإن المسائل التي نشأت قد حُلت. وحُلت المشاكل التي شوهدت في سياق التنمية البشرية. ونتيجة لذلك، حصلت التنمية البشرية العالمية على شكل متقدم.

تنشأ الأفكار والفلسفات وفقًا لمطلب الوقت حيث تستمر مثل هذه الأفكار في معالجة المشاكل. عندما يتحول الفكر إلى نظام، يقال إنه يتم تأسيسه من خلال قوة المعرفة. يمكن تكريم الفكر من خلال المعرفة. تأخذ الدراسة المنتظمة والبحث والتحليل تدريجياً شكل العلم. والبحث عن السبب والنتيجة هو الأساس الرئيسي للعلم فعندما ينشأ السبب، هناك دائمًا حل. يبحث العلم دائمًا عن الإثبات ويتم الاعتراف به على الأسس المناسبة. مصدر العلم هو المعرفة، ونتاج المعرفة هو العلم.

وبما أن السبب الجذري للفساد ونشأته هو العقل البشري، فمن الطبيعي وجود الفساد في المجتمع. ولا يمكن مكافحة الفساد إلا بعد سن قوانين صارمة وتنفيذ إجراءات صارمة لمكافحته. ظل نشطاء مكافحة الفساد في العالم متمسكين بهذه الأسباب الثلاثة، ولكن كما فهمنا حتى الآن، لا يمكن للقانون نفسه السيطرة على الفساد. كان هناك شعور بضرورة تدريس مكافحة الفساد في المدارس والمؤسسات التعليمية والجامعات من أجل تحقيق السيطرة على الفساد بشكل دائم.

علم مكافحة الفساد ليس علمًا صعبًا مثل الفيزياء أو الكيمياء. ولكن في الحقيقة هو علم سهل مثل العلوم الاجتماعية الأخرى، مثل العلوم السياسية والاقتصاد وعلم

الاجتماع وما إلى ذلك. تم تطبيق التجارب والتضمين والنهج الإحصائية والرياضية وتفسيرها في علم مكافحة الفساد وهكذا اكتسب مكانة العلم.

تجري دراسة متعمقة للانضباط، الذي يعتقد المجتمع أنه ضروري والوقت في سياق التنمية البشرية. من خلال الدراسة المتعمقة، تم تطوير المبادئ التوجيهية للمعرفة وتظهر كنظريات لهذا الانضباط. لذلك يجب أن يشعر المجتمع والمفكرون بصياغة النظرية ومتطلباتها. وعند الشعور بهذا الشرط، تجرى دراسة مفصلة للموضوع. وعندما يتم دراسة موضوع ما علميًا بطريقة منهجية، يتم تأسيسه باعتباره علم. حيث إن العلم هو مخزن متكامل للمعرفة، تم إنشاؤه بعد الدراسة المجهرية والتجربة المنهجية والتحليل التفصيلي، كما تم إنشاء علم مكافحة الفساد مع نفس المبادئ الأساسية.

الفساد هو مشكلة اجتماعية، لذلك يجب أن يكون المجتمع نفسه مسؤولاً عن مثل هذه المشكلة. فالمجتمع هو مجموعة من الناس وهذا هو السبب في أن الإنسان يسمى كائنًا اجتماعيًا. حيث يحدد سلوك الناس تقدم المجتمع وانحلاله. يجب أن يكون المجتمع نفسه مسؤولاً إذا انتشر أي خطأ أو سوء سلوك في هذا المجتمع وإذا وجد الفساد في جزء من المجتمع، يجب أن يرفع الجزء المتبقي صوته ضده، هذا هو قانون الطبيعة البشرية. ويشكل الفساد عائقا أمام التنمية البشرية ويعوق التقدم الاجتماعي الشامل. الأفكار والنظريات الجديدة ضرورية للقضاء على الفساد وقد تم تحقيق نفس الضرورة من خلال علم مكافحة الفساد.

تم تقديمه باعتباره فكر ونظرية جديدة في منتدى الأكاديميين العالميين لمكافحة الفساد كموضوع للدراسة. ومن الواضح أيضا أنه لا توجد سياسة وخطة عمل مصاغة للتنمية البشرية ناجحتان بدون دراسة علم مكافحة الفساد. وبالمثل، يمكننا أن نصدق أن هذه الفكرة والنظرية الجديدة تكبح بنجاح الأعمال غير القانونية والفساد

والأنشطة الأخرى غير المبررة. إنهم يتحدون آليات الدولة. يمكن أيضًا السيطرة على الممارسات الخاطئة للأحزاب السياسية من خلال علم مكافحة الفساد.

باختصار، لا يدافع علم مكافحة الفساد عن الأفعال السيئة والفساد فحسب، بل يخلق أيضًا سلوكًا فاضلًا في المجتمع. هذا العلم لديه القدرة على تحليل وتفسير السلوك غير المشروع لشخص ما. كما يمكن أن يحد من الجرائم التجارية وسوء الإدارة والخيانة السياسية وغيرها من التجاوزات المماثلة. بعد تحليل وتفسير مثل هذه الشخصيات المعيبة، فإنه يحكم على ما هو الصواب وما هو الخطأ. إنه موضوع مهم يجب دراسته. يجب على الجامعة المعنية خلق بيئة لإدراج علم مكافحة الفساد كموضوع للدراسة في المناهج الدراسية. يجب أن تشعر المؤسسات التعليمية والمدارس والجامعات بقيمتها وأهميتها وضرورتها. تم طرح هذه النظرية الجديدة كموضوع للتعليم والتعلم بما يتماشى مع طلب عصرنا.

مقدمة إلى علم مكافحة الفساد

إعداد اتجاه وشخصية المجتمع العالمي، وإظهار سلوكه البشري النقي والشفاف والودي.

وقف الأنشطة غير المرغوب فيها في المجتمع والحفاظ على الانضباط الجيد والمنافسة السليمة بين البشر.

ترسيخ سيادة القانون وتنفيذ الحكم الرشيد على أساس مبادئ العدالة العالمية.

تطبيق الديمقراطية المثالية من خلال ضمان الحقوق الأساسية للمواطنين.

الحفاظ على التأمل الروحي الذي يمارس تقليديا على قيد الحياة.

حماية الموارد الطبيعية والتراث القديم للبلاد والحفاظ على ثقافة طبيعية في حياة الإنسان من خلال قبول نعمة الطبيعة.

خلق جو من المساءلة على كافة المستويات من خلال التأكيد على الحقوق التي تكفلها الدولة.

الحفاظ على علاقة متوازنة بين الدولة والأحزاب السياسية.

خلق مجتمع خال من الفساد من خلال الحفاظ على الأخلاق والكرامة الإنسانية والقيمة في المجتمع.

من الضروري وجود الحقيقة وتحديد هويتها في المجتمع البشري، لذا فإن علم مكافحة الفساد أمر ضروري.

أهداف علم مكافحة الفساد

الهدف الأساسي من علم مكافحة الفساد هو فرض عدم التسامح مع الفساد لإنشاء مجتمع خالٍ من الفساد وتحقيق مجتمع مثالي، يجب أن يكون لعلم مكافحة الفساد الأهداف التالية:

الحفاظ على مبادئ الأخلاق المالية والأخلاق والفضيلة في المجتمع من أجل السعادة والسلام والازدهار لعامة الناس.

مساعدة الناس على اتخاذ قرارات عقلانية بنظرة إيجابية.

تعزيز علم مكافحة الفساد كموضوع للتعليم والتعلم.

نشر المعلومات حول أهمية علم مكافحة الفساد وإنشاء شبكة عالمية لأنشطة وحركات علم مكافحة الفساد.

جعل حياة الإنسان أكثر جودة من خلال تطوير الشخصيات البشرية على أنها مليئة بالفضيلة والفكر السليم والعمل الصحيح.

الحفاظ على القيم الروحية التي تمارس تقليديا.

رفع مستوى الوعي العام من خلال الدعوة والمعلومات القائمة على البحث لمكافحة الفساد.

تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد في العالم بأسره.

وقف الأنشطة غير المرغوب فيها وغير القانونية للمنظمات غير الحكومية التي تحدث تحت ستار التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

منع الأحزاب السياسية من جمع الأموال للانتخاب من رجال الأعمال وغيرهم.

خلق حالة بحيث يكون هناك حد أدنى من عدد الأحزاب السياسية.

السيطرة على مراكز القوى غير الصحية والأنشطة الاحتكارية للأحزاب السياسية وتشجيع الأحزاب السياسية التي تحركها المبادئ فقط.

تنظيم المنح والقروض وأشكال الدعم الأخرى من دولة إلى أخرى بموجب سياسة الباب الواحد.

إدخال نظام انتخابي مبني على مستوى وعي المواطنين.

المساعدة في القضاء على الاستعمار الاقتصادي والثقافي.

خلق وضع تكون فيه الأحزاب السياسية شفافة في أنشطتها وملتزمة بمبادئها وبيانها ورفاهية الشعب والبلد.

وضع نص قانوني لجلب كافة الأشخاص والمجتمعات السياسيين والجمهور إلى معيار الثواب والعقاب.

توفير نص قانوني في حالة عدم وجود معاهدة أو اتفاق أو استخدام الموارد الطبيعية وتراث البلدان النامية من قبل بلد آخر لفترة قصيرة أو طويلة.

توسيع نطاق علم مكافحة الفساد ليشمل الثقافة الفكرية العالمية ومراكز الدراسة والجامعات لإثباتها باعتباره علم لمكافحة الفساد.

تقييم ومنح أولئك الأشخاص والجماعات والمنظمات والمؤسسات الأكاديمية المشاركة في حركة مكافحة الفساد.

العمل ضد الكسب غير المشروع ومكافحة غسيل الأموال.

الحد من الأنشطة التعسفية لوسائل الإعلام.

إلغاء نظام عقد المعاهدات والاتفاق الذي يتعارض مع الوطن ورفاهية الشعب.

دمج سياسة ومبادئ علم مكافحة الفساد في كافة التخصصات.

تعزيز علم مكافحة الفساد باعتباره علم لمكافحة الفساد من خلال تعزيز دراسته وأبحاثه في الأكاديميات ومراكز الدراسة والجامعات في العالم.

تعريف علم مكافحة الفساد

علم مكافحة الفساد هو الدراسة العلمية لمكافحة الفساد، هذا هو العلم ضد الفساد. العلم هو ذروة المعرفة التي يجب دراستها باستمرار، وبعبارة أخرى، فإن علم مكافحة الفساد هو في النهاية معرفة مؤكدة بمكافحة الفساد. وينبغي تعريفه على أساس المعرفة وأهميتها. وينبغي تحديد هويته بتحليل وتفسير أهميته. وبهذه الطريقة، يجب تعريف علم مكافحة الفساد بأنه علم لمكافحة الفساد. وتُجمَّع في هذا التقرير مختلف المواضيع والسياسات والمبادئ التي تمارس في فترات زمنية مختلفة في سياق حركة علم مكافحة الفساد، ويُعرَّف علم مكافحة الفساد على نحو أكثر تفصيلا.

الفساد مقلد بطبيعته، فعل الفساد من قبل شخص ما معدي لشخص آخر. يمكن التحكم في هذا النوع من التقليد.

الفساد مرض اجتماعي، بشكل أكثر وضوحًا، إنه مرض قاتل ولأنه مرض يمكن علاجه. الأدوية مطلوبة لعلاج الأمراض. هذا النوع من الأدوية مصنوع في الجامعات. علم مكافحة الفساد نفسه هو العامل المسيطر على الفساد.

الفساد مشكلة اجتماعية، يدرس بمنهجية دراسة المشاكل الاجتماعية. وهكذا، مثل العلوم الاجتماعية الأخرى، يمكن تحليل علم مكافحة الفساد باعتباره علم اجتماعي.

الفساد نوع من البكتيريا المحفزة للأمراض المعدية في العلوم الطبية. وهو ناتج عن عدوى بكتيرية. بما أنه يمكن علاج الأمراض المعدية، فيمكن أيضًا السيطرة على الفساد بالتأكيد.

مثل الحالة الديناميكية للماء، أي السائل، والغاز، والصلب التي يتم تحليلها بواسطة الفيزياء، يتم أيضًا تغيير الفساد إلى سائل، وغاز، وصلب. هناك خصائص متشابهة

في كل من الفساد والماء. مثل الماء، يتدفق الفساد أيضًا من الأسطح العلوية إلى السفلية ويجد مستواه الخاص عند نقطة معينة.

لا يمكن رؤية الفساد بوضوح ولكن يمكن الشعور به واختباره. يمكن أن تكون متوازنة في حالة خاضعة للرقابة.

الفساد يخلق عدم الاستقرار السياسي. عدم الاستقرار هذا يعيق التنمية الشاملة للأمة، وعندما يتم إعاقة التنمية، يكون هناك ندرة. الندرة تخلق الصراع الاجتماعي. والصراع بدوره يثير عدم الاستقرار السياسي. يمكن السيطرة على هذه الدورة عن طريق علم مكافحة الفساد.

لا ينبغي تنشيط المنظمات غير الحكومية في البلدان النامية لأن الأشخاص الأذكياء والماهرين يمكنهم إدارة حكومات موازية من خلال الاستفادة من العديد من الفقراء والعاطلين عن العمل وإضعاف الدولة أو الآلية.

يعتبر كل من الفاسدين ومروجي الفساد مجرمين. كلاهما يجب أن يعاقب. يجب أن يقاطعهم المجتمع وأن ينتقدهم.

من الصعب على المحكمة تحديد نية الفرد. ولكن يمكن بسهولة اكتشاف النية الفاسدة من قِبل محكمة قانونية للتحقق من الجريمة وتحقيق العدالة.

يقوم الإنسان بالفساد عن قصد أو عن غير قصد، ولكنه قد يدمر شخصًا ومجتمعًا ككل. لكن فقط علم مكافحة الفساد يمكنها السيطرة عليها.

إن مجرد وضع السياسات والقواعد والقوانين لا يكفي للإدارة، ولكن يجب مراقبتها والإشراف عليها وتقييمها من وقت لآخر. لا ينبغي أن يكون هناك إفلات من العقاب. يجب معاقبة المخالفين، ويكافأ الأشخاص المطيعون.

جمع الأموال بشكل مباشر أو غير مباشر من قِبل الأحزاب السياسية باسم التبرع و / أو المنح هو أيضًا فساد غير مباشر. يجب أن تكف. ويجب الإيقاف عن إقامة حكومة مستقرة.

للفساد قوة مغناطيسية لجذب أي شخص في أي وقت وفي أي مكان. نظرًا لارتباطه بالمال، فإنه يتمتع بقوة جذب قوية.

الفساد هو عدو الديمقراطية أيضا في السياق الحالي. أكثر من ذلك، فقد ثبت أنه يمثل خطرًا على الديمقراطية المثالية. علم مكافحة الفساد هو الوسيلة الوحيدة لهزيمة عدو الديمقراطية.

فالأشخاص الفاسدون والمخادعون هم شرور الأمة. إنهم مناهضون للقومية ويعملون كحاجز أمام التنمية الاجتماعية. ويجب معاقبتهم ومقاطعتهم من قِبل المجتمع ككل.

إذا لم تعط الحكومة الأولوية لأنشطة مكافحة الفساد، فسوف تفقد فعاليتها وشعبيتها.

إذا تم إدارة الأحزاب السياسية بأموال مكتسبة بشكل غير قانوني، فسوف تفقد شعبيتها وأيديولوجيتها ومصداقيتها.

يبدأ الفساد من قطاعات الأعمال الرقيقة. الأعمال الرقيقة ليست سوى مهنة لجني الأرباح. يمكن أن تنظم القوانين والقوانين المنهجية قطاعات الأعمال.

طالما لم يتم تحديد كافة الأفعال السيئة في النظام الإداري وتصحيحها تدريجياً، فلا يمكن للإدارة أن تكون فعالة وفقًا لمتطلباتنا.

فقط عندما يقدم جهاز الدولة خدمات جيدة للشعب وفقًا للأحكام القانونية، يتم التحكم تلقائيًا في الفساد المنتشر في النظام الإداري.

يخلق الفساد أزمات سياسية وفوضى اقتصادية. وبالمثل، فإنه يعزز أزمة الإيمان بالمجتمع. وفي هذا السياق، يجب وضع مبادئ توجيهية للحفاظ على الثقة في المجتمع.

قد تأتي الحكومات وتذهب في الديمقراطية ولكن النظام الإداري هو الجناح الدائم للدولة. فقط مع ثقافة العمل الفعالة، يمكن للإدارة الاستمرار بشفافية.

فالقيادة القديرة والكفؤة مطلوبة للحكم الرشيد فالإدارة الكفؤة تحتاج إلى إداريين مؤهلين وصادقين. إنها عناصر مكملة لبعضها البعض.

توفر الدولة التسهيلات والسلطة والامتيازات للأشخاص العاملين في الإدارة. كما أن لهم واجبات ومسؤوليات يحددها القانون. ويطلق عليهم موظفي الخدمة المدنية و/أو الموظفين الوطنيين. يجب أن يكونوا منضبطين، مخلصين، ذات أخلاق، مسؤولين، مطيعين، وقادرين على عدم التناسب مع التسهيلات الخاصة المقدمة لإنجاز الأعمال.

ولا يمكن للإدارة أن تكون منهجية ووظيفية عندما تفتقر إلى الموثوقية والقدرة والكفاءة. إذا لم يحصل الناس على خدمات من المسؤولين، يتم التشهير بآلية الحكومة في غضون فترة قصيرة.

على الرغم من أنه لا يمكن القضاء على الفساد تمامًا، إلا أنه يمكن السيطرة عليه إلى الحد الأدنى، يمكننا تطوير التكنولوجيا المناسبة للسيطرة على الفساد. فإن السيطرة الكاملة على الفساد هي الطريقة الوحيدة للقضاء عليه.

إذا تم نشر موارد بشرية خبيرة في قسم علم مكافحة الفساد أو اللجنة، فيمكن السيطرة على الفساد حتى في أقل البلدان نموًا وغير متطور.

ولا يجب سن سياسة مزدوجة وقانون غامض ويجب أن يعاقب القانون المجرمين، ويكون هناك حكم واضح في القانون لمعاقبة المجرمين.

لا أحد يولد فاسدًا ومجرمًا ولكن المجتمع والبيئة والسلوك الاجتماعي والثقافة قد تقوده إلى الطريق الخطأ. يمكن تحويل هذه الشخصية السلبية إلى اتجاه إيجابي.

يخرج الفاسدون والمافيا من القطاع السياسي غير النزيه، عندما يكون لهم دور حاسم في السياسة، تصبح جميع القطاعات جنبًا إلى جنب مع السياسة فاسدة.

ويزيد ضعف النظام القانوني من الفساد ويجب للنظام القانوني نفسه أن يتحكم في الفساد.

يجب ألا يحصل الشخص على ممتلكات لا مبرر لها وإذا حصل على أرباحه العادلة، فيجب أن يعاقبه القانون الحالي على الفور بفصله من الخدمة.

الفساد هو أسوأ أنواع الجرائم فقط الأشخاص الأقوياء سياسياً لديهم مثل هذه الشخصيات المريضة. مثل هذه الشخصية السيئة لا يمكن أن تستمر لفترة طويلة.

يتم ارتكاب كل جريمة مع الخطة الواجبة حيث إن كافة الجرائم تترك بعض الأدلة التي تمكن الحكومة من التحقيق والعثور على الجناة ونفس الأدلة تثبت الجريمة في النهاية.

فالشعوب فقيرة وضعيفة وبريئة في البلدان النامية. لذلك هم بحاجة إلى أن يكونوا متعلمين، مما يجعلهم مواطنين يقظين وواعين.

ولا يمكن إقامة ديمقراطية مطلقة ما لم تكن أغلبية الشعب متعلمة. لا يمكن إلا للأشخاص الواعين فضح الأفعال الخاطئة للهيئة الحاكمة.

لا يمكن السيطرة على الجريمة إلا بموجب القانون. وبالتالي، تنفذ قوانين صارمة لمكافحة الفساد.

وقد تتورط المنظمات غير الحكومية العاملة في البلدان النامية في الفساد. يجب أن تكون هذه المنظمات باستمرار تحت إشراف الدولة.

تنفذ خطط فورية وقصيرة الأجل وطويلة الأجل لمكافحة الفساد.

كل من مانح ومستلم الرشوة فاسد ويجب أن يعاقب القانون كلا الطرفين.

يكون مانح الرشوة والمتلقي، ومسيء استخدام السلطة، وأولئك الذين يحاولون إساءة استخدام ممتلكات الدولة من خلال إساءة تفسير القانون ضمن معيار الفساد. على الدولة وضع أحكام لمعاقبتهم.

يجب أن تكون هناك أحكام قانونية بحيث يكون لكل مواطن الحق في تسجيل القضية ضد الفساد الكبير والصغير.

يجب أن يتضمن القانون أحكاما لإدراج كافة الأفراد والموظفين العموميين ضمن معيار الفساد. وبالمثل، يجب أن يتضمن القانون أحكامًا للتحقيق في قضايا الفساد وتقديمها إلى الكتاب.

يتطور الفساد بطريقة منظمة في بلد تكون فيه السياسة غير مستقرة. عندما يتطور الفساد بطريقة منظمة، يصبح الشعب والبلد ضعيفين ويجب القضاء على هذه الحالة على الفور.

عندما تتدهور الأخلاق والأمانة والإيمان في المجتمع، فإنها تفسد بشكل سيء للغاية.

بما أن الدول الديمقراطية تدار بحكم القانون، يجب أن تتعامل السياسة مع النظام الإداري من خلال سيادة القانون أيضًا.

يجب أن يكون القطاع الإداري مسؤولاً وواجبًا وخاضعًا للمساءلة ويجب تحسينها ككل.

يجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب في الإدارة. إن مفهوم المكافأة لأفضل أداء والعقاب للأسوأ أداء ينتج موظفين موجهين نحو الخدمة ومنضبطين.

الصحافة الصفراء تخلق عدم استقرار في السياسة وعدم الاستقرار يثير الفساد. الصحافة الصفراء لعنة للديمقراطية، لذا، ينبغي تثبيطها.

فساد السياسات قاتل من الفساد المالي حيث الأحزاب السياسية مسؤولة فقط عن الفساد السياسي. بينما تدير الأحزاب السياسية شؤون الدولة، تزداد إمكانية صنع السياسة لصالح الحزب وكادره على حساب المصلحة الوطنية. يجب معاقبة مثل هذا النوع من الأحزاب السياسية.

تنمية الإيجابية لدى المواطنين. الإيجابية تؤدي إلى العقلانية وتساعد العقلانية في بناء مجتمع مثالي.

يجب أن تسيطر السياسة على الفساد الإداري. من ناحية أخرى، يجب أن يكون هناك حكم للسيطرة على السياسة من قبل الشعوب.

يجب أن يتسم الأشخاص المشاركون في آليات الدولة بالشفافية والصدق والأخلاق وإذا أصبحوا انتهازيين وغير أخلاقيين وغير أمناء، فلن يرتفع مستوى معيشة الشعب. عندما لا يرتفع مستوى معيشتهم، فإنهم يرتفعون في التمرد. وبالتالي، يجب أن تكون الجهة الحكومية مسؤولة عن ذلك.

الاضطرابات السياسية تسبب عدم الاستقرار. عدم الاستقرار يولد عدم الثقة ويرتبط بالأنانية حيث يجب إدارة المجتمع الأخلاقي للقضاء على عدم الثقة والأنانية.

لا يمكن أن تكون البيئة السياسية مستقرة دون السيطرة على الفساد وكما أن التنمية الوطنية غير ممكنة في بيئة سياسية غير مستقرة. ولا يمكن تحسين مستوى المعيشة بدون التنمية الاقتصادية للبلد. لا يمكن تسميتها ديمقراطية يكون فيها مستوى معيشة الشعب سيئًا للغاية. لذلك، لجعل الديمقراطية مستدامة، يجب السيطرة على الفساد.

أدى اتجاه جمع التبرعات من الأحزاب السياسية باسم نفقات الانتخابات إلى تعزيز الفساد بشكل سيء. لذلك، يجب منعهم من تلقي أو تحصيل نفقات الانتخابات من رجال الأعمال أو أي شخص، أيا كان.

لا يعتبر الفاسدون العمولة فسادًا. لكن صفقة العمولة هي بلا شك فساد ويجب التحكم في هذا الاتجاه بالكامل.

عندما يمتد الفساد إلى مجاله في شكل منظم، يجب على جميع المثقفين والمفكرين والصحفيين والكتاب والقوميين إطلاق الصفارات والدعوة والكتابة ضد الفاسدين.

ومع دخول البلد والمجتمع المدني عهدا جديدا، يغير الفساد أيضا طبيعته ويصبح أكثر تعقيدا. ويجب وضع آلية علمية تهدف إلى مكافحة الفساد.

والبلدان المانحة لديها نوايا سيئة بينما تقدم المنح و/أو القروض للبلدان النامية. وتؤدي هذه النوايا إلى الفساد ويجب أيضا إدراج البلدان المانحة ضمن بارامترات الفساد.

قوة الدولة ضعيفة للغاية في البلدان التي يستمر فيها التهريب. وفي هذه البلدان، يكون الفقر مرتفعا، ويواجه الناس شحا شديدا في الموارد. وبالتالي، هناك فجوة كبيرة بين من يملكون ومن لا يملكون، مما قد يؤدي إلى الإرهاب. وبالتالي، ينبغي أيضا مراقبة التهريب نظرا لارتباطه المباشر أو غير المباشر بالفساد. ومع ذلك، من الصعب السيطرة على الفساد في مثل هذه البلدان.

لا يمكن أن يكون علم مكافحة الفساد ذا مغزى فقط مع النقاط المذكورة أعلاه. يجب أن تكون النقاط ذات الصلة المستخدمة في الكتاب شاملة أيضًا كتعريف. إلى جانب ذلك، يجب معالجة عامل الوقت والدراسة البحثية المناسبة لمطلب المجتمع في التعريف.

المبادئ الأخلاقية ونماذج مكافحة الفساد

الفضيلة الحميدة هي فضيلة الإنسان منذ ولادته. (علم الأخلاق)

الإنسان مخلوق حكيم يريد أن يعيش في المجتمع. هو/ هي جيد وأفضل. (علم الاجتماع)

تحدث هيمنة علم النفس في جميع جوانب التطور. (علم النفس)

يجب ألا يكون هناك نقص في التوازن بين الأعمال الاقتصادية والمعاملة الاجتماعية. (علم الاقتصاد)

يصبح تطوير المجتمع البشري ممكنًا بسبب الأنشطة الإيجابية للفرد. (العلوم الإنسانية)

تؤدي ممارسة الأخلاق إلى التفكير الجيد والإيجابي. (العلوم الأخلاقية)

يمكن تغيير السياسة بسبب التفكير الإيجابي للشخص. (العلوم السياسية)

التورط في العطاء وأخذ الرشوة إثم. لا يجوز في حياة الإنسان. (علم اللاهوت)

مقدمو الرشوة ومتلقيها كلاهما مجرمون. لا يمكنهم الهروب من أعين القانون. المنهجية (علم القانون)

– بريثفي نارايان شاه

المبادئ المكتوبة أعلاه صحيحة بالفعل. يجب أن نحلل بنية المجتمع البشري مع شرح هذه المذاهب. ومع ذلك، لا توجد قواعد وأنظمة وثقافات موحدة في كافة أنحاء العالم. تختلف في الولايات والمجتمعات المختلفة. علاوة على ذلك، يمكن شرح نظرياتهم وتنسيقاتهم. وفي السياق الحالي، يمكن ذكر هذه المبادئ والصيغ على النحو التالي:

يولد الناس صادقين لكنهم يطورون أنشطة فاسدة في مجتمع فاسد. يجب أن نعيدهم إلى الطبيعة الأصلية للأمانة.

تكمن المواقف الفاسدة وغير الفاسدة في المشاعر والسلوك الإنساني.

يمكن للفرد أن يختار إما السلوك الفاسد أو غير الفاسد. استنتاجها هو أن الفساد يحدث بسبب رغبة وتوق النفس. يمكن التحكم في النفس، وإذا تم التحكم في النفس حينئذ يتم أيضًا التحكم في الفساد تلقائيًا.

فالفرد مسؤول عن الفساد على المدى القصير أو الطويل. بمجرد أن يكون مدمنًا على الفساد، لا يمكنه التحول إلى رجل/امرأة نزيه بين عشية وضحاها. لذلك، يجب اعتباره شخصًا فاسدًا مثبتًا.

لكل فرد القدرة على تعزيز القوة الداخلية والخارجية بإرادته، سواء بشكل إيجابي أو سلبي. الأفراد هم أهم عنصر لأنهم أساس تكوين الأسرة والمجتمع والدولة. وبالتالي، يجب أن يكون للفرد تغيير إيجابي في السلوك والأخلاق لتحويله إلى مجموعات أوسع من المجتمع والدولة.

يجب أن يكون المجتمع قادرًا على التكيف مع المعايير والقيم الإيجابية الراسخة للفرد الفساد مشكلة اجتماعية؛ وبالتالي، ينبغي التماس سبيل الانتصاف أيضاً من تغيير سلوك الفرد، مما سيعزز المجتمع بشكل إيجابي.

النفسية هي السبب الجذري للمشاعر الفاسدة. إنها ليست شيء ملموسًا. ولكن إذا ارتكب شخص ما فعلًا فاسدًا، فيمكن استخدامه. يمكننا التخلص من هذا النوع من العقلية الفاسدة. علينا أن نطور أفكارًا إيجابية على أساس الأخلاق أو العلوم الأخلاقية. إذا كانت ثقافة المجتمع هي احترام العامل القانوني، فإن الجيل القادم يتعلم القيام بالعمل القانوني. ولكن إذا أرادت ثقافة أي مجتمع أن تقدر الفرد الفاسد، فإن الجيل الجديد يميل أيضًا إلى الفساد.

لذلك، يجب تحسين الثقافة بشكل إيجابي لتعزيز الأعمال الشريفة.

الإنسان الذي لديه القدرة على التمييز بين الخير والشر هو مخلوق حكيم. ويضع هذا الرجل/المرأة خطة عمل وفقا لرغباته. لنفترض أن القائد يجمع الكوادر. الكوادر هم قادة المستقبل. الكتاب يصنعون القراء. القراء هم كتاب المستقبل. هذا يعني أن الفاسدين يتسببون في فساد البيئة. يمكننا القضاء على مرض من هذا القبيل باستخدام العلاج الطبي. لذلك، لا ينبغي إنشاء مستشفى. لكن يمكن للشخص ممارسة اليوجا وممارسة الأنشطة الدينية والتفكير في الحياة الواقعية.

أطفال اليوم هم بناة أمة المستقبل والرجال الناضجون. لذلك، من أجل جعل المواطنين أصحاب المبادئ، يجب إدارة العملية الأكاديمية المتعلقة بمجتمع خالٍ من الفساد مباشرة من المستوى الابتدائي. يجب أن تدار من قِبل الحكومة من خلال صياغة القانون. ثم سيزداد عدد الأنشطة والأتباع غير الفاسدين. ويمكننا الاستمتاع بمجتمع خالٍ من الفساد.

للفساد خصائص الماء. إذا أطلقنا سراحه، فإنه يضر بمعظم الأصول الطبيعية ولكن إذا تم وضعه في محيط خاضع للرقابة مثل السد، فإنه يمكن أن يجعل الأرض خصبة، ويمكن أيضًا توليد الكهرباء. لديها أكبر قوة ضد التأثير السلبي. لذلك، علينا أن نساعد في تطوير عقلية الأشخاص من أجل تنمية المجتمع. يمكن إنتاج هذا النوع من الحكمة والخبرة من قِبل النواة الأكاديمية فقط. إذا تم الوفاء باحتياجات الشخص الأساسية، فإنه لا يشارك في أنشطة فاسدة. إذا لم يكن لدى الشخص مال في حل مشكلة اليد إلى الفم، فإنه يحاول السرقة. لذلك يمكننا التخلص من الجانب السيئ للإنسان من خلال توفير الحاجات الأساسية للإنسان أو من خلال مجرد توزيع الموارد الوطنية.

تسمية علم مكافحة الفساد

لقد حان الوقت لإجراء بحث معمق حول الفساد بعد اعتباره مشكلة اجتماعية. ومع ذلك، فإن مشكلة الفساد تختلف عن المشاكل الاجتماعية الأخرى. لا يمكن دراسة هذا بإبقائه جزءًا من علم الاجتماع. يجب إعطاؤه مكانًا منفصلاً بعد دراسة موجزة. أثناء دراسته، اكتشفنا أنه ليس مشكلة اجتماعية فحسب، بل إنه مرض مزمن أيضًا. يتم التعامل مع هذا المرض بنفس طريقة علاج الأمراض البشرية الأخرى المعدية. مثل المرض، نفهم أيضًا أن هناك طرقًا عديدة للوقاية منه.

هناك أيضًا إجراء وقائي لهذا المرض. من أجل العلاج والخدمات الطبية المناسبة، علينا أن نتبع مبدأ العلوم الطبية من أجل العلاج المناسب. يمكن أن يكون التدبير الوقائي فعالاً قبل الإصابة بالمرض. إذا لم يتم منع ذلك، يجب إعطاء المضادات الحيوية. على هذا النحو، تم الإعلان عن عملية للحفاظ على عدم التسامح مع الفساد.

بعد إعداد علم مكافحة الفساد، نحتاج إلى التعرف على اسم هذا العلم الجديد. لذلك، من أجل الاسم الصحيح، يجب أن نمر بالتمرين التالي:

1- العلم الوقائي للفساد

2- علم الشخصية

3- الإدارة الوقائية للفساد

4- علم مكافحة الفساد

1- العلم الوقائي للفساد:

يبدو من الجيد تسميته بشكل مناسب "**العلم الوقائي للفساد**". منع الفساد يعني أننا يجب أن نطور نظامًا معينًا لفحص الفساد. يجب أن نحاول وصفه بجعله أوسع ومحاولة فرضه بمعنى أوسع. لذلك هذا الاسم مناسب أيضًا.

2- علم الشخصية

يرتبط علم مكافحة الفساد أيضًا بشخصية الشخص حيث يتم تحديد التطور الاجتماعي والعقلي والاقتصادي والبدني والسياسي للشخص من خلال شخصيته. رجل حسن الخلق لا يمكن أن يفسد ولا يمكن أن يسمح للفساد أن يسيطر على المؤسسة. يساعد علم الشخصيات على تعليم الشخص والمجتمع أن يعيشوا حياة جيدة وسعيدة. يقوم المجتمع القائم على علم الشخصية أو العلوم الأخلاقية بأداء عمل جيد وهادف. لهذا السبب يلعب علم الشخصية أو العلوم الأخلاقية دورًا محوريًا في مجال العلوم لمكافحة الفساد. يمكننا وصف علم الشخصية على أنه علم مكافحة الفساد.

3- الإدارة الوقائية للفساد

الإدارة الوقائية للفساد هي أيضًا اسم مناسب لعلم مكافحة الفساد. من خلال تقنيات الإدارة، يمكننا إيجاد الحلول لكافة المشاكل. من خلال تطوير تقنيات تدابير الرقابة، يمكن خفض الفساد إلى مستوى الصفر اعتمادًا على يقظة الإدارة.

4- علم مكافحة الفساد

علم مكافحة الفساد هو اسم مناسب لعلم مكافحة الفساد. تشمل مكافحة الفساد كافة الأنشطة المتعلقة بالفساد. يمكن أن يفترض "**الفساد**" و"**مكافحة**" كيانًا واحدًا "**مكافحة**

الفساد". يتعلق علم مكافحة الفساد بالأنشطة المرتبطة بالفساد وتدابير إلغائه، والتي يتم تضمينها في علم مكافحة الفساد.

ولكن يبدو أن "**علم مكافحة الفساد**" هو الاسم الأنسب لعلم مكافحة الفساد. وقد شمل كافة القطاعات لدراسته. علم مكافحة الفساد له جوانب إيجابية وسلبية، والتي تم تضمينها في علم مكافحة الفساد.

السلبيات المزدوجة تجعل المرء إيجابيا. كلمتان متعارضتان تصنعان شخصية قوية واحدة إيجابية. سالب وناقص يصبح موجبًا؛ إنه مبدأ الرياضيات. وبالمثل، فإن مكافحة الفساد هي علم مكافحة الفساد.

يعتبر اسم "**علم مكافحة الفساد**" في الوقت الحاضر هو المصطلح الأكثر قبولًا حتى لا يتم اقتراح أي مصطلح أفضل.

ضرورة دراسة علم مكافحة الفساد

نشأت مشاكل مختلفة في المجتمع منذ البداية. لدينا إمكانات الحلول لهذه المشاكل. يجب تطوير تدابير الرقابة في المجتمع البشري، تتم مناقشة أي نوع من المشاكل المثارة ومحاولة حلها. في هذا السياق، تواجه العديد من الدول في العالم مشاكل فساد محفوفة بالمخاطر. انتشرت هذه المشكلة في البلدان المتقدمة والنامية باعتبارها وباء. لقد أصاب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأمة.

في سياق الحياة البشرية، العديد من الأمراض مثل الطاعون والكوليرا والجدري والزهري تقتل حياة الكثير من الناس. الفساد بالمثل مرض اجتماعي. نظرًا لأنه يُعامل كمرض، فإن له أيضًا علاجًا محددًا. نحن بحاجة إلى دواء لعلاجه. يتم تصنيع الأدوية من قبل صيدلي مؤهل. وبالمثل، يمكن القضاء على الفساد بوسائل مختلفة يحددها خبراء مؤهلون.

1- بدء البحث:

المركز الرئيسي للدراسة هو الجامعة، لذلك يجب إتاحة الفرصة لطلاب الدراسات العليا والخريجين لإجراء برامج بحثية تتعلق بمكافحة الفساد. يجب أن يتم تدريب الطالب في الموضوعات ذات الصلة بمكافحة الفساد، وقد يكون هذا التدريب مفيدًا في بداية الدراسة.

2- بدء الدراسات العليا:

على مستوى الكلية، قد لا تبدأ دراسة مكافحة الفساد في الوقت الحالي. لذلك، يجب تضمين مكافحة الفساد في المناهج الدراسية على مستوى الدراسات العليا. يجب دمج

موضوع مكافحة الفساد في مواضيع مثل العلوم السياسية والاقتصاد والعلوم الاجتماعية وعلوم التنمية الريفية والصحافة والإدارة والقانون. نظرًا لأن الموضوع الرئيسي هو مكافحة الفساد، يمكن للطلاب التدريجيين أن يصبحوا على دراية بهذا التخصص.

3- دكتوراه في الفلسفة والتحقيق:

سيساعد طلاب الدراسات العليا العديد من الأشخاص على الانجذاب نحو هذا التخصص أثناء بدء برنامج البحث والتحقيق في هذا المجال.

4- إعداد خبراء مكافحة الفساد:

بعد برنامج بحثي في مكافحة الفساد على مستوى الدراسات العليا، يمكن لطلاب الدراسات العليا أن يصبحوا مؤهلين في دراسات مكافحة الفساد.

5- الكتيبات والمقرر الدراسي:

يمكن لخبراء مكافحة الفساد في المستقبل القريب إعداد كتب وكتيبات لطلاب المدارس والجامعات.

6- الدراسة على مستوى الكلية:

بعد الانتهاء من صياغة المواد التعليمية يجب تصنيفها من المستوى المدرسي إلى المستوى الجامعي.

دعونا نرى طريقة الدراسة:

1	**2**	**3**
بدء البحث:	**بدء الدراسات العليا:**	**دكتوراه في الفلسفة والتحقيق:**
6	**5**	**4**
الدراسة على مستوى الكلية:	**الكتيبات والمقرر الدراسي:**	**إعداد خبراء مكافحة الفساد:**

في نفس الوقت، يجب تطوير الخطوات من 1 إلى 6 لدراسة مكافحة الفساد.

إن دراسة مكافحة الفساد هي مطلب يومنا هذا، حيث إن دول العالم مصابة بمرض الفساد. لذلك، لعلاج هذا المرض، يجب نقل التعليم إلى كل مواطن من خلال تضمين دراسة مكافحة الفساد من المدرسة إلى المستويات الجامعية.

مزايا وعيوب علم مكافحة الفساد

مثل كافة التخصصات الأخرى، فإن علم مكافحة الفساد له أيضًا جوانب جيدة وسيئة، كما هو مذكور أدناه:

مزايا علم مكافحة الفساد

يخلق شعورًا إيجابيًا في الفكر البشري.

يطور الفكر الإبداعي في البشر.

يخلق السلوك الحسن بين الأفراد ويعزز المصالحة فيما بينهم.

يوفر مبادئ توجيهية لأسلوب حياة فاضل.

يعلم دروس الفضيلة للمجتمع.

يعزز العمل المنهجي في القطاعين التجاري والصناعي.

يلهم الشفافية والكفاءة في الأعمال التجارية الوطنية والدولية. يتم توجيه السلوك الشفاف من خلال علم مكافحة الفساد من قطاع إلى آخر.

يجعل الفرد والمنظمة محترفًا تمامًا.

يطور ثقافة مكافحة الفساد في المجتمع.

يعزز الروح الحكيمة في القطاع القانوني.

يدعم الأحزاب السياسية في إدارة البلاد بمبادئ جيدة.

ينتج قادة وكوادر سياسية ذات سياسة ومبادئ مثالية.

يجعل البيروقراطيين مسؤولين مسؤولية كاملة.

يمكن البيروقراطيين من العمل كخدم للأمة.

يساعد على تشغيل إدارة فعالة وشفافة.

يساعد على الحفاظ على الانضباط الاقتصادي بشكل كامل.

يساعد في الحفاظ على الانضباط الاقتصادي للمجتمع والدولة.

يحسن الوضع الاقتصادي للمجتمع والأمة.

يزيد ثروة الأمة ويحميها. كما أنه يساعد في جعل الناس والبلد أكثر ازدهارًا.

ينتج موظفين يمكنهم اتخاذ قرار لصالح الأمة. لا يسمح للأشخاص / الجماعات المعادية للوطن بالمضي قدمًا.

يساعد على تنفيذ نظام تعليمي حسب متطلبات الأمة.

يجعل المجتمعات الفكرية دائمًا متنبهة للأمة.

يمنع النشاط غير القانوني والأفعال السيئة في قطاع الصحة.

يروج لشعار "الصحة للجميع" كشرط أساسي للإنسان.

أخيرًا يتحكم في إنتاج ونقل الأدوية الضارة.

يحمي الموارد الطبيعية للبلاد.

يساعد في السيطرة على المنظمات غير الحكومية.

يساعد على منع وكبح الجرائم الاجتماعية والمالية.

يساعد على التخلص من الجرائم السياسية الصغيرة والكبيرة.

عيوب علم مكافحة الفساد

يشعر الأشخاص ذوو السلوك السلبي بالاشمئزاز تجاه علم مكافحة الفساد.

وبما أنه يمنع مصدر الدخل غير القانوني، فإن أولئك الذين يستفيدون من مثل هذا النشاط يصابون بالضيق.

الفاسدون ضد علم مكافحة الفساد.

يؤذي أولئك الذين يشاركون في المعاملات غير القانونية.
يلاحق المتورطين في إعطاء الرشاوى وتقاضيها.
الفاعلون غير الشرعيين يصبحون غير سعداء.
لا يتم تشجيع الأشخاص و / أو المنظمات الذين يسيئون استخدام السلطة.
يخلق صعوبة في إدارة أنشطة الأحزاب السياسية الفاسدة.
إنه يكسر السياسة الفردية. لذلك، لا يمكن للقادة والكوادر ذوي المصلحة الخاصة أن يرتفعوا.
قد يضر ناخبي الدول النامية لأن القادة السياسيين لا يستطيعون جمع الأصوات.
سيحرم من ينفقون بشكل تعسفي من خزائن الدولة حسب مصلحتهم هذه الفرصة.
قد يثير الأشخاص الأذكياء والمحتالون الذين يديرون المنظمات غير الحكومية.
يشعر العملاء المتورطون في المعاملات غير القانونية للموارد الطبيعية بأنهم مقيدون.
أولئك الذين يشاركون في تغيير الدين وخلق التمييز العرقي عن طريق استخدام المال سوف يقعون في شرك.
إن القطاعات الخاصة، التي تقوم بتسويق صحة الإنسان والتعليم، ستكون في حالة من اليأس.
لا يشجع الجماعات الوطنية والدولية التي تنشط للإطاحة بالحكومة بقوة المال.
أولئك الذين ينوون استعمار البلدان النامية مادياً وثقافياً لن يحققوا أهدافهم.
سوف يرفع تجار المخدرات صوتهم ضد مكافحة الفساد حيث يعيقهم ذلك.
في الوقت الذي تحاول فيه السيطرة على غسيل الأموال، فإن أولئك الذين ينشطون في مثل هذا النشاط سيحاولون منعه وجعله غير ناجح.

تم توضيح الجوانب الجيدة والسيئة في مكافحة الفساد قدر الإمكان في قسم الإجراءات. نظرًا لأن علم مكافحة الفساد هو نظام تم إنشاؤه بفكر جديد، فلا يمكن استكشاف سوى الجوانب الجيدة والسيئة. عندما تتم دراستها وممارستها في جميع أنحاء العالم، يتم استكشاف نقاط قوتها وضعفها وتحليلها بشكل مختلف في بلدان مختلفة. ولكن لا يزال علم مكافحة الفساد في الوقت الحاضر يتمتع بنقاط قوة أكثر من نقاط ضعفه. من الواضح تمامًا أن الحياة البشرية والمجتمع والمنظمات الاجتماعية يمكن أن تحصل على العديد من الفوائد من هذا الانضباط. يُعتقد أنه يتم استكشاف مزاياها بشكل أكبر عند دراستها عمليًا.

المفهوم الواقعي والمثالي لعلم مكافحة الفساد

علم مكافحة الفساد هو علم وكذلك فن، لعلم مكافحة الفساد جانبان: الواقعي والمثالي. علم مكافحة الفساد هو علم واقعي ومعياري.

1- العلم الواقعي:

يجب اعتبار علم مكافحة الفساد علمًا واقعيًا. يثبت العلم شيئًا محددًا بالحقائق ويصف الحقائق فقط. يصف سبب وتأثير شيء ما. بهذه الطريقة، يكون العلم الواقعي موجهًا نحو المعرفة ويظهر طريق المعرفة. يحلل علم مكافحة الفساد الحقائق ويحدد مستوى المعرفة. هذا هو السبب في أنه علم واقعي.

2- العلم المثالي:

لعلم مكافحة الفساد علاقة وثيقة بالأخلاق والعلوم الاجتماعية والعلوم السياسية والاقتصاد. يوفر المعرفة حول السلوكيات البشرية الجيدة أو السيئة، الأخلاقية أو غير الأخلاقية، الفاسدة وغير الفاسدة، الصواب والخطأ، الفاضلة والشرسة، وما إلى ذلك. وتنبه الناس تجاه شخصيتهم وسلوكهم وهدفهم ومسؤوليتهم. علاوة على ذلك، فهو يجعلهم يدركون مسؤوليتهم والقواعد المقبولة التي يجب تبنيها من أجل حياة إنسانية ذات معنى. وبالتالي، فإن علم مكافحة الفساد هو علم مثالي.

يدرس علم مكافحة الفساد؛ الفساد الموجود، والجنون، وسوء السلوك، والغضب، والظلم الاقتصادي في الشخص والمجتمع والبلد. ثم تجد السبب والنتيجة. لذا فهو علم واقعي. من ناحية أخرى، يحاول البحث عن حلول للمشاكل المذكورة أعلاه

لتعزيز رفاهية الفرد والمجتمع والبلد. لذلك فهو علم مثالي أيضًا. لذلك، يُقال أن علم مكافحة الفساد واقعي فضلاً عن كونه علمًا معياريًا.

طبيعة ونطاق الفساد وعلم مكافحة الفساد: نظرة عامة موجزة

تتم الدعوة إلى علم مكافحة الفساد للحد من الفساد. نظرًا لأن الفساد يغير طبيعته من وقت لآخر، فلا يمكن السيطرة عليه على الرغم من الإجراءات القانونية والاجتماعية المختلفة. وهكذا، وفقًا لمتطلبات الوقت، تطورت علم مكافحة الفساد لإبقاء الفساد تحت السيطرة. لذلك، تبدو طبيعة ونطاق الفساد وعدم الفساد متشابهة إلى حد ما. لذلك، يتم دراسة طبيعتها ونطاقها بشكل نسبي أدناه.

أ- الطبيعة

الفساد	**الأمانة**
هو نتاج شخصية بشرية.	الطريق الصحيح لشخصية الإنسان
مرض اجتماعي.	تعزز الكرامة الاجتماعية.
قابل للتحويل.	التحكم في طبيعة الفساد القابلة للتحويل
يُعتقد أنه وسيلة لكسب الممتلكات بشكل غير قانوني.	رفع الوعي بأنه لا ينبغي الانغماس في الفساد كوسيلة لكسب الممتلكات.
يُعتقد أنه احتلال أسرع لكافة الممتلكات.	لا يجوز اعتبارها مهنة.
يشجع الشخص على ارتكاب عمل غير قانوني.	تثني عن مثل هذا العمل غير القانوني.
طبيعته مقلدة. لذلك، يتم تطوير الثقافة الفاسدة.	تقضي على ثقافة الفساد وتفرض ثقافة خالية من الفساد.

قطاع العدل والقانون

يفقد الحكمة التي تميز بين الأفعال	تؤسس الحكمة البشرية القادرة على بناء

المشروعة وغير المشروعة.	الأعمال الصالحة.
يحرف الروح القضائية.	تحمي روح القضاء.
يسيء تفسير القوانين في القطاع القضائي.	تخلق بيئة مواتية لتفسير القوانين.
يرتكب الظلم عن طريق إساءة استخدام السياسة والقانون ويحير العقل القضائي.	تفرض العدالة.
يرتكب جريمة من خلال إساءة تفسير القانون والنظام.	تعلم تطبيق القانون والنظام بشكل صحيح.

الدولة والقطاع السياسي

يحاول الاستيلاء على سلطة الدولة بالقوة.	تخلق وضعاً عادلاً للاستيلاء على سلطة الدولة.
يخلق مجموعة سياسية بدون مبادئ.	تؤيد إنشاء حزب سياسي بمبدأ مثالي.
يولد قادة وكوادر سياسية غير أخلاقية وغير مسؤولة.	تساعد في خلق قادة وكوادر سياسية أخلاقية ومسؤولة.
يعيق النهج المنتظم للانتخابات.	تطور النهج المنهجي للانتخابات.
يعيق تطوير نظام سياسي مثالي.	تدعم تطوير نظام سياسي مثالي.

القطاع الاداري

يجعل البيروقراطيين غير مسؤولين.	تجعل البيروقراطيين مسؤولين وخاضعين للمساءلة.
يفسد المسؤولين الذين يتحملون المسؤولية.	تخلق بيئة مواتية للمسؤولين للعمل بأمانة.
يجعل موظفي الخدمة المدنية مناهضين	

للوطن.

يحول الشعور بالخدمة إلى استغلال.

البيروقراطية منحرفة.

تساعد على جعل موظفي الخدمة المدنية أكثر ولاء للأمة.

تخلق بيئة مواتية للعملاء للحصول على خدمات سريعة.

يمكن أن تكون البيروقراطية أكثر فعالية وكفاءة وملائمة للناس.

القطاع الاقتصادي

يهمل الانضباط الاقتصادي.

يشوه النظام القانوني للمحاسبة.

يحط من نظام تحصيل الإيرادات.

يختلس خزائن الدولة.

يجعل الحالة الاقتصادية للمجتمع والدول ضعيفة.

يجعل كل من الدولة والمجتمع مفلسين.

تساعد على الحفاظ على الانضباط الاقتصادي.

تؤسس نظاما قانونيا للمحاسبة.

تدعم بشكل كامل تحصيل الإيرادات.

تروج لخزائن الدولة.

تجعل الحالة الاقتصادية للمجتمع والدولة قوية.

تساعد البلد والشعب على الازدهار الاقتصادي.

القطاع الاجتماعي

يدمر العادات الاجتماعية والثقافة.

يخلق التمييز الاجتماعي.

يغير الهوية العرقية والثقافة.

يخلق العنف والصراع في المجتمع.

يحمي ويعزز الانسجام الاجتماعي والعادات والثقافة.

يبطل التمييز الاجتماعي.

يحمي الهوية والثقافة العرقية.

يدعو الحرب الأهلية في البلاد.	يعزز السلام والوئام في المجتمع.
	لا يسمح أبدًا بحالة حرب أهلية.
القطاع التعليمي	
يجعل المثقفين فاسدين.	تجعل المثقفين مسؤولين وينذرون تجاه الأمة.
يدمر نظام التعليم الأساسي مما يؤدي بالمدارس الخاصة إلى جني فوائد تجارية.	تساعد على تنفيذ نظام تعليمي سليم.
يخلق التمييز بين المدارس الخاصة والعامة.	تحافظ على اتساق نظام التعليم في جميع المدارس.
يقوم بتسويق نظام التعليم.	تستدعي نظام التعليم الإلزامي.
يخلق مشكلة هجرة العقول.	توظف موارد بشرية متعلمة داخل الدولة.
قطاع الصحة	
تسويق قطاع الصحة.	تساعد القطاع الصحي على أن يكون موجهًا نحو الخدمة.
يبدأ تداول أعضاء العضد.	تحمي الأعضاء البشرية من خلال إثبات عدم تداولها.
يحط من حياة الإنسان تحت اسم الصحة الجنسية.	تنظم الصحة الجنسية.
يتعامل مع الأدوية المكررة.	لا تنتج مثل هذه الأنواع من الأدوية المكررة. وتحاول السيطرة على مثل هذا النشاط.
يستغل الناس بشدة باسم التثقيف الصحي.	لا يوجد استغلال في قطاع التعليم.

قطاع الأمة والقومية

بيع الموارد الطبيعية إلى بلد آخر دون ضمير.	تحمي وتعزز الموارد الطبيعية.
يثير نشاطًا معاديًا للقومية ومعادًا للمجتمع من خلال المنظمات غير الحكومية.	تستخدم المنظمات غير الحكومية لمصلحة الأمة والشعب.
يمكن أن يشوه السياسة والثقافة التقليدية.	يمكنها رفع العادات والقيم التقليدية.
يقسم الأمة والقومية نفسها.	تحمي الأمة والقومية.

قطاع الأنشطة الإجرامية

يتسبب في ارتفاع الجرائم في مختلف قطاعات المجتمع.	تقلل من الجرائم.
	تقلل من الجرائم المالية.
يخلق جرائم مختلفة في القطاع المالي.	تقلل من الجرائم السياسية.
يروج للجرائم السياسية للوصول إلى سلطة الدولة.	تعمل بنشاط من أجل النزاهة الوطنية.
يتسبب في جرائم قد تدمر الدولة نفسها.	

نوقشت بإيجاز تهديدات الفساد والتدابير الوقائية والعلاجية لتلك التهديدات من خلال علم مكافحة الفساد. يمكن للفساد أن يضر بالدولة والمجتمع. ومع ذلك، يمكن التقليل من المخاطر والأضرار التي يسببها الفساد، وحماية الدولة والشعب من خلال علم مكافحة الفساد.

العلاقة بين علم مكافحة الفساد والتخصصات الأخرى

يمكن دراسة علم مكافحة الفساد باعتباره علم لرفع مستوى المجتمع المتدهور، حيث لها علاقة مباشرة مع البشر. يدرس البشر ومختلف سماتهم وسلوكهم وعقليتهم وأنشطتهم. تشرف العلوم الأخرى وتحلل وتقيم الأنشطة الأخلاقية أو اللاأخلاقية للناس في الحياة الاجتماعية. العلاقة بين علم مكافحة الفساد والعلوم الاجتماعية الأخرى موصوفة أدناه:

1- علم مكافحة الفساد وعلم الاقتصاد:

علم الاقتصاد هو علم دراسة الأنشطة المالية للناس. يدرس كيف يولد الناس الدخل والنفقات. يدرس ويفسر المنهجيات المختلفة للاقتصاد والفروق الدقيقة في النظام الاقتصادي الشامل. من ناحية أخرى، فإن علم مكافحة الفساد هي دراسة علمية للطبيعة والسمات وطبيعة تكوين الممتلكات. يوفر علم الاقتصاد المعرفة المتعلقة بالطريقة المنهجية للمعاملات الاقتصادية، والتوليد، والاستخدام السليم لها. يقف علم مكافحة الفساد ضد الممتلكات المكتسبة بشكل غير قانوني ويضع آلية للسيطرة على هذه الممتلكات. على عكس علم الاقتصاد، فإنه لا يسمح للناس بكسب وإدارة الممتلكات بطريقة طائشة. إنه يدعو إلى مبدأ أن التنمية الاقتصادية للأفراد والمجتمع والأمم غير ممكنة دون القضاء على الفساد. إنها تعارض علانية السلوك الفاسد في المجتمع. علم الاقتصاد هو علم لدراسة الملكية بشكل منهجي، وعلم مكافحة الفساد هو علم للدراسة ضد الممتلكات غير المكتسبة. لذلك، يرتبط هذان التخصصان ارتباطًا وثيقًا.

2علم مكافحة الفساد والعلوم السياسية:

العلوم السياسية هي دراسة الدولة والحكومة وشؤون الدولة والأنشطة السياسية وما إلى ذلك. تندرج دراسة القانون والنظام، والدولة القانونية، واستقرار الديمقراطية، وأنشطة الأحزاب السياسية، وما إلى ذلك، في ساحة العلوم السياسية. يدرس علم مكافحة الفساد كيف يمكن الحفاظ على ثقافة خالية من الفساد في بلد ما. يستحق المجتمع الخالي من الفساد الاستقرار السياسي والسلام في البلاد. حيث يسود الفساد، يكون هناك عدم استقرار سياسي. تعاني دول مختلفة في العالم من عدم الاستقرار السياسي بسبب انتشار الفساد. لا يمكن للسياسات غير المستقرة أن تعزز نمو الناس والبلدان. تنشأ المشاكل السياسية غير المستقرة في البلدان التي ينتشر فيها الفساد. يساعد علم مكافحة الفساد المجتمع على تعزيز الانضباط والازدهار والقيم الأخلاقية لأنه يتم إنشاء مجتمع خالٍ من الفساد وبدء التنمية الاقتصادية. وبالمثل، يرتفع مستوى معيشة الناس ويتم الحفاظ على الاستقرار السياسي. بهذه الطريقة، ترتبط العلوم السياسية وعلم مكافحة الفساد بعلاقة وثيقة.

3- علم مكافحة الفساد وعلم الاجتماع:

علم الاجتماع هو علم دراسة كافة الأنشطة التي تمارس في المجتمع. يدرس أصل المجتمع وبنيته وتقاليده وثقافته وعاداته وتطوره. إلى جانب ذلك، يحاول علم الاجتماع إيجاد آليات لإزالة العادات السيئة، والتخلص من الثقافة، والخرافات في المجتمع. يدرس الجوانب السياسية والاقتصادية والدينية والتاريخية والقانونية والأخلاقية للمجتمع. تتم دراسة كافة هذه المجالات من خلال علم مكافحة الفساد أيضًا لأن هذين التخصصين لهما علاقة وثيقة جدًا. يوفر علم مكافحة الفساد وسيلة

لحل المشكلات الناشئة عن حالة يكون فيها علم الاجتماع غير قادر على معالجتها. لذلك، فإن علم الاجتماع وعلم مكافحة الفساد مكملان لبعضهما البعض.

4-علم مكافحة الفساد وعلم الأخلاقيات.

علم الأخلاقيات هو علم دراسة الشخصية الأخلاقية للإنسان. إنه يحلل شيئًا جيدًا أو سيئًا، صوابًا أو خطأً، أخلاقي أو غير أخلاقي، وما إلى ذلك. يدرس رفاهية الناس والمجتمع على أساس الأخلاق. يجب تطوير المجتمعات مع الانضباط الأخلاقي وحسن الخلق. يساعد علم الأخلاقيات على رفع كرامة المجتمع. إنه جوهر الأخلاق. تتمثل أهداف علم مكافحة الفساد في جعل المجتمع يتبع الأخلاق والحفاظ على مجتمع منضبط وعادل وشفاف. وبالتالي، فإن علم الأخلاقيات وعلم مكافحة الفساد لديهما علاقة حميمة مع بعضهما البعض.

5- علم مكافحة الفساد وعلم النفس:

علم النفس هو علم دراسة العقل والسلوك البشري حيث إنه مرتبط بالفكر والعاطفة والشعور. تعتمد كافة الأنشطة الجيدة والسيئة للإنسان على عقليته والعقل ديناميكي لدرجة أن الحالة العقلية نفسها تحدد تقدم البشر وشخصيتهم وتدهورهم حيث تتحكم العواطف في السمات البشرية والثقافة والطبيعة والشخصيات. لذلك، تم تقديم علم النفس باعتباره علم. لا يولد الإنسان فاسدا بطبيعة الحال ولكن يولد نقيًا وشفافًا وأخلاقيًا. ومع ذلك، فإن البيئة الاجتماعية والظروف والسلوك يغيروا من عقلية الإنسان. يحاول علم النفس اكتشاف المشاكل الناتجة عن الأفعال وردود الأفعال العقلية. على هذا النحو، يحاول علم مكافحة الفساد استكشاف وسائل لإبقاء

المشاعر المتغيرة والشعور تحت السيطرة. فالفساد معني بالعقل والشعور. لذلك، فإن علم النفس وعلم مكافحة الفساد هما مثلهما مثل عجلتين لعربة لا يمكن فصلهما.

6- علم مكافحة الفساد والتاريخ:

التاريخ هو دراسة الأحداث والمواقف الماضية حيث يمكن دراستها من خلال الوثائق المكتوبة وغير المكتوبة ومن خلال الهيكل المادي للعادات والثقافة. يوفر التاريخ المعرفة حول ازدهار وانحدار بلد به سلسلة زمنية من الأحداث الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والثقافية. مثل هذه الأنواع من الأحداث الواقعية لها قيمة في المجتمع. يحتفظ التاريخ بسجلات الأحداث الماضية في كل من فترات الازدهار التي يمثلها الأشخاص الطيبون والأخلاقيون والأوقات الفاسدة التي يقودها الأشخاص الفاسدون وغير الأخلاقيين، تسترشد القيادة الحالية بالتاريخ نفسه. حيث يوجد الفساد في الماضي. كيف تم التحكم فيه وكيف يجب أن نتحكم به يمكن تعلم كل ذلك من التاريخ. وهكذا، فإن الحقبة الجيدة، وكذلك الحقبة السيئة من الماضي، يمكن دراستها في التاريخ. لذلك، فإن علم مكافحة الفساد غير مكتمل بدون تاريخ.

7- علم مكافحة الفساد والصحافة:

الصحافة هي مهنة لنشر المعلومات بصدق عن الأحداث في المجتمع. في هذه المهنة، يجب نشر المعلومات الواقعية دون أي تحيز. عندما تصبح الصحافة غير شريفة، يطلق عليها اسم الصحافة الصفراء. نفس الصحافة الصفراء تعارض مكافحة الفساد. الصحافة مهنة محترمة. تم تأسيسها كقوة مهمة في شؤون الدولة، لذلك، تم قبول الصحافة كجهاز رابع للدولة ولها دور مهم في فحص سلطة الدولة. عندما

تتغير الصحافة بفعل المصالح الخاصة، يجب أن تواجه البلاد عواقب وخيمة. لذلك، يتم الحفاظ على علاقة حاسمة بين علم مكافحة الفساد والصحافة.

8- علم مكافحة الفساد علم الإنسان:

علم الإنسان هي دراسة كافة جوانب التنمية البشرية. يدرس البشر وثقافتهم وبنيتهم الاجتماعية بالتفصيل. وبالمثل، يتم دراسة الطبقة الاجتماعية والعرق والدين والثقافة والقيم إلى جانب السمات البشرية والطبيعة والشخصية والأيديولوجية والسلوك وما إلى ذلك، في علم الإنسان. كل هذه العوامل تتغير مع تغير الزمن. يفسد الفكر والشعور والسلوك البشري مما يؤثر سلبًا على التنمية البشرية. نشأت الطبقة والعرق واللغة والدين في المجتمع البشري في أجزاء مختلفة من المناطق الجغرافية. كما تختلف معتقداتهم الاجتماعية والاقتصادية والدينية والثقافية. من الطبيعي أن يكون لديهم اختلافات في تفكيرهم وسماتهم وسلوكهم. يجب دراسة نفس السمة الإنسانية للفكر والشعور والسلوك في علم مكافحة الفساد. هذه هي الطريقة التي يكون بها هذان النظامان علاقة محددة.

9- علم مكافحة الفساد والإدارة العامة.

تشير الإدارة العامة إلى دراسة وظائف ومسؤوليات وحقوق الهيئة التنفيذية، أحد أجهزة الدولة الثلاثة. يقوم بدراسة وتحليل إدارة العلاقة بين مقدمي الخدمة والعملاء. علاوة على ذلك، فإنه يوفر المعرفة حول كيفية حل المشاكل الناشئة في تقديم الخدمات العامة. يجب وضع خطط عمل مختلفة من أجل رفاهية الناس والأمة في الإدارة العامة. أثناء وضع مثل هذه الأنواع من خطط العمل، قد يتم وضع السياسة وتنفيذها لإفادة وخسارة السلطة التنفيذية وحزب المعارضة والأشخاص. في مثل هذه

الظروف، قد يحدث انحراف عن حق وواجب كل من مقدم الخدمة والعملاء. يتم تصحيح مثل هذا الوضع وإصلاحه من خلال علم مكافحة الفساد. وبالتالي، فإن الإدارة العامة وعلم مكافحة الفساد لديهما علاقة وثيقة.

10- علم مكافحة الفساد والتنمية الريفية:

أدنى وحدة اجتماعية هي القرية، وتطور القرية هو العمود الفقري للتنمية الوطنية. مع هذا الاعتقاد، تم تطوير التنمية الريفية كنظام. فن الوحدات الاجتماعية الدنيا مقسمة إلى قرى ومدن. يختلف الوضع الاجتماعي للناس في القرية والمدينة. لهذا السبب، من أجل التنمية المتوازنة لكل من المدينة والقرية، لا يمكن دراسة وفهم مبدأ التنمية الريفية من خلال فصلها عن علم مكافحة الفساد. إلى جانب التنمية الاجتماعية والثقافية، هناك دور هام للتنمية الاقتصادية في التنمية الريفية. الجانب الرئيسي للتنمية الريفية هو التنمية الاقتصادية، ونظراً لأهمية الجانب الاقتصادي، فإن هناك احتمالية قصوى للفساد. لذلك، للحفاظ على الشفافية في العوامل الاقتصادية للتنمية الريفية، يلعب علم مكافحة الفساد دورًا حيويًا. وبالتالي، فإن هذين الموضوعين لهما علاقة متكاملة.

11- علم مكافحة الفساد والإدارة:

تدرس الإدارة مبدأها ومنهجيتها وتنفيذها، حيث إن الدور الإداري وإدارة السوق والإدارة المالية هي الموضوعات الرئيسية للإدارة. الدراسات الكاملة لهذه الأمور هي دراسات إدارية. يتم أيضًا تضمين العوامل المتعلقة بالإدارة مثل الموارد البشرية والإدارة الصناعية والآلة والإنتاج والتوزيع والمحاسبة وما إلى ذلك في الإدارة. قد

تفشل الصناعة والأعمال بسبب الافتقار إلى الإدارة المناسبة. يتم خداع الناس وتضليلهم بسبب نقص المعروض من السلع المقلدة في السوق.

وبالمثل، فإن سوء الإدارة المالية يجعل القطاع المالي ضعيفًا. كل هذه المواقف المحفوفة بالمخاطر لا يمكن إدارتها إلا من خلال التنفيذ السليم لمبادئ علم مكافحة الفساد. نتيجة لذلك، يصبح القطاع المالي قويًا وفعالًا ومستقرًا. لهذا السبب، هناك علاقة خاصة بين علم مكافحة الفساد والإدارة.

12- علم مكافحة الفساد والقانون:

القانون هو وثيقة مكتوبة لإدارة شؤون الدولة يجب أن يطيعها كافة الأشخاص والمنظمات والحكومة. عندما يكون هناك لبس في القانون، تفسره المحكمة، وبالتالي يتم تنفيذه. القانون موضوع دراسة. يتم تعليمه وتعلمه لجعل القانون مستقرًا. القانون ليس وثيقة جاهزة. يقوم ممثلو الشعب بتقنينه من أجل رفاهية الشعب. يتم تنفيذ نفس الوثيقة المدونة لإدارة شؤون الدولة. لكن في بعض الأحيان، ممثلو الشعب والأحزاب السياسية، الذين لديهم سلطة سن القانون، وسن وتنفيذ قانون غير عادل. من خلال هذا النشاط، يواجه كل من الشعب والدولة الظلم. في هذه الحالة بالذات، يجب أن يتحكم علم مكافحة الفساد في مثل هذه الأنواع من الأنشطة الخاطئة وغير العادلة لأصحاب المصلحة. يحذرهم علم مكافحة الفساد من تمرير قوانين غير عادلة. لذلك، فإن القانون وعلم مكافحة الفساد لهما علاقة وثيقة.

13- علم مكافحة الفساد والثقافة:

الثقافة هي دراسة للعادات وأسلوب الحياة والسلوك والمعتقدات العرقية والقيم والاحتفالات التقليدية وطرق العيش، من بين أمور أخرى. لا يتشابه المجتمع البشري

العالمي والثقافة بسبب الطبقة والعرق والدين والثقافة. ومع ذلك، فإن ثقافة الشعب من مختلف الطبقات والأعراق والأديان مرتبطة بأسلوب حياتهم. نفس نمط حياة الشعب هو الثقافة. تسترشد الثقافة بمشاعر الإنسان واهتمامه ومعتقداته، والتي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالمبدأ الرئيسي لعلم مكافحة الفساد. يسبب اختلاف الثقافة وأسلوب الحياة احيانا سلوكا فاسدًا ادبيًا. يصحح علم مكافحة الفساد مثل هذه التصرفات السيئة. ترتبط تنمية المجتمع ونسبه ارتباطًا مباشرًا بالثقافة. فالثقافة الجيدة صحيحة والثقافة السيئة فاسدة. لذلك، فإن علم مكافحة الفساد والثقافة مرتبطان بشكل متبادل.

14- علم مكافحة الفساد والفلسفة

تحلل الفلسفة المبادئ الأساسية والسلوكيات والمواقف في الحياة البشرية بعمق، وتحاول تقوية القيمة العليا للحياة الاجتماعية. علاوة على ذلك، يحاول تأسيس السلوك المثالي والأخلاقي في المجتمع وفقًا لمتطلبات الوقت، فهو يحلل المعرفة مقابل العلم، والروحانية مقابل المادية، والأطروحة مقابل النقيض. إنه يحفز المجتمع على المضي في الطريق الصحيح. ليس ذلك فحسب، فالفلسفة ترث سياسة ومنهجية نظام تم تقديمه حديثًا وفقًا لطلب المجتمع. وبالمثل، يمنع علم مكافحة الفساد المجتمع من السير في طريق الفساد. يمكن أن يوقف مسار الفساد من خلال صياغة سياسة ومنهجية حسب حاجة الوقت. وبالمثل، فإنه يوفر قيمة أخلاقية وإيمانًا للحياة البشرية ويعزز التطور الإيجابي والطبيعي للمجتمع البشري. من وجهة النظر هذه، للفلسفة وعلم مكافحة الفساد نفس العلاقة المتأصلة.

15- مكافحة الفساد وعلم اللاهوت:

اللاهوت هو دين أو علم أسلوب الحياة. وقد أطلق عليه البعض اسم علم الجماعة، لكنه غير صحيح. إنه مجرد وهم. المجتمعات الفكرية تفهم اللاهوت باعتباره علم مجتمعي. يجب تعريفه وتحليله وتفسيره بجدية. لأن اللاهوت يتم تحليله من النظام الفيدى الأبدي المقدس، فقد أطلق عليه اسم الطائفية. وهي فلسفة عليا للمجتمع الشرقي لم يتبناها الأكاديميون الغربيون بعد. غير أن المجتمع الشرقي، الذي يمثل أغلبية الأديان والثقافات، ينبغي أن يقبله. الليبرالية والاعتدال والتسامح هي روائح اللاهوت الشرقي. لقد اكتسبت أعلى مساحة في تاريخ التنمية البشرية. تبنت مجتمعات دينية مختلفة هذا المعتقد اللاهوتي الشرقي. لذلك، يُنظر إليه على أنه مجتمع ديني. لكن المعتقد الديني الشرقي هو فقط لرفاهية الإنسان. لذلك، من غير المناسب مقارنتها بالفلسفات الدينية والطائفية الأخرى. اللاهوت الشرقي هو المصدر الرئيسي لنمط حياة الإنسان. عندما يتم تشويهها، تصبح حياة الإنسان غير مكتملة. لذلك، لا ينبغي مقارنة هذه الفلسفة الدينية بالفلسفات الدينية الأخرى. عندما تم تقديم علم اللاهوت للدراسة في العالم، لم يكن هناك سوى دارما فيدية أبدية في المجتمع البشري. الدين يعني أسلوب الحياة الذي يتبناه الناس. خصائص النار والماء هي الحرارة والبرودة على التوالي. وبالمثل، ينبغي أن تكون خصائص البشر إنسانية. لذلك، يجب أن يكون أسلوب حياة البشر إنسانيًا. تُقضى حياة الإنسان بسعادة بسبب الدين. يتم تحليل نفس الدين الإنساني في اللاهوت. الفضيلة والأخلاق والانضباط والإخلاص والصدق والعادات التقليدية وما إلى ذلك، هي المبادئ الرئيسية للاهوت. كل هذه هي مبادئ علم مكافحة الفساد أيضًا. لذلك، فإن علم اللاهوت وعلم مكافحة الفساد لهما علاقة متبادلة.

16- علم مكافحة الفساد والسياسة العامة:

في الوقت الحاضر، بدأت جامعات مختلفة في العالم دورات دراسية حول موضوع السياسة العامة. أدرجت الجامعات هذا الموضوع في مناهجها الدراسية من خلال النظر في النظام السياسي والهيكل الاجتماعي والرغبة والمصلحة العامة والقيم والعادات التقليدية وما إلى ذلك. وبما أن كافة الجامعات تفتقر إلى الاتساق في مناهج هذا الموضوع، فإنها تقوم جميعها بتدريس مواضيع المصلحة العامة. وتجري دراسة الحفاظ على الثقافة الاجتماعية، والسياسة السياسية، وأثرها على المستوى الشعبي للحياة البشرية، وتدابير تنظيم السياسات في السياسة العامة. علاوة على ذلك، فإن التوزيع الاقتصادي العادل، والانضباط المالي، والرضا السياسي من النظام الانتخابي، والزواج والعلاقة الاجتماعية، والصحة، والتعليم، والحكم الرشيد، والحرية، وتأثيرها لتعكس مستوى حياة الشعب هي أيضًا مواضيع السياسة العامة. وبالمثل، فإن وحدات الدراسة في علم مكافحة الفساد هي أيضًا المجتمع والشعب. كما أنه يحلل كافة جوانب الأفراد، ويدرس المجتمع، ويفسر المصلحة العامة، والإرادة العامة، والمنفعة العامة، ويدير نظام دراسته وفقًا للسياسة العامة. لذلك، يمكن القول إن مركز دراسة كل من السياسة العامة وعلم مكافحة الفساد هو الشعب نفسه.

علم مكافحة الفساد كعلم طبيعي

من الصعب تقييد علم النفس وسلوك الشخص والمجتمع بأكمله في مجال العلوم. لكن يجب شرحها وتحليلها. يمكن دراستها من خلال ربطها بأبعاد علمية مختلفة. يجب تبني أنشطة الحد من الفساد بما يتناسب مع العصر المتغير. يجب التدقيق في علم مكافحة الفساد وقيمته واعتقاده. إن تطبيق القيم والمعتقدات الجديدة يعني التخلي عن القيم والمعتقدات القديمة.

لا يمكن تقييد أي علم داخل حدود التعريف. قد يكون التعريف الأولي للموضوع مؤقتًا أيضًا لأنه لا يمكن قبول أي فكرة إلى الأبد. يتم تغيير الفكر ومراجعته وفقًا للوقت. لا تكفي التجارب الماضية لوعي جديد. يمكن أن تكون المشاكل الحالية موضوعًا خاصًا للمستقبل. مع مرور الوقت، يتم تطوير مناهج مختلفة تدريجياً. لقد نما الفساد خارج نطاق السيطرة في الوقت الحاضر. مسؤولية علم مكافحة الفساد هي السيطرة عليه. يساعد علم مكافحة الفساد على إدارة النظم والسياسات السلوكية بطريقة صحية ومنضبطة في كل مستوى من مستويات المجتمع. يتم تأسيس السلوكيات والعادات المختلفة التي تمارس في المجتمع كعلم. إن لعلم مكافحة الفساد علاقة طبيعية مع هؤلاء الأشخاص.

1- علم السلوك البشري

2- علم فضيلة الإنسان

3- علم السلوك الاجتماعي

4- علم التطور البدني

5- علم الازدهار الاقتصادي

6- علم الانضباط الإداري

7- علم الشفافية السياسية

1- علم السلوك البشري:

أيا كان نوع المخلوقات المولودة في الكون، فإنها تتمتع بسمات وسلوكيات معينة. فالكلاب والقطط قريبة من البشر، ولديهم سمات وعادات مختلفة عن حيوان ابن آوى والنمور التي تعيش في الغابة. يحب البشر تلك الحيوانات التي تزدهر في صحبتهم. يبقون الحيوانات بعيدة، وهي غير مفيدة لهم. مهما كان السلوك الذي تظهره الحيوانات تجاه البشر، فإن الناس يتفاعلون أيضًا بنفس الطريقة مع الحيوانات. ليس من الطبيعي الاعتقاد بأن البشر يحبون الحيوانات البرية مثل ابن آوى والنمور. يعيش البشر في مجموعة، لذلك يجب أن يكون سلوكهم متوافقًا مع الناس. عندما يصبح سلوك الشخص غير منتظم، يتم التخلص منه من قبل مجموعته. سلوك الإنسان يحدد وضعه في المجتمع. وبالمثل، يلعب السلوك البشري أيضًا دورًا حاسمًا في التأكد من مستوى الشخص في المجتمع.

يمكن النظر إلى السلوك البشري من بعدين مختلفين: السلوك الجيد والسلوك السيئ.

ينشأ السلوك الجيد الاحترام في المجتمع، والسلوك السيئ عدم الاحترام. الفساد هو نتيجة ثانوية للسلوك السيئ. يمكن دراسة السلوك البشري في مجال علم السلوك. إذن، علم مكافحة الفساد هو علم السلوك البشري.

2- علم فضيلة الإنسان

كل المخلوقات لها قيم أخلاقية معينة. يتم تحديد حياتهم بنفس القيمة الأخلاقية. لكن القيمة الأخلاقية البشرية تختلف عن المخلوقات الأخرى. ينظر إلى كل من الفضيلة والرذيلة (الفساد) في الطبيعة البشرية. عندما يعيش الإنسان حياة إنسانية، تصبح حياته ناجحة تمامًا. ممارسة الفضيلة تقضي على صفات الناس السيئة أي الفسق والفساد.

نقيض الإنصاف هو الفساد، هناك بعدان للطابع البشري:

الفضيلة والفساد

توجد صفات الفضيلة والفساد في العقلية الإنسانية. النمو في إحدى الصفات يضر بقوة الأخرى. هذا يعني أنه عندما يصبح المرء قوياً، يصبح الآخر ضعيفاً. إنه قانون علمي أيضًا. وهكذا، عندما يصبح عنصر الفضيلة قوياً بما فيه الكفاية، تضعف قوة الفساد. بسبب هذا الدليل، أُسس علم مكافحة الفساد كعلم للفضيلة الإنسانية.

3- علم السلوك الاجتماعي

يتم تأسيس السلوك الاجتماعي على أساس الثقافة والعادات. يتم تحديد السلوك الاجتماعي من خلال البنية التاريخية والقيمة العرقية والمعتقد والثقافة التقليدية وعادات المجتمع. يستمر السلوك الاجتماعي بنفس الطريقة. لا يمكننا تغيير سلوكها على الفور أو خلال فترة زمنية قصيرة. السلوك الاجتماعي مدفوع بطريقة محددة بشكل مستمر لفترة طويلة من الزمن. وهكذا، تم تأسيسه باعتباره علم. يحمي علم مكافحة الفساد السلوك الاجتماعي من أن يكون غير أخلاقي. لذلك، يستمر الأمر باستمرار في المجتمع.

4- علم التطور البدني

التطور البدني ضروري للازدهار الاجتماعي. يبحث الناس عن التطور البدني في كل الظروف. يصبح الشخص سعيدًا عندما يحصل على التسهيلات المادية اللازمة. إنه ضعف بشري. يريد البشر رفاهيتهم جسديًا وروحيًا، تصبح البنى التحتية للتطور البدني جاهزة بسبب نفس الرغبة البشرية. علاوة على ذلك، فإن الناس يشبعون احتياجاتهم بسبب نفس الرغبة. هذا يعني أن التطور البدني مستمر بشكل تدريجي. يتم تلبية الاحتياجات البشرية المتزايدة مع استمرار التطور البدني. يدعم علم مكافحة الفساد التطور الجسدي المستمر عن طريق إزالة العقبات التي قد تظهر. وهكذا تم اعتبار علم مكافحة الفساد علم للتطور البدني.

5- علم الازدهار الاقتصادي

فقط الشخص أو المجتمع المزدهر اقتصاديًا والقوي يعتبر ناجحًا في الوقت الحاضر. يشارك الفرد أو المجتمع بنشاط في التنمية الاقتصادية حيث إنهم يتقدمون بشكل تنافسي في السوق الاقتصادي. المنافسة لا تعني صحية وقانونية ومنهجية فقط. يمكنهم اتباع طرق غير قانونية أيضًا في تلك المنافسة. تكمن الممارسات الفاسدة وراء المنافسة غير الصحية التي تضر بالقطاع الاقتصادي. لا يوجد معيار محدد وحدود للنمو الاقتصادي. أهدافها وغاياتها إرضاء الناس. بمعنى آخر، يحدد الوقت والموقف حدود النمو الاقتصادي. من المتوقع أن يمضي النمو الاقتصادي قدما مع خطة محددة. لقد حقق الكثيرون نموًا اقتصاديًا بالاعتماد على سياسات خاطئة. يقاضي علم مكافحة الفساد أولئك الذين يسيئون تفسير القوانين والسياسات والذين يسيئون ممارسة القانون عمدًا لكسب المال.

6- علم الانضباط الإداري

التنظيم الإداري ضروري لإدارة مؤسسة منظمة مثل شركة تجارية ومنظمة غير حكومية وشؤون الدولة. تسترشد الهيئة الإدارية بالقانون واللوائح والسياسات. يجب تجهيز الموظفين في هيئة إدارية بطريقة منضبطة. بعد ذلك فقط، يمكن الحفاظ على الانضباط الإداري بالترتيب الصحيح، ولا يمكن للإدارة السليمة أن تعمل في غياب الانضباط. يجب الحفاظ على الانضباط الإداري لإنقاذ المنظمة من الأضرار. لذلك، يساعد علم مكافحة الفساد في الحفاظ على الانضباط الإداري في كافة الهيئات الإدارية.

7- علم الشفافية السياسية

السياسة بدون شفافية هي مجرد فوضوية. الفوضوية تجعل السياسة غير مستقرة ولا يمكنها التعامل مع شؤون الدولة بسلاسة. يتطور الإرهاب تدريجياً إلى فوضوية. في بعض الأحيان، في البلدان النامية، يتم الاستيلاء على السلطة السياسية من قبل ديكتاتور إرهابي. عندما تدخل سلطة الدولة في يد ديكتاتور أو إرهابي، تسود الفوضوية. هناك نقص في المهمة السياسية الحقيقية والديمقراطية. عندما يكون هناك نقص في الشفافية السياسية، يحاول علم مكافحة الفساد الحفاظ على الشفافية والديمقراطية.

حاول علم مكافحة الفساد تعريف نفسه من وجهات نظر مختلفة للمجتمع وأثبت نفسه باعتباره علم. لذلك تم تأسيسه باعتباره علم طبيعي.

نطاق علم مكافحة الفساد

يشير علم مكافحة الفساد إلى دراسة عمليات مكافحة الفساد. يتم تضمين كافة مكونات علم مكافحة الفساد في هذه العملية. في المقام الأول، يحاول تحليل وتفسير مختلف قطاعات الفساد. تم تطوير مبادئ علم مكافحة الفساد مع التحليلات النظرية والعملية لهذه القطاعات. يدرس هذا العلم مجالات مكافحة الفساد. يقدم هذا العلم مبادئ توجيهية للتطبيق العملي لمبادئ عادلة لعلم مكافحة الفساد. القوانين واللوائح هي الجوانب العملية لعلم مكافحة الفساد.

بهذه الطريقة، يحدد نطاق علم مكافحة الفساد طبيعته ومحتوياته وحدوده.

1- طبيعة مكافحة الفساد

2- موضوع مكافحة الفساد

3- حدود مكافحة الفساد

1- طبيعة مكافحة الفساد

إنها معرفة متعمقة وتحليلية حول السلوك البشري والتصرف والسمات. تنقسم طبيعة هذه المعرفة إلى جانبين: النظرية والتطبيق.

أ- النظرية

إنها سلسلة من المعرفة التي يمكن دراستها بالتسلسل. يمكن أن تسمى أيضًا علمًا. العلم هو طريقة دراسة المعرفة المؤكدة حول بعض الموضوعات. تسمى النماذج العلمية نظرية. العلم هو وسيلة لتقديم دليل حقيقي على أساس المبدأ.

ب- الممارسة:

الممارسة هي طريقة لفعل شيء ما، والذي يُعرف أيضًا بالفن. يوفر الفن نفسه قيمة جمالية لحياة الإنسان والمجتمع. لهذا السبب ارتبطت أهمية الفن بالحياة البشرية والسلوك البشري، لذلك الممارسة مرتبطة بالفن.

علم مكافحة الفساد كعلم:

علم مكافحة الفساد هو علم، حيث إن العلم يعني سلسلة من المعرفة المتسلسلة ودراستها. الإجراءات والقواعد المحددة ترشده. العلم عالمي. قوانين الفيزياء هي أمثلته، يؤسس العلم علاقة بين السبب والنتيجة ويؤسس علم مكافحة الفساد علاقة بين سبب وتأثير سمة الإنسان والطبيعة والسلوك والأنشطة الاجتماعية والمالية والسلوكيات. لذلك، فهو علم اجتماعي.

علم مكافحة الفساد كفن:

كما أن الفن يوفر المعرفة بشأن إجراءات العمل، وصياغة السياسات، والجوانب العملية للحياة والمجتمع. يقترح طرقًا لحل المشكلات التي يتم إنشاؤها ضد الأعراف والسلوكيات والقواعد الاجتماعية. يساعد عمليا على تحسين الحالة الجسدية وغير الجسدية للبشر. يعد علم مكافحة الفساد الذي يعطي المعرفة العملية أيضًا فنًا.

من الصعب تحديد وتحليل ما إذا كان علم مكافحة الفساد هو العلم أو الفن فقط. وهو، كعلم، يضع سياسات لمكافحة الفساد لحل مختلف المشاكل التي تنشأ ضد الأعراف والقيم الاجتماعية. وبهذه الطريقة، يعيد علم مكافحة الفساد الناس بمنهجية عملية جنبًا إلى جنب مع توفير المعرفة النظرية. وبالتالي، فهو علم وفن. هذا هو السبب في أن تكتل العلم والفن هو طبيعة علم مكافحة الفساد.

2- موضوع علم مكافحة الفساد:

يتم تحديد موضوع علم مكافحة الفساد وفقًا للتعريف الحالي. ومع ذلك، أثناء النظر من وجهة نظر موضوعها، لدينا نهجان.

أ- نهج تقليدي:

من النهج التقليدي، يتعلق موضوع علم مكافحة الفساد بمحاولات كبح السلوك الفاسد في البشر. يمكن تعدادها على النحو التالي.

1- التفريق بين البر والمعصية.

2- السيطرة على القيم الاجتماعية.

3- السيطرة من قِبل الأسرة والمجتمع.

4- السيطرة بالفضيلة البشرية.

5- سيطرة الحاكم.

1- التفريق بين البر والمعصية:

الفاسدون خطاة، ولا يمكن للخطاة أن يكونوا عزيزين على الله. لا يستطيعون أن يضعوا أقدامهم في طريق السماء بسبب أفعالهم الخاطئة. لا يجب أن يتم الفساد إذا أراد شخص ما الذهاب إلى الجنة. وقد كُتب هذا في كافة الكتب الدينية تقريبًا. هذا هو السبب في أن الناس لا يجب أن يرتكبوا الفساد.

2- السيطرة على القيم الاجتماعية:

يعيش الناس من خلفيات متنوعة في المجتمع ويطورون علاقة مع بعضهم البعض. إنهم مرتبطون ببعضهم البعض بناءً على الأعراف الاجتماعية والقيم والثقافة وما إلى ذلك. إن الأنشطة الفاسدة التي يرتكبها شخص ما يمكن رؤيتها وتجربتها بوضوح من قبل شخص آخر، والمجتمع يسخر من الشخص الفاسد. لهذا السبب أيضًا، يتم إدانة مثل هذه الأنواع من السلوكيات الفاسدة والإجرامية. لا يسمح المجتمع

المتحضر بأي نوع من الجرائم الاجتماعية. لذلك، تساعد الأعراف والقيم والثقافة الاجتماعية في السيطرة على مثل هذه الأنواع من المواقف الفاسدة.

3- السيطرة من قِبل الأسرة والمجتمع:

الأسرة والمجتمعات هي وحدات صغيرة من المجتمع. يمكن التعرف على الأشخاص الفاسدين بسهولة في هذه الوحدة الاجتماعية الصغيرة. يشعر هؤلاء الأشخاص بالخوف من ازدراء أسرهم ومجتمعهم. وبالتالي، فإنهم يصبحون متيقظين لمثل هذا السلوك الفاسد ويحاولون تجنب مثل هذا السلوك السيئ.

4- السيطرة بالفضيلة البشرية:

فضيلة الإنسان سلوك حسن يقوم على حكم الناس وثقافتهم. الشخصيات البشرية مثل الصدق والإخلاص والوفاء والضمير تثني الناس عن ارتكاب أعمال فاسدة. في الواقع، الإنسان يتحكم في فضائله. يجب أن تتحكم فيه القوانين كذلك. فقط بعد ذلك، يتحول الرجل إلى إنسان.

5- سيطرة الحاكم:

يسيطر حكام الدولة في السلوكيات الفاسدة وغير الأخلاقية. لقد أظهر التاريخ أن الشخص الأعلى أو الوكالة العليا للدولة هي دائما ضد الفساد. لذلك، يُقال إن الأنشطة المناهضة للفساد تُمارس تقليديًا كحركة.

ب- النهج الحديث:

أصبح الناس تدريجيًا فرديين في العصر الحديث. يتقلص المبدأ الإنساني ببطء من مجتمع إلى مجتمع، ومن مجتمع إلى أسرة، ومن أسرة إلى أخرى. يتناقص اهتمام الناس بالمسؤولية الاجتماعية والأعراف والقيم يومًا بعد يوم. ما هي أنواع القواعد والقيم التي يجب تأسيسها في المجتمع؟ ما هو نوع المجتمع الذي يتم إنشاؤه؟ كيف يستجيب المجتمع والأسرة للقيم الاجتماعية؟ ما هي مسؤولية الأسرة والمجتمع؟ بدأ

هذا النوع من الشعور الفردي في المجتمع، وأصبح متجذرًا تدريجيًا. هذا الفكر الفردي يجعل الشخص والمجتمع والظروف الاجتماعية فاسدة بسرعة. في النهاية، يخلق التمييز في كافة جوانب المجتمع تقريبًا. إنها عدو للبشر وللتنمية البشرية. يجب رفض هذا النوع من التفكير. لذلك، يجب قبول المفاهيم التالية.

1- الحكم الرشيد:

وفقًا للقانون، لممارسة الحكم الرشيد في بلد ما، يجب أن يكون هناك إجراء في الوقت المناسب من الوكالة المخولة. لا يمكننا تخيل الحكم الرشيد طالما يوجد فساد في الهيئة التشريعية والتنفيذية للدولة. لذلك، يجب اتباع السياسات والقواعد والقوانين بشكل كامل لتعزيز الحكم الرشيد. (تم إجراء المناقشة التفصيلية لهذا المفهوم في فصل "الحكم الرشيد")

2- الحالة القانونية:

تم تطوير مفهوم الحالة القانونية في النظام الديمقراطي الرئيسي مع إدراك ضرورته في العصر الحديث. (تم إجراء المناقشة التفصيلية تحت باب "الحكم الرشيد")

حد علم مكافحة الفساد

علم مكافحة الفساد هو علم تحليل السلوك الحسن وحسن الشخصية. من الصعب الحد من نطاق مكافحة الفساد، ولكن من الضروري تحديد القيود لجعل دراستها منهجية ومحددة. تغطية الفساد واسعة. وتشمل المعاملات الصغيرة للرشوة والفساد الكبير التي تجعل أموال الدولة تختفي. يجب أن يأخذ علم مكافحة الفساد في الاعتبار مصلحة الإنسان والأخلاق والشخصية والمسؤولية المناسبة والواجب والقضايا الأكثر حساسية، مثل إساءة استخدام السلطة. على الرغم من أن الفساد يمتد بلا حدود، إلا أن مكافحة الفساد تحتاج إلى وضع حدودها. فيما يلي القيود المفروضة على علم مكافحة الفساد في الوقت الحاضر.

1- السلوك البشري والشخصية والعقلية
2- الرشوة بين مقدمي الخدمة والعملاء
3- التعامل غير المشروع أثناء تشغيل المشروع
4- العلاقة بين الحزب السياسي وشؤون الدولة
5- تعديل الدستور والقانون الحالي المخالف للدستور
6- اختراق مكتسب من دولة أخرى
7- سوء الإدارة في الشأن الداخلي للدولة

1- السلوك البشري والشخصية والعقلية:

السلوك البشري والشخصية والعقلية هي مفاهيم مجردة. هم محسوسون لكن ليسوا ملموسين. كل منهم يتعلق بالمشاعر الإنسانية. لذلك، لا يمكن إنتاج الدليل المرئي والمكتوب بسهولة. إنها مرتبطة بمستوى الفهم فقط. يجب على الشخص أو المنظمة

تقديم الدليل. وبالتالي، لا يمكن إثبات هذا السلوك أو الحادث من تلقاء نفسه. في هذه الحالة بالخصوص، فإن الطرف الثاني، الذي فهم أو أدرك السلوك والشخصية والعقلية ومجهز بالمعلومات، يقدم الدليل. ليس من السهل تحليل وتفسير وتقديم الأدلة في هذه الحالة.

2- الرشوة بين مقدمي الخدمة والعملاء:

تمتلك كل حكومة سياسة لتقديم خدمات مختلفة للمواطنين. تنشر الحكومة موظفين بمرتبات وتسهيلات أخرى لخدماتهم. يخدم الموظفون المواطنين مجانًا وبأسلوب مهذب ومخلص. لكن في البلدان الفقيرة، يتورط موظفو الحكومة في أخذ مبلغ صغير أو كبير من الرشاوى وفقًا لطبيعة الخدمة التي يقدمونها. يريد العملاء أيضًا الحصول على خدمات سريعة وسهلة من خلال تقديم الرشاوى. في هذه الحالة، يعتبر كل من مقدم الخدمة والعميل مذنبين ويتم إدانتهم.

3- التعامل غير المشروع أثناء تشغيل المشروع:

قبل التنفيذ الفعلي للمشروع، هناك عمولة معاملة غير قانونية. قد يكون المشروع صغيرًا أو متوسطًا أو كبيرًا. يتم المساومة على مقدار العمولة حسب مصلحة المسؤولين الحكوميين. يتفاوض المسؤولون الحكوميون بانتظام على العمولة حتى اكتمال المشروع. إنهم يجرون مثل هذه المعاملات غير المشروعة بدعم من السلطة السياسية. للقطاع الداخلي وللجهات المانحة أو الداعمة الخارجية ومسؤوليها مصالح غير مشروعة تؤدي إلى زيادة الاستثمار. ليس هذا فقط، فالدول النامية تتعرض للخداع في مثل هذه المشاريع، ولكن الدول الغنية أو المانحة أو الشركات ومسؤوليها يحصلون أيضًا على أقصى فائدة. لذلك، يجب أن يكون هناك حكم بشأن اختصاصات محددة للتحكم في المعاملات المالية غير المشروعة في المشاريع التي يتم تشغيلها أو التي سيتم تشغيلها في البلدان النامية.

4- العلاقة بين الحزب السياسي وشؤون الدولة

هنـاك إطـار قـانوني محـدد لإدارة شـؤون الدولـة. يجـب أن تـتم إدارة شـؤون الدولـة بسلاسة وفقًا لقانون البلاد. ومع ذلك، فإن شؤون الدولة في البلدان النامية تحكمها السلطة السياسية وليس النظام القانوني. تصبح قضية الدولة ضعيفة عندما تسيطر عليها السلطة السياسية. عندما تصبح ضعيفة، تصبح الحكومة غير مستقرة. لا يمكن للحزب السياسي الذي يتولى الحكم لفترة قصيرة أن يعمل بفعالية. يصبح القادة السياسيون في البلدان النامية انتهازيين ويستغلون شؤون الدولة. لا يحصلون على فرصة للبقاء في الحكومة لفترة طويلة. لا يمكن أن تكون قضية الدولة شفافة وفعالة ومنهجية ما لم تنتهي العلاقة غير الطبيعية بين الأحزاب السياسية والدولة.

5- تعديل الدستور والقانون الحالي:

الدستور هو القانون الأساسي للبلد. كل القوانين الأخرى مبنية عليه. يجب ألا يكون القانون المكتوب غامضًا. يجب أن يكون البيان القانوني قصيرًا وبسيطًا. لكن قانون الدولة النامية غالبًا ما يكون غامضًا. وذلك لأن الدول الغنية تشارك بشكل مباشر أو غير مباشر في صياغة القانون وتؤثر عليه حسب رغباتها ودوافعها. في حالة وجود مثل هذا القانون الغامض، تقوم الأحزاب السياسية في كثير من الأحيان بتعديله وفقًا لمصالحها الصغيرة. الأحزاب السياسية تسيطر على الحكومة لفترة قصيرة. لكنهم يعدلون الدستور والقوانين الأخرى بما يحقق مصالحهم، ويسيئون استخدام الميزانية الوطنية، ويحتفظون بسلطتهم، ويستغلون الوطن والمواطنين. وبالتالي، يجب التحقق من هذا النوع من الاتجاه.

6 – الاختراق المكتسب من بلد ثالث:

هناك اتجاه للاختراق المكتسب في البلدان النامية من البلدان المتقدمة. هذا النوع من الاختراق يفسد الثقافة التقليدية والعادات والأعراف والقيم والدين لهذه البلدان. كما أنه

يفسد القادة السياسيين ويقنعهم بالدفاع لصالحهم في القوة الخلفية للتمويل. وبالمثل، قد يؤدي الاختراق إلى خلق مثل هذا الوضع حيث يتم تسليم الموارد الطبيعية للبلدان النامية إلى بلد آخر. الدول المتقدمة والقوية تؤثر على الدول النامية وتجعلها تذهب حسب مصلحتها. إنهم يبقون البلدان النامية في قبضتهم من خلال الاختراق. لهذا السبب لكسر شبكة هذا الاختراق، يجب دراسة علم مكافحة الفساد.

7- سوء الإدارة في الشأن الداخلي للدولة

تخضع الشؤون الداخلية لأقصى قدر من الأنشطة غير القانونية وغير الشفافة في نظام ديمقراطي حديث. عندما تدار شؤون الدولة من خلال الأخلاق المعنوية والنظام والقانون، فإنها تمر بالفوضى، خاصة في البلدان النامية. يبدو أن هناك أقصى اتجاه لإدارة شؤون الدولة بشكل استبدادي على الرغم من أنهم يدافعون عن الديمقراطية. من الضروري إدارة شؤون الدولة بالمعايير والقيم والأنظمة والقواعد الراسخة من خلال تصحيح مثل هذه الأنظمة المختلة. ويجب تجنب سوء الإدارة في شؤون الدولة الداخلية. ومع ذلك، بسبب النظام السياسي الفوضوي الحالي، فإن الفجور واللامسوؤلية والاستبداد وعدم التوازن متفشية في شؤون الدولة. وبالتالي، تم تخفيض قيمة قضية الدولة بالكامل وأصبحت مختلة وظيفيًا. إذا كان يجب تصحيحه، فنحن بحاجة إلى تطوير النظام من الأرض وتشغيل شؤون الدولة بناءً على مبادئ التحقق والتوازن.

نطاق علم مكافحة الفساد يتجاوز الحد الأقصى. ويجب إدراج الشروط المشار إليها أعلاه في البلدان النامية في المجال المحدد المتعلق بعلم مكافحة الفساد.

مفهوم علم مكافحة الفساد

الهدف الرئيسي من علم مكافحة الفساد هو إنشاء مجتمع خالٍ من الفساد. وهو يحتاج إلى مفهوم واضح لتحقيق هذا الهدف. ولا يمكن تحقيق الهدف إلا إذا عملت الوحدات المسؤولة بنشاط وفقًا لمفهوم مكافحة الفساد. وعلى الأخص، ولنجاح هذه الحملة، يجب أن تنشط قوتان رئيسيتان بشكل كامل. هم:

1- المجتمعات المدنية.

2- الأحزاب السياسية المؤسسة اجتماعياً.

يجب على مواطني أي بلد أن يدركوا إنشاء مجتمع خالٍ من الفساد في الدولة لأن المواطنين أنفسهم يجب أن يتحملوا العواقب. يتم إنشاء الأحزاب السياسية من قبل مجموعة من المواطنين الذين يتشاركون المبادئ السياسية. هم مقسمون إلى أحزاب مختلفة. على الرغم من تشكيل الأحزاب السياسية من قبل المواطنين، إلا أن المواطنين قد لا يثقون بالأحزاب. الأحزاب تخدع الشعب بعد الاستيلاء على السلطة. تسكرهم سلطة الدولة، يرعون كوادرهم ويتم تجاهل المواطنين. لذلك يجب التعامل مع المجتمع المدني والأحزاب السياسية وإعطاء المسؤولية بشكل منفصل. دعونا نقسم هذا الفكر إلى موضوعين.

1 – بناء مجتمع يتسم بالشفافية والانضباط.

2- تأسيس الأحزاب السياسية القومية.

1 – بناء مجتمع يتسم بالشفافية والانضباط:

المجتمعات المدنية القائمة هي المسؤولة عن التنمية الشاملة لبلدنا. تقع على عاتقهم مسؤولية أن يكونوا فاعلين في ازدهار مجتمع معين. يجب ألا ينسوا مسؤولياتهم تجاه المجتمع. تتمثل واجبات المجتمع المدني فيما يلي: –

أ) الوعي الأخلاقي.

ب) العمل الجيد.

ج) الشعور بالوطنية.

د) شخصية شفافة.

هـ) تحمل المسؤولية.

أ) الوعي الأخلاقي.

يعتمد القياس العام لشخصية الشخص على مستوى الوعي الخاص به. الجميع واعي، لكن المستوى مختلف. علاوة على ذلك، لا يعكس الوعي / الإدراك الأخلاقي شخصيته / شخصيتها فحسب، بل يجعل حياته / حياتها ناجحة أيضًا. لذلك، الوعي الأخلاقي له أهمية خاصة. يعتبر المجتمع الذي يحتوي على وفرة من الأفراد الواعين أخلاقياً مفيدًا في تعزيز الرفاهية والتنمية البشرية. الوعي البشري محكوم بالعناصر الأخلاقية وغير الأخلاقية. ولكن من ترك الفاحشة وتقبل القيم والمعتقدات الأخلاقية يعتبر إنسانًا حقيقيًا. يمكن لمثل هذا الشخص الواعي أخلاقيًا أن يلعب دورًا مهمًا للأمة والقومية وازدهار المجتمع.

ب) العمل الجيد:

يقوم كل فرد في المجتمع بواجب منذ الولادة حتى الموت. يتحدد علمه / عملها حسب عمره / عمرها. بعد الطفولة، ينخرط الشخص في رزقه. هو / هي مرتبك مع المشاكل الوطنية والدولية. من يعمل في العمل الجيد يخدم أسرته ومجتمعه ووطنه.

المواطن المنخرط في العمل الجيد هو كنز ثمين للمجتمع والأمة وهو عز الأمة ومجدها.

ج) الشعور بالوطنية:

يولد الشخص مع صفة المسؤولية الفطرية. في المرحلة الأولية، تساعده الأسرة. بعد دخوله مرحلة البلوغ، يتفاعل مع أعضاء المجتمع الآخرين وينضج. بعد ذلك، يتعرف على الأسرة والمجتمع. وبعد ذلك يفهم دور أمته في السياسة العالمية. في هذه اللحظة، يقرر ما هو الجانب الذي يجب إعطاء الأولوية له. عندها فقط يشعر بالمسؤولية تجاه الأمة والقومية والتنمية الوطنية، وينشأ في قلبه شعور وطني. يجب على مواطني أي بلد أن يصبحوا وطنيين من أجل تنمية بلدهم. يتطور البلد بالتساوي في كافة المجالات حيث يكون المواطنون وطنيين. وبالتالي، فإن الشعور بالوطنية في قلب المواطنين هو الأساس الأساسي لتحقيق الرخاء الوطني.

د) شخصية شفافة:

الشخصية الشفافة تعني بشكل مباشر الشخصية الأخلاقية. إنها تلعب دورًا مهمًا جدًا في تنمية الشخصية. قد تكون الشخصية البشرية جيدة أو سيئة. الشخص ذو الشخصية السيئة أو غير الأخلاقية يلوث نفسه وأسرته ومجتمعه. هذا يؤثر على الأمة أيضا. لذلك، يجب غرس الشخصية الشفافة والجيدة في أذهان المواطنين بشكل كافٍ من أجل التنمية الاجتماعية والوطنية لبلد معين.

هـ) تحمل المسؤولية.

يجب أن يكون الشخص مسؤولاً تجاه أسرته. ويكون مسؤولاً على قدم المساواة تجاه المجتمع والأمة. لا يمكن اعتبار الشخص غير المسؤول مواطنا نزيها. المواطن غير المسؤول يثبت أنه مرض قاتل للمجتمع والأمة. قد يؤدي عدم مسؤوليته إلى الإضرار

ليس فقط بأسرته بل بالمجتمع كله والأمة ككل. يجب أن يكون المواطن في أي بلد مسؤولاً مسؤولية كاملة عن المجتمع والأمة التي يعيش فيها.

2- تأسيس الأحزاب السياسية القومية: -

تختلف قضية الدولة الحالية عن تلك التي كانت في الماضي. هناك هيمنة للأحزاب السياسية على الشأن العام في كافة دول العالم تقريبًا. الحزب السياسي هو منظمة موجودة لإدارة شؤون الدولة من خلال تبني فلسفة سياسية معينة. تحدد الأحزاب السياسية معايير التعامل مع شؤون الدولة وسياساتها ومنهجياتها، إنهم يوظفون كوادر لتغذية القوة والأنشطة التي يجب تحقيقها عندما يكونون في السلطة وبرامج تنموية أخرى. قد يتم تنفيذ الأنشطة والمشاكل بشكل كامل أو جزئي أو قد لا يتم تنفيذها على الإطلاق. يتم تحديد استمرار السلطة من خلال مدى وطبيعة التنفيذ. فالحزب الذي يفشل في تلبية حاجات الشعب ومخاطبة التنمية الوطنية قد يسقط من السلطة خلال فترة وجيزة. عندما يتم تغيير الحكومة بعد فترة قصيرة من الزمن، يصبح النظام السياسي الوطني غير مستقر ويؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى الصراع. لذلك، لا يمكن تطوير أمة وشعبها إلا إذا كانت الأحزاب السياسية قومية. يمكن للجهات التي تحب وتحترم الوطن والشعب أن تفتح باب التنمية. تعتبر العوامل التالية مهمة للغاية:

أ) المبدأ.

ب) التنمية الوطنية.

ج) الفكر القومي.

د) الشفافية الاقتصادية.

هـ) المسؤولية والمساءلة.

أ) المبدأ:

يتم تشكيل الحزب السياسي على أساس مبادئ معينة. لا يمكن لأي حزب سياسي أن يكون دوليًا. عندما تحاول تبني الأممية، فإنها تفشل. وبالتالي، قد يكون الحزب السياسي ناجحًا ومستدامًا لفترة طويلة إذا تبنى المبدأ الفلسفي المتوافق مع الجغرافيا والتاريخ والثقافة والعادات والبنية الاجتماعية لتلك الأمة. هناك عدد قليل من الأحزاب السياسية الموجودة في البلدان المتقدمة في العالم. إنهم يحافظون على البقاء لفترة طويلة ويديرون سلطة الدولة بالتناوب. على العكس من ذلك، يوجد عدد كبير من الأحزاب في البلدان النامية والفقيرة. يتبعون مجموعات انتهازية. لذلك، يتعين على الأحزاب السياسية أن تتبنى مبادئ سياسية قومية وثابتة وموجهة نحو الناس لتحقيق ذروة النجاح للهبوط على القمر.

ب) التنمية الوطنية:

يجب أن تكون الأجندة الرئيسية للأحزاب السياسية هي التنمية الوطنية الشاملة. حيث تركز الأحزاب السياسية في الدول النامية أكثر على التنمية في الوقت المناسب مع مصلحة كوادرها. وبسبب هذا، فإن الأطراف يتعرضون للعار من قبل الشعب. يمكن للحزب المكرس للتنمية الحقيقية للأمة والشعب أن يكون أعز على الشعب ويستمر لفترة طويلة.

ج) الفكر القومي:

يحتاج القادة والكوادر السياسية إلى الفكر القومي. لا يمكن اعتبار الأحزاب التي تفتقر إلى الفكر القومي قومية. لا تستطيع الأحزاب التي تفتقر إلى القومية حتى التفكير في الرفاهية القومية. من الضروري أن يكون لدى معظم الأحزاب شعور

قومي. هذا الشعور يوجههم إلى أن يكونوا نشيطين لتحقيق أقصى قدر من التنمية للشعب والأمة.

د) الشفافية الاقتصادية:

يجب أن تكون الأحزاب السياسية شفافة اقتصاديًا. إن الافتقار إلى الشفافية المالية يجعل القادة السياسيين فاسدين ويخلقون إقطاعية جديدة ويجعل القادة ديكتاتوريين. المرض الرئيسي في البلدان النامية هو الخلل الاقتصادي. يتزايد اتجاه جمع التبرعات من قبل الأطراف يومًا بعد يوم علنًا. من الواضح أنه يتم إنفاق بعض التبرعات خلال فترة الانتخابات، لكن القادة يستحوذون على الرصيد المتبقي لمصلحتهم. هذا الاتجاه يجعل العمال السياسيين أغنياء، حزب البلدان النامية لديه هدف واحد فقط، أي كيفية جمع مبلغ كبير من المال لإنفاقه أثناء الانتخابات. من خلال الاسترشاد بهذه العقلية، فإنهم نشيطون في جمع الأموال. إنه قاتل للنظام الديمقراطي. الإدارة المالية عادلة إذا كان هذا النوع من التحصيل شفافًا، وفي الختام، يجب على الأطراف أن تتحلى بالشفافية التامة في الأمور المالية وأن تستخدم هذا السلاح بشكل صحيح.

هـ) المسؤولية:

المسؤولية هي المبدأ الجديد للعصر الحالي، ويجب أن يكون الشخص أو المنظمة مسؤولاً عن كافة الأعمال التي يؤدونها. تشير المسؤولية إلى تحمل المسؤولية عن كل من الجوانب الجيدة والسيئة لأي عمل يتم إنجازه. يجب أن تتحمل الأحزاب السياسية مسئوليتها المباشرة أو غير المباشرة أثناء تنفيذ شؤون الدولة. وعليهم أن يوضحوا للناس ذلك ولكن في الدول النامية، الأطراف ليست مسؤولة على النحو المنصوص عليه في مبدأ المسؤولية. يجب أن يكونوا مسؤولين تجاه الناس كأطراف في الدول المتقدمة.

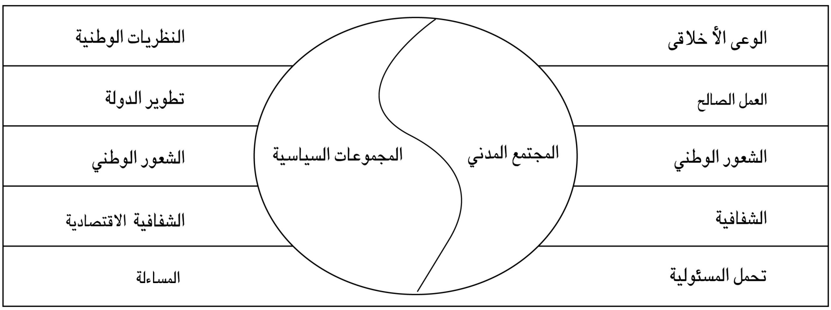
يصبح مفهوم علم مكافحة الفساد واضحًا إذا كانت مسؤولية المجتمع المدني والحزب السياسي متشابهة.

دعونا نلقي نظرة على مسؤولياتهم:

المجتمع المدني	**الأحزاب السياسية**
3- الوعي الأخلاقي	= المبدأ
4- العمل الصالح	= التنمية الوطنية
5- الشعور الوطني	الفكر الوطني
6- طابع الشفافية	= الشفافية المالية
7- تحمل المسئولية	= المسئولية

يوضح الجدول أعلاه أن المجتمع المدني هو الذي يُدير الأحزاب السياسية، وعندما ينتهك المجتمع المدني المبادئ والسياسات التي تم تحديدها، يتوجب عليه تحمل العقوبة، ومع ذلك عندما تنتهك الأحزاب السياسية المبادئ والسياسات، لا يمكن للمواطنين معاقبتهم إلا في الانتخابات حيث يمكنهم إخراجهم، وبالتالي يتعين على المواطنين جعل الأحزاب تشعر بالمسؤولية واتباع المبدأ.

لنرى ذلك باستخدام الصورة: -



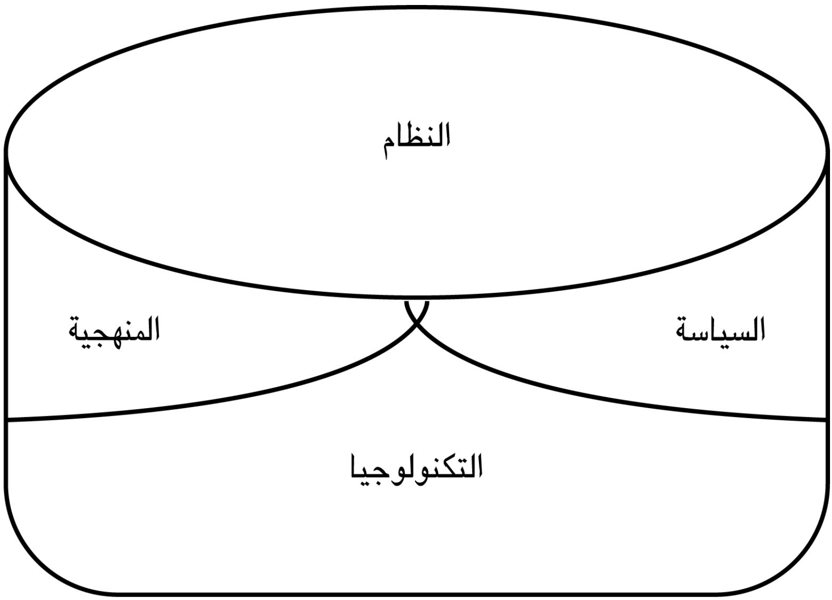
انقسمت المجتمعات المدنية والجماعات السياسية إلى أقسام مختلفة رغم أنها في نفس الكتلة أو في الدائرة وفقًا للشكل المذكور، ونُظر إلى والجبالت جماعة الشعوب والجوانب السياسية على قدم المساواة مع بعضها البعض حتى لو كانت بمثل هذه

الأحجام المختلفة، ويمكن توضيح هذا النوع من الاستنتاج من خلال الأحزاب السياسية الوطنية، أو الشفافية، والمجتمع المنضبط، ويُلهم علم مكافحة الفساد قادة الحزب للوصول إلى هذا الهدف.

مكونات علم مكافحة الفساد

تُشير مكونات علم مكافحة الفساد إلى تلك الجوانب التي تلعب دورًا رئيسيًا في الحفاظ على هذا التخصص على قيد الحياة، ونظرًا لأن أعضاء الجسم المختلفة تلعب أدوارها النشطة للحفاظ على حركة جسم الإنسان، كذلك تفعل مكونات علم مكافحة الفساد لجعله فعالًا، وفي حالة فاعلية المكونات المهمة، يُحقق علم مكافحة الفساد نجاحه بفعالية، وتُعتبر المكونات التي تنشط علم مكافحة الفساد هي التكنولوجيا، والمنهجية، والسياسة، والنظام، ووفقًا للوقت والوضع المتغيرين، قد تكون المكونات الأخرى أيضًا جزءًا من هذا الانضباط.

ويمكن ربط هذه المكونات الأربعة على النحو التالي:



في الشكل المُبين أعلاه، يمكننا أن نرى التكنولوجيا على أنها العقل والنظام كأعضاء رئيسية في الجسم، بينما تُمثل هاتان المنهجيتان والسياسات أجهزةً فرعية لتنشيط التكنولوجيا والنظام، وفي حالة تقسيم المكونات الأربعة إلى محتويات مختلفة.

التكنولوجيا	= التعليم والتعلم
المنهجية	= الوقاية
السياسة	= الثواب والعقاب
النظام	= السياسة

ونُعيد صياغتها، بصورةً أخرى على النحو التالي:

1- التعليم والتعلم للتكنولوجيا

2- المنهجية الوقائية

3- سياسة الثواب والعقاب

4- النظام السياسي

1- التعليم والتعلم للتكنولوجيا:

ظهر علم مكافحة الفساد ليتم تعليمه وتعلمه، حيث لم يكن في الماضي الموضوع المتعلق بمكافحة الفساد مجالًا للدراسة، وبالتالي يصبح من الصعب جعل علم مكافحة الفساد تخصصًا للدراسة، ولكن مع ظهور علم مكافحة الفساد، أصبحت الموضوعات المتعلقة بمكافحة الفساد مناسبة للتعليم والتعلم في العالم الفكري، والآن، يلزم تطويرها تدريجياً في صورة تخصص للدراسة، لذلك حتى يتم تعليمه وتعلمه من المدرسة إلى الجامعة، يلزم دراسته على مستوى الكلية، ومن الممكن تطويره أثناء بدء دراسته من خلال الأساليب الأساسية والمستقرة.

أ- المرحلة الابتدائية

في المرحلة الابتدائية، يلزم ربط الموضوعات المتعلقة بمكافحة الفساد مع الموضوعات الأخرى في مستوى درجة الماجستير في العلوم الإنسانية، والإدارة،

والقانون، وتشجيع الطلاب على إجراء أطروحات في مجال علم مكافحة الفساد، وأيضًا تشجيع الطلاب الذين أجروا أطروحات في هذا المجال على مستوى الماجستير على دراسة مستوى الدكتوراه في علم مكافحة الفساد، ومن الممكن ربط مواضيع مثل العلوم السياسية، والاقتصاد، وعلم الاجتماع، والتنمية الريفية، والإدارة العامة، والإدارة، وعلم النفس، والأخلاق، والصحافة، والقانون وما إلى ذلك بعلم مكافحة الفساد، وبالتالي للطلاب الذين يدرسون هذه الموضوعات إجراء أطروحة في علم مكافحة الفساد ثم الحصول على درجة الدكتوراه في الفلسفة في هذا التخصص، ومن الوارد إعداد خبراء في علم مكافحة الفساد من خلال هذه العملية.

وعندما يكون خبراء مكافحة الفساد جاهزين، يلزم تصميم كلٍ من الدورة، والمناهج، والكتب دراسية عن علم مكافحة الفساد في المدارس والجامعات، ويتعين على اختصاصي المنطقة إجراء مزيد من الدراسة والتحليل للمكونات الأساسية لجعل الموضوع أكثر شمولاً.

ب- مرحلة الاستقرار

وعندما يصبح علم مكافحة الفساد موضوعًا للدراسة، علينا ننجح في استقراره في المجتمع، وذلك بإدخال علم مكافحة الفساد من المستوى الابتدائي، ويتعين على الطلاب تأسيس مفهوم الفساد بصفته جريمةً اجتماعية من المستوى الأولي، وبشكلٍ تدريجي على المستوى الأعلى يلزم أن يكونوا قادرين على التمييز بين الفساد وعلم مكافحة الفساد، و كتابة الكتب المدرسية لتقديم معرفة مفصلة عنها، وبالمثل، يلزم اعتبار علم مكافحة الفساد موضوعًا للبحث والتحليل والتفسير على المستوى الأعلى، وبالمثل أيضًا يتعين إدخال مبادئ جديدة على هذا المستوى، وفي حال نشر هذا الموضوع في المجتمع فقط، يصبح علم مكافحة الفساد فعال.

2- الطرق الوقائية

من أجل التطبيق الحقيقي لعلم لمكافحة الفساد، يلزم السيطرة على الفساد من خلال تدابير وقائية، وبطريقةً أخرى ليس من السهل التحكم في توسعها، حيث يُعتبر الفساد مثل المرض الفيروسي في جسم الإنسان، فعندما يُصاب شخص ما بفيروس ينتشر الفساد إلى أشخاص آخرين وفي النهاية يصبح المجتمع كله فاسدًا، وفي حالة علاجه في البداية، لا يمكن أن ينتشر، وعلاج الفساد هو العقاب، ويُعد خلق حالة مناسبة حيث لا يكون العقاب مطلوبًا هو منهجية وقائية، وإذا قمنا بتنفيذ الإجراءات الوقائية بشكلٍ فعال، يمكن في تلك الحالة السيطرة على الفساد، ويمكن تنفيذ هذا الإجراء الوقائي بثلاث طرق:

أ- الوعي المدني

ب- الترويج لعلم مكافحة الفساد

ج- الاستياء الاجتماعي من الأشخاص الفاسدين.

أ- الوعي المدني

يلزم أن يكون مواطنو أي دولة على علم جيد بأن الفساد عمل شنيع، ويشاركوا في حركة مكافحة الفساد، وبالمثل يتعين تنمية الوعي حول الفساد ومكافحة الفساد لدى المواطنين، وفي حالة إن كانوا على علم بذلك، فإن الأشخاص الواعين سيأخذون أنشطة وحركات مختلفة للسيطرة على الفساد في المجتمع، وإذا كانت لديهم معرفة بعلم مكافحة الفساد، فسوف ينتدبون مجموعة من المتطوعين لمحاربة الفساد، كما يلزم تجاهل الأشخاص المتأثرين بالعقلية الفاسدة، وتجهيز الأشخاص الواعين لمنع الفساد من خلال توفير المعرفة الكافية بشأنه.

ب- الترويج لعلم مكافحة الفساد:

يتعين الترويج لمفهوم علم مكافحة الفساد وأنشطة مكافحة الفساد لزيادة الوعي العام بالتدابير الوقائية للفساد، ووجود إخطارات إعلامية عن الفساد مثل *"الفساد مرضًا*

عقلي يبدأ وينتشر من الإنسان نفسه؛ ويهاجم العقلية البشرية، على الجميع أن يكون متأهبًا له والمضي قدمًا في مسار مكافحة الفساد" يتم بثه ونشره من خلال الإذاعات، والصحف، والتلفزيونات، والإنترنت، والهواتف وما إلى ذلك، وفي حالة نشر هذا الوعي الإعلامي والإخطارات العامة من جميع وسائل الاتصال، يمكن تنفيذ التدابير الوقائية بشكلٍ فعال.

ج- الاستياء الاجتماعي من الأشخاص الفاسدين:

يُعتبر المُجتمع الذي يعيش فيه الإنسان هو المكان الأكثر أهمية له، حيث يُريد كل شخص الكرامة في المجتمع، لذلك يحاولون القيام بأنشطة رفاهية مُختلفة، ولا يُمكن تقييم سمعة مجتمع لا يعيش فيه الفرد، حتى لو تم الحكم عليه، فليس لديه أي قيم، لذلك لا يريد الشخص الفاسد أن يُصنف على أنه شخصًا فاسدًا، ومن هذا المنظور، إذا تم مقاطعة الشخص الفاسد من العلاقة الاجتماعية، يُصبح أعضاء المجتمع الآخرين محبطين من الأنشطة المتعلقة بالفساد، وعليه يتجسد الاستياء الاجتماعي والطرد الاجتماعي للأشخاص الفاسدين.

3- سياسة الثواب والعقاب:

يتم تطبيق سياسة العقاب على أسس قانونية، حيث تمتلك جميع دول العالم تقريبًا اليوم نظامًا سياسيًا ديمقراطيًا خاصًا بها، وأينما تتواجد ديمقراطية، توجد سيادة القانون، وفي حالة وجود سيادة القانون، يُعاقب الفاسدون وفقًا لأحكام القانون، وفي معظم الدول يتم تعقب الفاسدين والتحقيق معهم ومعاقبتهم وفقًا لأحكام القانون من قِبل الجهة المختصة بناءً على القانون، وإلى جانب سياسة العقاب، يتعين أن تكون هناك آلية للثواب لأولئك الذين يعملون على مكافحة الفساد، ففي بعض الدول، يتم قبول هيئة مكافحة الفساد دستوريًا وتأسيسها بصفتها هيئةً دستورية، وبهذه الطريقة عند معاقبة الأشخاص أو المجتمعات الفاسدة، تكون الإجراءات التالية فعالة: -

أ- الوضع خلال فترة الرشوة

ب- العقوبة بعد التفتيش والتحقيق

ج- الشكوى والعقاب.

أ- الوضع أثناء الرشوة:

يؤدي دفع أو تلقي الرشوة إلى الفساد، ويتم تقديم الرشوة وتلقيها بدءً من مبلغ صغير إلى مبلغ كبير في كلٍّ من الخدمات الحكومية وغير الحكومية، ويتم ذلك في الخفاء ببعض المقار وعلنًا في البعض الآخر، ويلزم للسيطرة على نزعة الرشوة والقبض على المانح والمتلقي بالجرم المشهود إن أمكن، لكن من الصعب القبض على الجناة متلبسين، لهذا عندما يتم تحديد متلقي الرشوة، يمكن لوكالة مكافحة الفساد تقديم المال إلى المانح، وبصورةً كبيرة يقوم المانح بإبلاغ الوكالة بالمكان الذي يتم فيه تقديم الرشوة، وبهذه الطريقة، يُمكن للوكالة القبض عليهم متلبسين، ومع ذلك يمكن أيضًا معاقبة الأشخاص المخلصين لدعمهم مثل هذا النشاط، وعلى الرغم أنها ليست طريقة تتسم بالشفافية، ولكنها طريقة لجلب المفسدين الأذكياء إلى محيط العقوبة.

ب- العقوبة بعد التفتيش والتحقيق:

يُعتبر الفساد جريمةً اجتماعية، وللحكومة اتخاذ إجراءات ضد مثل هذه الجرائم في كل دولة، لذلك تقوم الحكومة بتثبيت الوكالات الحكومية المختلفة لاتخاذ إجراءات ضد الفساد، وتقوم هذه الوكالات المنتشرة بشكلٍ قانوني بالتفتيش، والمراقبة، والتحقيق في الأنشطة المتعلقة بالفساد في مختلف القطاعات، كما يقررون مستوى قضايا الفساد الصغيرة أو الكبرى التي يرتكبها الشخص / المنظمة الفاسدة ويفرضون عقاب طفيف أو كبير، وبهذه الطريقة يلزم وجود تحقق قضائي أثناء القيام بمثل هذا التعامل القانوني، لذلك ، تقرر المحكمة العامة أو الخاصة أي قضية خطيرة وأيها ليست كذلك.

ج- الشكوى والعقاب:

هناك ثقافة تقديم وتسجيل شكوى لإحضار الفاسدين إلى الحجز، فعند تقديم شكوى، يبدأ التحقيق والاستجواب وفقًا لأحكام القانون، وبعد ذلك تقرر وكالة مكافحة الفساد ما إذا كان الشخص مذنبًا أم لا، وفي حال قررت توجيه الاتهام، يتم تقديم القضية إلى المحكمة، ويضمن قانون الدولة سلطة معاقبة المجرمين في حالة الفساد أو إساءة استخدام السلطة، ويستغرق التحقيق في قضية الفساد وقتًا طويلاً، ولا يكون نظام التحقيق هذا فعالًا كثيرًا لاستغراقه وقتًا طويلاً لإثبات الحقيقة، وتأتي نتيجة الحكم القضائي في كلٍ من الدول النامية والمتقدمة فقط بعد أن تكون الجريمة على وشك النسيان، لذلك فليس لمثل هذ الحكم من تأثير، وفي الوقت نفسه، من الوارد جدًا هروب المجرمين إلى دول أجنبية بسبب الإجراءات القضائية المطولة، وعليه، يلزم أن تتم أي شكوى أو تحقيق قضائي أو عقاب على وجه السرعة.

4- النظام السياسي:

تُدير الدولة شئونها بنظام سياسي محدد، ويتم إدارة كلٍ من الأنظمة السياسية التقليدية والحديثة من قِبل نظامًا ديمقراطيًا، ونظرًا لأن الوقت الحاضر هو عصر الديمقراطية، فلا يهم ما إذا كانت الحكومة يُديرها ملكًا، أو جيشًا، أو أحزابًا سياسية، حيث تُسمى جميعها أنظمةً ديمقراطية، لذا، لا يمكن أن يخلو شأن الدولة من الديمقراطية، ويُعد كيفية مشاركة الناس في النظام الحكومي وعدد الأشخاص الذين يمكنهم الوصول إلى النظام كلها أمورًا مهمة، ويمكن دراسة النظام السياسي الحالي على النحو التالي:

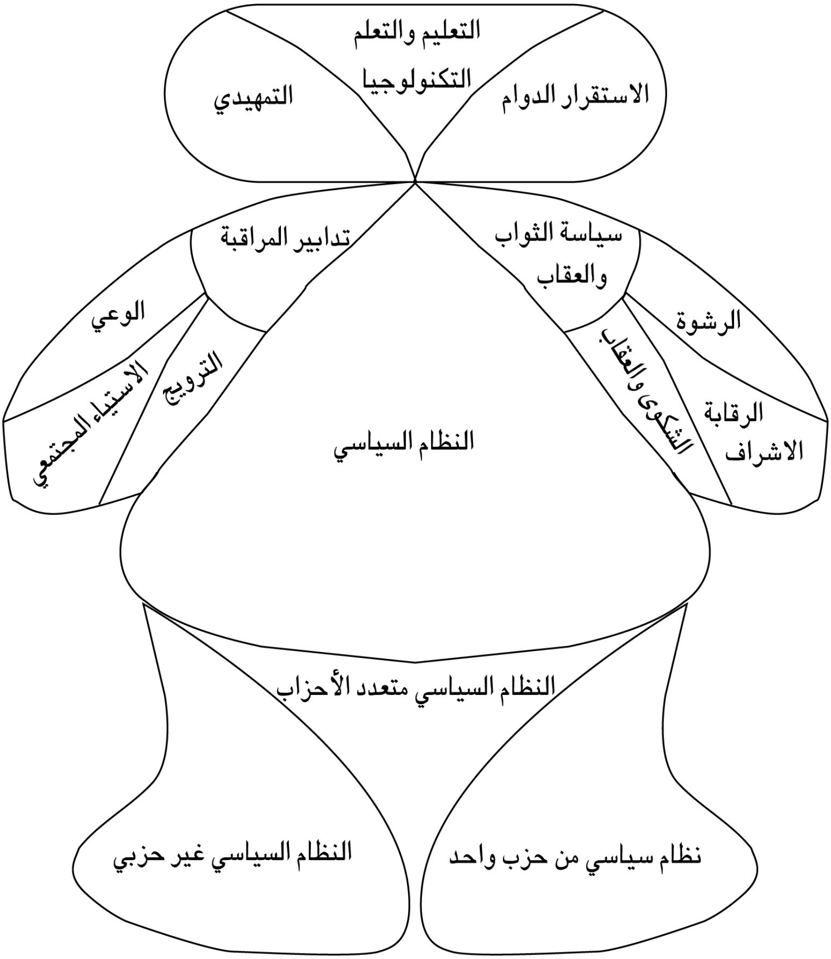
أ- نظامًا سياسيًا غير حزبي

ب- نظامًا سياسيًا من حزب واحد

ج- نظامًا سياسيًا مُتعدد الأحزاب / تعددي.

أ- نظامًا سياسيًا غير حزبي:

يشير إلى النظام السياسي بدون أي حزب سياسي، فلا يوجد مكان لحزب سياسي في هذا النظام، حيث أن جميع مواطني أي دولة يمتلكون إيمانًا وعقيدةً موحدة، ويشاركون في التنمية الوطنية، وفي حالة استمرار هذا النظام غير الحزبي لفترة طويلة، يتم تحقيق التنمية الشاملة لدولةً ما في غضون فترة قصيرة، ومع هذا، لا يستمر هذا النظام لفترة طويلة بسبب الضغط المباشر وغير المباشر من مبدأ التعددية، ولكن في حال استمراره، يُقدم نتائج جيدة.



ب– نظام سياسي من حزب واحد

تُمارس العديد من دول العالم نظام الحزب الواحد، وقد كانت ممارسة جديدة خلال القرن العشرين، حيث تستفيد جماعة واحدة، وهي التي تشارك الحكومة في هذا النظام السياسي، وتطبق الأيديولوجية اليسارية هذا النوع من النظام، لكنها لا تستطيع

إدارة شؤون الدولة لفترة طويلة، وفي حالة تركيز هذا النظام على أخطاء التنمية الوطنية في الفلسفة السياسية الخاصة بهم، فإنه يعزز أيضًا تطور الأمة.

ج- نظام سياسي متعدد الأحزاب:

تُمارس مُعظم دول العالم النظام السياسي متعدد الأحزاب، لكنه أعطى نتائج مختلفة في الدول النامية والمتقدمة، حيث ازدهر نظام التعددية الحزبية في الدول المتقدمة وتقدموا كثيرًا، بينما الدول النامية غير قادرة على التمتع بالعدالة والتقدم بسبب تأخر الإجراءات، لذلك من الضروري دراسة كيفية تفاوت الأحزاب المتعددة في الدول المختلفة.

1- التعددية الحزبية في الدول المتقدمة.

2- التعددية الحزبية في الدول النامية.

1- التعددية الحزبية في الدول المتقدمة:

تٌمارس التعددية الحزبية بنجاح في الدول المتقدمة لأنه لا يوجد سوى حزبين أو ثلاثة أحزاب سياسية، وفي حالة وجود المزيد من الأحزاب السياسية، فإنها تصبح اسمية من حيث النفوذ، بجانب ذلك يحصل حزبان فقط على فرصة الوصول إلى سلطة الدولة، ولهذا لا يزال هناك استقرار سياسي، حيث يحكم أحد الأحزاب السياسية لمدة أربع إلى ثماني سنوات ويعطي الفرصة للحزب التالي، ونتيجة لهذه الثقافة يحاول الحزب الحاكم تقديم أفضل أداء خلال فترة ولايته بطريقة تنافسية، وهكذا يتم الحفاظ على الاستقرار السياسي، ويعمل نظام التعددية الحزبية بسلاسة ونجاح فقط في حالة وجود حزبين إلى أربعة أحزاب سياسية، وقد ثبت ذلك من خلال النظام السياسي الذي تتم ممارسته في الدول المتقدمة.

2- التعددية الحزبية في الدول النامية:

لقد خلقت ممارسة نظام التعددية الحزبية في الدول النامية العديد من المشاكل، حيث يصبح النظام السياسي غير مستقر بسبب التنافر بين النظام الحكومي، والأحزاب السياسية، ومستوى وعي المواطنين، ويؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى ظهور الصراع الداخلي، وفي بعض الأحيان قد يستولي الجيش على سلطة الدولة، وقد يحدث مثل هذا التغيير الفوضوي في الدول التي يستمر فيها عدم الاستقرار السياسي، ويُعتبر ضعف الدول النامية هو عبارة عن نقص في الدراية باستخدام الموارد الطبيعية والثقافة، وعند تدخل الدول المتقدمة فإنها تستغل موارد الدول النامية، ويحصلون على فوائد من خلال تغيير ثقافة الدول النامية، ولا تحصل الدول الصغيرة والنامية على فرصة لاستخدام الموارد بل تصبح أكثر فقراً.

وتشجع الدول القوية والمتقدمة العديد من الأحزاب السياسية في الدول النامية على ممارسة الألاعيب الخاصة بهم، حيث يتبعون مبدأ "فرق تسد" ويعززون الأحزاب القائمة على المجتمعات العرقية، ويخلقون المواجهة بين الأحزاب لمصلحتهم، ولذلك يوجد العديد من الأحزاب السياسية في الدول النامية.

نصف هُنا في هذا الفصل بأكمله مكونات علم مكافحة الفساد، والآن دعونا نرى هذا المفهوم في الشكل: –

يصور الشكل المُبين أعلاه جسم الإنسان، حيث يتلقى النظام السياسي نشاط التعليم والتعلم، وتُعامل الأمور اليومية بنفس الشيء، وطالما أن النظام السياسي، الذي تم إنشاؤه باعتباره الجهاز الرئيسي للجسد، فيلزم أن يعمل بسلاسة وبطريقة متوازنة، وبالتالي إذا عمل النظام السياسي بشكلٍ جيد، يكون أداء الجسم بأكمله أفضل، وفي حال أن المكونات الأربعة لعلم مكافحة الفساد، أي تعليم وتعلم التكنولوجيا، ومنهجية المراقبة، وسياسة الثواب والعقاب، والنظام السياسي تمتاز بالكفاءة والنزاهة ، يُصبح علم مكافحة الفساد نظامًا كاملاً.

تحديد مستوى الفساد

يُمكن وصف تدابير السيطرة على الفساد بعد فهم واضح لكيفية ومستوى الفساد الذي تُصاب به الدولة المعنية، ولا تحتاج طبيعة الفساد في دولةً ما إلى أن تكون مائة بالمائة مماثلةً لدولة أخرى، حيث لدى الدول المختلفة أوضاع سياسية، واجتماعية، واقتصادية مختلفة، ولذلك تختلف طبيعة الفساد في الدول المختلفة، كما يختلف مستوى الفساد في الدول المتقدمة والنامية عن بعضها البعض، حيث لدى الدول النامية مخاطر أكبر من الدول المتقدمة من ناحية آثار الفساد.

يُعتبر من الصعب تحديد مستوى الفساد لأن أصل الفساد هو عقلية الإنسان بالدرجة الأولى، حيث تُعد عقلية الإنسان حساسة للغاية، ويتم تحديد سلوكها من خلال حالة الإقدام والإحجام في التصرف، كما لا يمكن رؤية موجات التصرف بل يمكن إدراكها، وقد تم تطوير التكنولوجيا لإدراك موجات التصرف من خلال علم مكافحة الفساد، حيث من الضروري تحديد مستوى الفساد لجعل مبادئ مكافحة الفساد قوية ونافذة، وعلى الرغم من اختلاف مستويات الفساد في الدول النامية والمتقدمة، تمت محاولة التعرف على مستوى الفساد في الدول النامية في هذا الفصل.

1- المعاملة العامة للرشوة

2- الفساد في القطاع الإداري.

3- الفساد في العقد والعطاء الحكومي.

4 - الفساد في القضاء.

5- الفساد المؤسسي.

6- الفساد في المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية

7- الفساد في القطاع المجتمعي.

8- الفساد في القطاع الاقتصادي.

9- الفساد في القطاع السياسي.

1- المعاملة العامة للرشوة:

يعتبر إعطاء الرشوة وتلقيها ممارسةً عالمية، وهو أيضًا شكل من أشكال الفساد لأن الرشوة تشير إلى المعاملات غير الأخلاقية أو غير القانونية للنقد أو النوع، وتم العثور على هذا السلوك البسيط في جميع أنحاء العالم، كما يُعتبر كل ما يتعاملون به بشكل غير قانوني هو شكلَ أساسي من أشكال السلوك الفاسد، تنقسم الرشوة وتلاقيها إلى ثلاث فئات: -

أ- المعاملات أو الرشوة التي تتم دوليًا

ب- الرشوة أو المعاملات المخصصة

ج- المعاملة أو الرشوة التي تتم بحكم الضرورة

أ- المعاملات أو الرشوة التي تتم دوليًا:

يُطلق على أخذ الأموال أو البضائع الأخرى عن قصد من العملاء مقابل الخدمة التي يقدمها موظفو المنظمات الحكومية و / أو غير الحكومية رشوة، وفي هذه الحالة يقدم متلقي الخدمة رشاوي عن قصد أو عن غير قصد لإنجاز عمله/ عملها، ويُعد كلً من مقدمي الرشوة ومتلقيها مجرمون من المنظور القانوني في هذا الشكل من المعاملات، على الرغم من أنها معاملة رشوة طفيفة، وهي مرحلة أولية من الفساد، ويتواجد هذا النوع من السلوك في جميع دول العالم تقريبًا.

ب- الرشوة أو المعاملات المخصصة:

يُطلق على إعطاء أموال زائدة عن المبلغ الفعلي لتكلفة الخدمة لمقدم الخدمة من جانب العميل باسم الرشوة المخصصة، ويوجد هذا النوع من النشاط الفاسد في مراكز

شرطة أمن الحدود، ومراكز التفتيش الحدودية، ومكاتب الجمارك، وما إلى ذلك، ويتم استخدام كلٍّ من الأموال والبضائع في هذا النوع من المدفوعات الإضافية، وتُعتبر هذه العادة مقبولة اجتماعيًا، لكنها أيضًا شكل من أشكال الفساد.

ج- المعاملة أو الرشوة التي تتم بحكم الضرورة:

يتقاضى مقدمو الخدمة مبلغًا معينًا من المال من العملاء لتلبية احتياجاتهم إذا كان الراتب والبدلات غير كافيين، ويأخذ موظفو الحكومة، والمعلمون، وحتى الأطباء في الدول النامية هذا النوع من الأموال أو السلع الإضافية مقابل الخدمة التي يقدمونها، ويُعتبر أيضًا شكل من أشكال الفساد.

2- الفساد في القطاع الإداري:

القطاع الإداري يسمى أيضا قطاع الخدمة المدنية، ويُطلق أيضًا في الوقت الحاضر على الموظفين في القطاع الإداري أيضًا اسم موظفي الخدمة المدنية، لكن على العكس من ذلك فهم يعملون بصفتهم رؤساءً لهم، حيث يتعين أن يخدم الشخص أو المجموعة أو المنظمة المسؤولة عن تقديم الخدمة الحكومية المواطنين بشكلٍ مباشرٍ، وفي الدول النامية يُمارس مقدمو الخدمات الحكومية السلطة، بحيث إن قرارهم مهم لأنه يمكن أن يؤدي إلى مكاسب أو خسارة للمواطنين العاديين، ولذلك يدفع المواطنون رشاوى مقابل منفعة، وينمي مقدمو الخدمات نزعةً إلى أخذ الرشوة.

يُعتبر القطاع الإداري مركز الفساد في الدول النامية، وتوصف على النحو التالي:

أ- العلاقة بين العميل ومقدم الخدمة

ب- تنفيذ القرار.

ج- صرف الميزانية والاختلاس وسداد التكاليف.

د- استخدام السلطة شبه القضائية.

أ- العلاقة بين العميل ومقدم الخدمة:

يُساء تفسير العلاقة بين مقدم الخدمة والعميل على أنها علاقة بين مُسيطر ومُسيطر عليه، وأولئك الذين لديهم سلطة إدارية يتصرفون بصفتهم حاكمًا في الدول النامية، وتحكم الأجهزة الإدارية على المواطنين بدعم من القانون، والشرع، واللوائح، والأعراف التقليدية، حيث يُعتبر العقد بين القوي والضعيف إدارياً غير قانوني وفاسد.

ب- تنفيذ القرار:

يتم تنفيذ القرار الذي تتخذه الحكومة من أجل رفاهية المواطنين من قبل القطاع الإداري، لكن الإدارة تتصرف بصفتها ديكتاتورًا بسبب السلطة المخولة له / لها، ونتيجة لذلك يرتفع الفساد بسبب نفس الموقف الديكتاتوري لمقدمي الخدمات.

ج- صرف الميزانية والاختلاس وسداد التكاليف:

للإدارة سلطة مالية أيضا، ويتم صرف الميزانية لنشاط التطوير، والمشتريات العامة والصفقات وتحتفظ الإدارة بسجلها، ويقع الموظفون الذين يتمتعون بالسلطة المالية والإدارية في الإغراء، وبالتالي فإن تحصيل الضرائب وعمليات سداد التكاليف الأخرى تقع تحت مسؤولية الإدارة، وقد يعملون بمصلحة ذاتية أثناء تحصيل الضرائب أو تقديم خدمات أخرى، وهناك احتمال زيادة الفساد.

د- استخدام السلطة شبه القضائية:

يتم توفير سلطة شبه قضائية للإدارة في جميع الدول تقريبًا، وذلك مع امتلاك سلطة اتخاذ القرار القضائي بناءً على القانون القائم، وقد لا يتضمن القرار الذي تتخذه الإدارة العدالة، وفي هذه الحالات هناك أقصى احتمال للفساد.

3- الفساد في العقد والعطاء الحكومي:

الإدارة مسؤولة عن أنشطة التنمية والحفاظ على الموارد الطبيعية واستخدامها، هناك حد أقصى من الفساد في العقود الحكومية والعطاءات، سواء كانت دولة نامية أو متقدمة، وهناك معاملة من 10 إلى 15% عمولة في العقد والعطاء الحكومية في الدول المتقدمة، ومن ناحيةً أخرى قد تصل من 50 إلى 70% في الدول النامية، وهذا يعني أن أقل من 25% فقط من الأعمال يتم تنفيذها فعليًا بموجب عقد حكومي في الدول النامية.

وبالمثل، هناك قدر غير محدد من الفساد في عقد استغلال الموارد الطبيعية، وفيما يلي شرح لتفاصيل الفساد في هذا القطاع في الدول النامية:

أ- إدارة العقود وتوزيع الرخصة

ب- العقد والمقاول الأجنبي

ج- الإنشاءات في الشراكة

أ- إدارة العقود وتوزيع الرخصة

يتم عمل أنواع مختلفة من العقود في مجال أنشطة التنمية في الدولة، وخلال عملية التعاقد من التخطيط إلى الانتهاء من المشروع، يحدث الفساد على مستويات مختلفة من التنفيذ، حيث يتم إساءة استخدام حوالي 50% من إجمالي الميزانية المخصصة من قبل الأشخاص المشاركين في المشروع، علاوةً على وجود مساومة على عمولة المبلغ المتبقي مع توفير تراخيص الاستيراد والتصدير.

ب- العقد والمقاول الأجنبي

يُسمح للمقاولين الأجانب بتنفيذ المشاريع الصغيرة والكبيرة في معظم الدول النامية، ويتم إساءة استخدام قدر كبير من الميزانية في المشاريع الكبيرة، حيث تُدار المشاريع الكبيرة بشكلٍ عام بمساعدات أو قرض خارجي، وأثناء تنفيذ مشروع بمساعدات /

قرض خارجي، تختار الجهات المانحة أنفسهم شركاء الإنشاءات من البداية إلى الانتهاء من العمل، وبالإضافة إلى ذلك في بعض المشاريع، يُبرم العقد لمنح الوكالة الأجنبية ربحًا، وبمثل هذا النوع من العقود تخسر الدولة ومواطنيها الكثير، وتحصل الجهة الأجنبية المانحة على ميزة غير مستحقة.

ج- الإنشاءات في الشراكة

يشير إلى الاتفاقية بين الحكومة والفرد / أو وكالة من نفس الدولة أو بين الحكومة وفرد / وكالة أجنبية لإنشاء المشروع من خلال تقاسم المنافع، ونتيجةً لأن الدول النامية لا تستطيع استخدام المعادن والموارد الطبيعية بسبب نقص رأس المال، يظهر في مثل هذه الحالة الإقطاعيون والأثرياء بصفتهم رجال أعمال يعرضون ويؤثرون على الأحزاب السياسية الحاكمة، ويحصلون على أقصى فائدة، وفي مثل هذا النوع من الشراكة، تتكبد الدولة المعنية الخسارة، لكن الطرف الآخر يحصل على أكبر فائدة، حيث يسمح الحاكم أو الحزب الحاكم لدولة فقيرة باستغلال الموارد الطبيعية من جانب أشخاص، والشركات، والدول الأخرى بسبب الجشع، ويعني هذا أن شراكة الإنشاءات تقود الدول إلى خسارة وطنية كبيرة.

4- الفساد في القضاء:

يحدث الفساد في القضاء في الدول النامية، وذلك على عكس الدول المتقدمة، وهناك أربعة عناصر مطورة في الدول الأوربية مسؤولة عن العمل القضائي، لذلك لا يتم تنفيذ القضاء بشكلٍ فعال، والعناصر الأربعة هي:

أ- النظام القانوني

ب- العملية القضائية (النظام)

ج- القاضي

د- المحامي

أ- النظام القانوني: -

القانون الذي طورته الدول الأوروبية المختلفة أثناء حكمها على الدول الأخرى لا يزال ساري المفعول في الدول النامية، وقد حاولت بعض الدول تغيير القانون باسم الإصلاح السياسي، لكنها مع ذلك لم تتخلص من القوانين القديمة، وتُنسب القوانين إلى كلٍ من بريطانيا، وفرنسا، وإسبانيا، وألمانيا، ودول أوروبية أخرى، ويُعتبر النظام القانوني المطبق في تلك الدول لا يزال معمول به في جميع دول العالم تقريبا.

ب- العملية القضائية (النظام): -

لا تزال العملية القضائية التي طورتها الإمبراطوريات الأوروبية في القرنين السادس عشر والسابع عشر معمولًا بها، كما اتبعت الدول التي لم تمارس هذه العملية القضائية نفس النظام القضائي الأوروبي في القرن العشرين، ومن الوارد أنهم اتبعوا هذا النظام مع الاعتقاد بأنه كان عملية قضائية علمية، وعلى كلٍ، فقد ثبت أنه لعنة في الدول النامية.

ج- المحامي: -

يُعد المحامون أركانًا للقضاء، ولا تُعتبر الأحكام القضائية قابلة للتبرير إلا إذا كان المحامون صادقين، ولكن في القرن الحادي والعشرين استخدم العديد من المحامين المحكمة لتحقيق مكاسب غير مشروعة، ويستخدمونها بصفتها مصدرًا للدخل، ويتحتم على المواطنين الدفع حسب طلب المحامي لتحقيق العدالة في الدول النامية، وهو ما يُعتبر جانبًا سلبيًا للغاية **من النظام القضائي**.

د- القاضي: -

تُشير كلمة "قاضي" إلى شخصية "لطيفة" و "صادقة" و "عقلانية" ذات قوة إلهية، لكن لا يمكننا العثور على هذا الشخص المثالي في القرن الحادي والعشرين، حيث إن التعيين، والترقية، والتسهيلات الممنوحة للقضاة موازية لموظفي الخدمة المدنية في الدول النامية، ولهذا السبب لم تتحسن جودة القضاة عادةً، وذلك بسبب الصلاحية المفرطة، والمسؤولية، والسلطة، وعدم كفاية التسهيلات، بالإضافة إلى ذلك يضلل المحامون الفاسدون القضاة.

5- الفساد المؤسسي: -

يشير إلى جهد جماعي للفساد من خلال إساءة تفسير القانون الحالي أو توفير طريقة قانونية للفساد نفسه، وعلى الرغم من أن الفساد المؤسسي ليس واضحًا بشكلٍ علني، إلا أن له شكلًا مروعًا ويؤثر داخليًا، وكما إنه لا يضر بالوضع الاقتصادي فحسب، بل يهدد أيضًا وجود الأمة، وبالتالي، فهو ليس فسادًا شائعًا مثل البقية، لكنه جريمة كبرى تدمر الأمة وشعبها.

ويصنف الفساد المؤسسي على النحو التالي:

أ- من جانب المجموعات

ب- من جانب الأحزاب السياسية

ج- من خلال إساءة تفسير القانون القائم

د- من خلال صياغة القانون الجديد

أ- من جانب المجموعات:

الشكل المطور لمعاملة الرشاوى من شخصًا لآخر هو الفساد المجموعة، وقد سُمي فساد المجموعة فيما بعد بالفساد المؤسسي، وتم قبولها بصفتها جريمةً بيضاء، وينتقل الفساد الجماعي من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وقد حاولت بعض الدول التستر عليه، لكن البعض الآخر مارسها وقبلها، وتُعتبر الدول النامية في ورطة بسبب فساد هذه المجموعات.

ب- من جانب الأحزاب السياسية: -

الأحزاب السياسية ليس لديها أي مصدر دخل، لذلك عليهم أن يديروا حفلاتهم بالتبرع، والهبات، والمساعدات، ويشارك جميع القادة وكوادر الأحزاب السياسية في الخدمة التطوعية، وتسعى الأحزاب السياسية في الدول النامية إلى الصعود إلى السلطة، حيث يجمعون الأموال من قطاعات مختلفة من المجتمع، وعندما يكونوا في السلطة يستغلون الأمة والمواطنين، ومع ذلك، فإن المواطنين العاديين لا يفهمون الفساد غير المباشر الذي تقوم به الأحزاب السياسية.

ج- من خلال إساءة تفسير القانون القائم: -

يسيء القادة السياسيون والكوادر في الوضع الحاكم تفسير القوانين القائمة ويحاولون الاستفادة منها، على سبيل المثال لا يمكن تحويل الممتلكات أو الموارد الثابتة الخاصة بأي دولة بشكلٍ مباشر، ولكن يمكن تقديمها عن طريق الاستئجار من خلال عقد، وذلك مع تقديمها في عقد إيجار لفترة طويلة، وهي طريقة جيدة ومشابهة لتحويل العقار، ويقوم الحزب الحاكم بهذه الأنواع من الفساد الذي يعتبر جريمة بشعة.

د- من خلال صياغة القانون الجديد: -

لا يمكن إنفاق ميزانية الدولة بدون لوائح في جميع الدول تقريبًا، حيث تقوم الأحزاب السياسية الحاكمة، وقادتها وكوادرها، لجعلها في وضع صحيح ماليًا، بغية توزيع الميزانية لكسب الربح المالي للأحزاب والكوادر التابعة لها، بصياغة التشريعات والقوانين لمصلحتهم الشخصية ويسيئون استخدام أموال الدولة، وبالمثل، من خلال

صياغة قوانين وتشريعات جديدة، يقومون بتسليم الموارد المعدنية والطبيعية إلى أتباعهم.

6- الفساد في المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية: -

تم إنشاء المنظمات غير الحكومية في الدول الغربية للقيام بالأعمال من قِبل أي مجموعة من الأشخاص / المواطنين، وأصبحت بعض المنظمات غير الحكومية نشطة في دولهم، لكن بعض المنظمات بدأت العمل خارج دولهم لدعم الدول النامية أيضًا، وبدأت المنظمات الدولية في تقديم قدر كبير من الدعم المالي في الدول النامية لبسط نفوذها عليها، وبدأ بعض الأشخاص الأذكياء والمفكرين من دول العالم الثالث في اتباعهم في صورة أدوات لهم، ونتيجة لذلك بدأت معاملات الفساد في المجتمعات الفقيرة.

وبشكلٍ عام، لا توجد منظمات غير حكومية معترف بها قانونًا في الدول النامية، وبدأت المنظمات الدولية غير الحكومية في استخدام المنظمات الاجتماعية أو غيرها من المنظمات موجهة الخدمة بصفتهم ممثلين لها، ونتيجة لذلك، تم الاعتراف بالمنظمات الاجتماعية نفسها بصفتها منظمات غير حكومية في الدول النامية.

7- الفساد في القطاع الاجتماعي: -

يتكون الهيكل الاجتماعي في الدول النامية من تكتل من مختلف الثقافات، والطبقات، والأعراق، ويُعتبر الأثرياء والأثرياء للغاية طبقةً واحدة، بينما الفقراء والفقراء للغاية طبقةً أخرى، ويُعد الرابط التنسيقي بين الطبقتين هو ثقافة تقليدية، وعلى كلٍ، فإن العادات التقليدية تتلاشى تدريجياً بسبب المشاكل الاجتماعية المتزايدة، ويتم تحليل المشاكل الاجتماعية المتزايدة في إطار المواضيع التالية، والتي يمكن تفسيرها على أنها وسائل لتعزيز الفساد في المجتمع: -

أ- الدين / الثقافة

ب- المنظمات الطائفية

ج- التعليم

د- الصحة

هـ- التمييز بين الغني والفقير.

أ- الدين / الثقافة: -

يُشير إلى مستوى المعيشة، حيث إن مستوى المعيشة المعتمد لقضاء الحياة بسعادة يكاد يكون دينيًا، واستمرارية العرف المعتمد هي الثقافة، وعندما بدأ التوجيه التقليدي للدين والثقافة منذ عدة قرون، أصبح غير مستقر، وقد خلق عدم الاستقرار مشاكل اجتماعية، واتبع المجتمع الفقير الدين، والمعتقد، والثقافة، التي تبناها المجتمع الغني، وأصبحت الثقافة في النهاية تعادل المال.

ب- المنظمات الطائفية: -

تم تشكيل منظمات طائفية مختلفة في المجتمع من أجل الرفاهية العنصرية، والطائفية، والإقليمية، وبدأ مثيري الشغب تحت اسم المنظمات الطائفية، كما تم إنشاء منظمات عصابات المافيا المختلفة في قطاعات مختلفة من المجتمع، ونتيجةً لذلك، كان هناك شعور بأن هذه المنظمات قد تسببت في زيادة الفساد في المجتمع.

ج- التعليم: -

يُعد التعليم عنصرًا حتميًا في التنمية البشرية، ومع ذلك، أصبح التعليم عملًا تجاريًا ومصدرًا جيدًا للربح في الدول النامية، حيث بدأت القطاعات الخاصة في استغلال المجتمع مالياً، وبدأ الأشخاص العاديون يقعون ضحية لقطاع التعليم بعد الاستيلاء عليه، حيث فرضت المدارس الخاصة مبالغ كبيرة من الرسوم لتمكين الفساد من الازدهار في المجتمع.

د- الصحة- :

تُعتبر الحياة مؤمنة من جانب المنشأة الصحية، ويلزم أن تكون دون تكلفة، لكنها أصبحت مكلفة للغاية في الدول النامية، وعلى المرء أن ينفق مبلغًا كبيرًا من المال للحصول على الخدمات الصحية في مركز صحي خاص، وعلى الأشخاص أن يدفعوا حتى تكلفة الفحوصات الصحية الباهظة، ويُرى الفساد علانيةً.

هـ- التمييز بين الغني والفقير- :

تواجه الحكومة مشكلة اجتماعية كبيرة في الدول النامية، وتظهر تلك المشكلة من عدم القدرة على ملء الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وبسبب تلك الفجوة القائمة، يريد الرجل الفقير كسب المال بأي ثمن والتورط في جرائم مختلفة، ويزعج هو / هي المجتمع من زوايا مختلفة، ويكسب بعض الفقراء المال عن طريق إزعاج الأبرياء، ومع ذلك، فإن بعض الأشخاص يعارضون الكثير من الممارسات الخاطئة، يصبحون معارضين لبعضهم البعض دون علم، وبهذه الطريقة يقود التمييز بين الأغنياء والفقراء إلى المشكلات الاجتماعية.

8- الفساد في القطاع الاقتصادي:

يحدث تطور الأمة من خلال الازدهار في القطاع الاقتصادي، ويشمل القطاع الاقتصادي الإنتاج، والتوزيع، والاستهلاك، والمعاملات المالية، كما أن له أهمية كبيرة في تنمية الأمة، وذلك بالإضافة إلى أنه قطاع مناسب لقياس الفساد، لنرى كيفية وطريقة زيادة الفساد في هذا القطاع: -

أ- المعاملة التقليدية

ب- المنظمات المالية

ج- السوق

د- الصناعة

هـ- المعاملات الدولية.

أ- المعاملة التقليدية:

كانت هناك معاملات مالية بالطريقة التقليدية حتى قبل إنشاء البنوك، حيث اعتاد المزارعون على أخذ بذور الأرز بصفتها قرضًا، واعتادوا بعد الإنتاج إعادة القرض المضاف بفائدة، واعتادوا على إعادة الأرز نفسه وليس النقد، وهي العادة التي تُمارس في قطاع الزراعة، بينما في قطاع الأعمال، كانت هناك عادة إعطاء القروض وتلقيها، وأدت عادة أخذ قرض لمهرجان والمناسبات الأخرى إلى فرض رسوم فائدة عالية، وتدريجيًا، نشأ الفساد في المعاملات التقليدية أيضًا.

ب- المنظمة المالية:

عندما ظهرت المنظمات المالية، انخفضت المعاملة التقليدية تدريجياً، وانتشرت البنوك في جميع أنحاء العالم في فترة قصيرة، لكن القطاع المالي العالمي لا يزال مشوشًا بشأن ما إذا كانت البنوك، الخاصة، العامة أو الحكومية مناسبة للدولة، وقد ساهم القطاع البنكي مالياً في تنمية الدول المتقدمة، ومع ذلك، أدت السياسات المفسدة في النظام البنكي إلى إفلاس العديد منهم، وبينما زاد النظام البنكي في الدول النامية، لم يستفد الأشخاص من القطاع البنكي على النحو المتوقع، حيث تفرض البنوك فائدة على الفائدة، وبطريقة إقطاعية، فإنها تفرض فائدة مركبة، ونتيجة لذلك يقع المدينون ضحايا.

وبنفس الطريقة، تستغل شركات التأمين المجتمع في دول العالم الثالث، على كلٍ، فإن الحكومة ليست في وضع يمكنها من معاقبتهم، حيث يتجاوزوا العقوبة على الرغم من جرائمهم المالية لأن شركة التأمين تابعة لدول أخرى، وبهذه الطريقة، فإن الفساد المفتوح في القطاع المالي يشل الوضع الاقتصادي للدول، بيد أن، هناك

شركات مالية مشهورة في بعض الدول كان أداؤها جيدًا، لكن غالبية المنظمات المالية لم تعمل وفقًا لأهدافها.

ج- السوق:

زادت عبارة "حاجة اليوم هو الاقتصاد الموجه نحو السوق" من أهمية السوق، ويُمكن تشغيل سوق الدول النامية دون رقابة، حيث يريدون توسيع السوق من خلال سياسة تنافسية كما هو الحال في الدول المتقدمة، ونتيجةً لذلك، يخرج السوق عن السيطرة من خلال المحتكرين وعصابات المافيا، لذلك يتجاوز السوق في العديد من الدول القوة المسيطرة للحكومة، ويكون له تأثيرًا سلبيًا على الاقتصاد والمبادئ الاقتصادية.

د- الصناعة:

يتناقص عدد سلع التصنيع النوعية، وهناك نموًا في الصناعات التي تصنع سلعًا أقل جودة، ويُمثل هذا لعنة على الدول النامية، وعلى الرغم من وجود نصًا قانونيًا لقياس الجودة، إلا أنه لا يتم تنفيذه، وبصرف النظر عن القوانين والتشريعات، فلا توجد سيطرة على الصناعات الخاصة، ومن ثم فهم يعملون دون سيطرة، إضافةً إلى وجود خطر على حياة الإنسان بسبب تلوث إنتاج الغذاء، وغش الأدوية، وهو وضع مؤلم للغاية لمواطني الدول النامية.

هـ- المعاملات الدولية:

يتطلب الوقت الحاضر علاقة متناغمة بين دول العالم، ففي هذه المعاملة الدولية، لا يمكن لقانون دولة واحدة التحكم في جميع التحركات، لذلك، فإن هذه الأنواع من المعاملات محفوفة بالمخاطر، حيث يتعين في هذا النوع من المعاملات الدولية على

الدولة النامية أن تواجه العديد من المشاكل، وفي حال ضعف هذا القطاع، لن يعاني الاقتصاد فحسب، بل تعاني الدولة ككل من الخسائر أيضًا.

9- الفساد في القطاع السياسي:

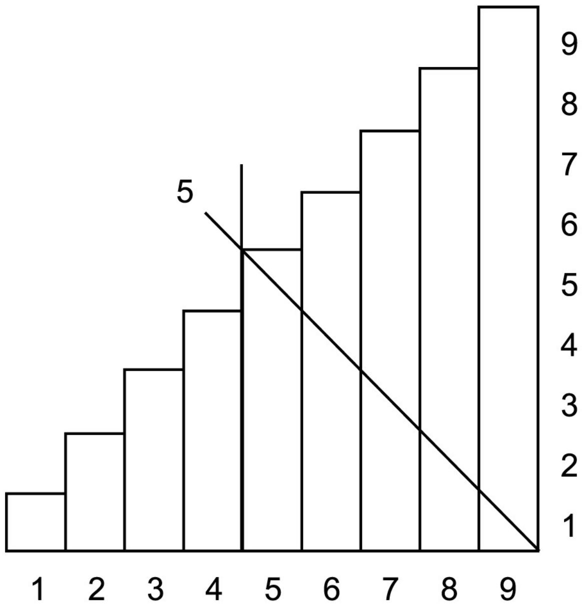
يتم تأسيس الأحزاب السياسية لإدارة شؤون الدولة وفق فلسفة ومبدأ محدد، ويتعين أن يمتاز الحزب بالشفافية، والصدق، والنقاء وهو ما يمثل المبدأ الأساسي للحزب السياسي، لكن لُوحظ في الدول النامية أن الحزب السياسي هو عصابة من الأشخاص غير المنتجين، وغير المربحين، والطموحين الذين يسيئون استخدام السلطة فقط، ويُنظر إلى القادة العظماء على أنهم ولدوا في بعض الدول فقط ولكن في فترة طويلة جدًا، وفي العديد من الدول، يقود الأحزاب السياسية أشخاصًا غير مسؤولين وغير حكماء.

في المرحلة الأولى، يُمكن للحزب السياسي أن يُدار من خلال جباية الضرائب من أعضائه والمتعاطفين معه، عندما يكون الحزب في السلطة أو معارضًا للبرلمان، يتوقف عن تحصيل الضريبة، ومن بين ملايين الكوادر، لم يكن هناك سوى عدد قليل من الأنشطة للسلطة الحاكمة والبقية غير مرضية، ويدخل الحزب بهذه الحالة في أزمة مالية، وعندما يكون لدى حزب ما مصدر دخل غير معروف، يأتي التمويل من مصادر مختلفة، على سبيل المثال يصبح الجمع الإجباري للتبرعات، والحصول على منحة من دول أجنبية، وإصدار تراخيص جديدة، والسماح بصناعات جديدة، وتأجير التراث الوطني، ونقل الموارد الطبيعية لتصبح مصدرًا جديدًا للدخل، وتُعتبر جميعها طرقًا لجعل الأحزاب السياسية أغنياء والمواطنين فقراء.

وتحتاج الأحزاب السياسية إلى قدرً كبير من الميزانية للدفع للكوادر المؤقتة بالكامل، وعليهم استخدام وسائل الإعلام، حيث إنهم بحاجة للوصول إلى الناس العاديين بشكل متكرر بمواد إعلانية، وخطط خادعة للناس، وإلى جانب ذلك، يلزم أن يكونوا

قادرين على جمع الأصوات عن طريق إنفاق مبلغ كبير من المال خلال فترة الانتخابات، وتُعتبر كلها أنشطة إلزامية يتعين على الأحزاب السياسية القيام بها في الدول النامية، وتُعتبر هذه الأنشطة هي الفساد والجريمة.

لنرى في الشكل البياني كيف يتم تحديد مستوى الفساد: –



هذا معتمد على أن الدور الذي يلعبه الرقم 5 أساسي، ومع ذلك تمت الزيادة في الرقم 9 بشكل منتظم من 1، ويرتفع الفساد من المستوى 1 إلى 9، ويشير معنى الرقم 5 إلى إضفاء الطابع المؤسسي على الفساد، وفي الواقع يمكن أن تتجاوز السيطرة أو تتغلب على الفساد وتقمعه وتزيله ببطء إلى جميع مستويات الفساد، لكن من الصعب السيطرة على الفساد السائد مؤسسياً وقمعه وإزالته، والحقيقة هي أنه قد

حصل على الصلاحية، ويلزم أن يكون الهدف الرئيسي لمكافحة الفساد هو القضاء على الفساد السائد في شكل مؤسسة.

القوة الدافعة للفساد

لا يمكن للفساد أن ينمو من تلقاء نفسه، فقد تم تطويره من خلال أنشطة مختلفة من مستويات مختلفة من شؤون الدولة، ويزداد الفساد عن قصد أو دون قصد، ويتم قبوله بضغط أو باهتمام أو بصفته فرصةً من جانب الوكالات الفاسدة، ويتم تفسير هذه الوكالات على أنها قوة دافعة للفساد.

تُعتبر وكالات الدولة مسؤولة عن ازدهار الدولة وفقرها، عندما يصبحون يقدمون الفساد واللامسوؤلية، وهي الوكالات التي تعمل بصفتها عوامل مساندة في تعزيز الفساد، ويتم توضيح الوكالات الرئيسية على النحو المُبين أدناه:

1- حكومة غير مستقرة
2- قطاعات صنع السياسات
3- قطاعات التنمية
4- القطاعات التجارية
5- المنظمات غير الحكومية
6- قطاعات الاتصالات
7- الأحزاب السياسية.

1 - حكومة غير مستقرة:

للدول النامية بشكل عام حكومات غير مستقرة، ويرتفع الفساد في تلك الدول حيث ينعدم استقرار الحكومة، ويرتبط الفساد والحكومة غير المستقرة بصفتهم جزءًا لا يتجزأ، وتعمل الحكومة غير المستقرة في صورة أرضًا خصبة للفساد.

2- قطاع صنع السياسات:

يتعن أن تكون السياسات والخطط الخاصة بتنفيذ شؤون الدولة منتظمة مع مراعاة الاعتبارات الواجبة، حيث لا يمكن للسياسات والخطط غير المنتظمة والعشوائية أن تدوم طويلاً، حتى لو دامت طويلًا فهي تضر بالدولة والشعب، لذلك يتعين على البرلمان الذي يعتبر العضو الثالث للدولة، أن يضع السياسات والخطط من أجل رفاهية شؤون الدولة والشعب، وبالمثل على السلطة التنفيذية، وهي وكالة أخرى لصنع السياسات، أن تضع سياسات تدعم رفاهية الدولة ومواطنيها، كما تركز جميع وكالات الدولة التي لديها سلطة لوضع الخطط والسياسات على صياغة السياسات وتنفيذها، وبخلاف ذلك، تعمل وكالات صنع السياسات نفسها بصفتها مصدرًا للفساد، حيث يشارك العديد من الأشخاص على مستوى صنع السياسات في الدول النامية في إضفاء الطابع المؤسسي على الفساد من خلال إساءة تفسير القوانين، وتقدم مثل هذه الأنواع من الوكالات أعذارًا مختلفة لجعل الفساد قانونيًا، وبهذه الطريقة، تم العثور على وكالات صنع السياسات متورطة عمدًا في الفساد، حيث لدى هذه الوكالات علاقات غير مشروعة مع الأحزاب السياسية.

3- قطاع التنمية:

يشير قطاع التنمية إلى الوكالات التي تشارك في الأنشطة التنموية في الدولة، وتشمل الأنشطة التنموية البنى التحتية ذات الصلة بالزراعة المشيدة محليًا، وكذلك الموارد المادية على المستوى الوطني، مثل صناعة المعادن، ومشروع الطاقة الكهرومائية، وما إلى ذلك، حيث يدعو الأشخاص المحتالون وكوادر الأحزاب السياسية المحلية إلى التدخل في الأنشطة التنموية للدولة الصغيرة، ويتم تنفيذ المشاريع الوطنية الكبيرة لمصالح صغيرة للقادة الموجودين في الحكومة، ويتفشى الفساد في جميع الأنشطة التنموية، بدءً من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني، وذلك على الرغم من أن العمولة أقل في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، إلا

أنها موجودة في الأنشطة التنموية في جميع الدول، وأصبح الفساد واضحًا في أنشطة التطوير حيث يتم تداول العمولة في أداء العمل حتى لو تم بيع عطاء نفس الأعمال في منافسة، وتُعتبر التنافسية في العطاء ليست سوى ادعاء، وهذا هو السبب في أن قطاع التنمية يعتبر قوةً مساندة للفساد.

4- القطاع التجاري:

القطاع التجاري هو المصدر الرئيسي للفساد، وينطبق ذلك على التجارة الداخلية والخارجية، وإلى جانب هذين النوعين من التجارة، أي استيلاء يهدف للحصول على فوائد من القطاع التجاري أيضًا، ويتعلق الأمر بإدارة السوق بناءً على الطلب والعرض للسلع، وأسعار السوق، وشراء السلع وبيعها، والمهن الموجهة نحو الخدمات مثل الطبيب، والمهندس، والمحامي، والمُعلم، وشركات الاستشارات، حيث يُعتبروا قطاعات تجارية، ويُعتبر القطاع التجاري موجه نحو الربح، الذي يُعد العامل الرئيسي المحفز للفساد، حيث يتم إهمال الأخلاق والمسؤوليات في مثل هذه المناسبات، وعندما يتم إهمال الأخلاق والمسؤولية، يبدأ السلوك غير الأخلاقي ويزيد الفساد، وبالتالي فإن الأنشطة التجارية هي الاتجاه السائد للفساد.

5- المنظمات غير الحكومية:

تعمل المنظمات غير الحكومية في المناطق التي تركتها الحكومات، وتطورت مجتمعات المنظمات غير الحكومية في الدول المتقدمة في البداية، وتم توسيعها في الوقت الحاضر على نطاق واسع في الدول النامية، وتتدخل المنظمات غير الحكومية في الدول المتقدمة في الدول النامية بمبادئ تثير المشاكل في الدول النامية، وتسارعت وتيرة الفساد بسبب هذه الظاهرة، ولهذا يمكن القول إن الفساد ينمو في الدول النامية بسبب الأنشطة التي تنفذها المنظمات غير الحكومية، حيث تعمل هذه المنظمات الدولية وفقًا لثقافتها وتاريخها، وسلوكها الاجتماعي، ومصلحتها

الخاصة كأهداف رئيسية لأنشطتها، وكلٌ منهم ينفذ الأجندة الخاصة به بشكل استراتيجي في الدول الفقيرة، حيث يؤثرون على الأشخاص المحتالون في الدول النامية ويجعلونهم ينفذون السياسات والخطط لتحقيق مصالحهم، وهذا هو السبب في أن المنظمات غير الحكومية لا يمكنها العمل بشكل جيد من أجل رفاهية التنمية، حيث يعملون بصفتهم مصدرًا حيويًا للفساد، ويمكن القول أنه وفقًا للعلاقات الدولية فإن معظم المنظمات غير الحكومية تعمل في الدول النامية بقصد جعلها تابعة، وبالتالي إحداث الفساد.

6- قطاع الاتصالات:

أصبحت مجتمعات العالم قريبة بسبب الاتصالات، وفي الواقع ساعدت في التنمية ويستمر ذلك في المستقبل، ولكن لا ينبغي أن ننسى أن سوء استخدام الاتصالات له نتائج عكسية، حيث تعتمد إيجابيات وسلبيات قنوات الاتصالات على المسؤوليات الأخلاقية لرئيس الحكومة أو وكلاء الاتصالات، فلا يتم تشغيل جميع وسائل الاتصال الجماهيري في الدول النامية، مثل الصحف، وأجهزة الراديو، والتلفزيون، والهواتف، وما إلى ذلك دون وجود دافع ذاتي، حيث أن اهتمامهم الرئيسي هو تحقيق أقصى ربح، ولا يتم اتباع المبدأ والسياسة في مثل هذه الأنواع من الأنشطة الربحية، حيث من الممكن أن تتأثر وكالات الاتصالات بالتدخل الوطني والأجنبي من خلال سلطة المال، لذلك نجد قنوات اتصالات فاسدة على الرغم من صورتها النظيفة والمرضية لدى عامة الناس، حيث تتمتع قنوات الاتصالات بالقدرة على توعية وتنشيط، و تحفيز المجتمع، وبإمكانهم أيضًا إثارة الشائعات والدعاية، ومثل هذا النوع من الاتصالات يُمكن دعمه عن قصد من قِبل أي شخص، أو مجتمع، أو جماعة، أو أحزاب سياسية، أو وكالات أجنبية، وقد استمرت هذه الأنشطة في الدول النامية حيث لا يتم الالتزام بميثاق قواعد السلوك في مجال الاتصالات، لذلك يُنظر إلى جميع وكالات الاتصالات تقريبًا في الدول النامية على أنها القوة الدافعة للفساد.

7- الأحزاب السياسية:

طورت الأحزاب السياسية في جميع دول العالم تقريبًا مناطقها السياسية، حيث اكتسبوا مكانتهم السياسية في الدول، وفي الدول المتقدمة ينشط عدد قليل من الأحزاب السياسية، بينما في الدول النامية المئات من الأحزاب السياسية تحاول الحصول على مكانة سياسية من خلال دور فعال، ولا يزال الوضع السياسي للدول التي لديها أكبر عدد من الأحزاب السياسية النشطة غير مستقر للغاية، فكلما زاد

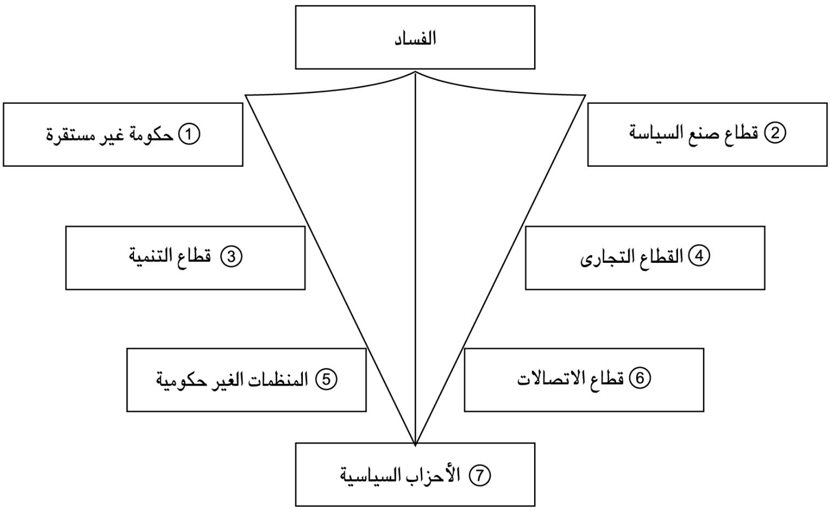
عدد الأحزاب السياسية، كلما زادت نسبة عدم الاستقرار، وعندما تكون السياسة غير مستقرة، تبدأ الأحزاب في إضعاف تمويل الدولة وجمع الممتلكات في تمويلها عندما تتاح لها فرصة تنفيذ شؤون الدولة، وتأتي أحزاب من خارج الحكومة للمعارضة ضد نهب أموال الدولة من جانب الأحزاب الحاكمة، والإطاحة بالحزب السياسي الفاسد في السلطة، وحزب آخر ينضم إلى الحكومة، ويقوم هذا الحزب أيضًا بتحصيل ممتلكات من تمويل الدولة، لذلك لا يمكنه أيضًا البقاء لفترة أطول ويتم الإطاحة به، وبهذه الطريقة يحق للأحزاب السياسية فقط تشكيل الحكومة، ونتيجة لذلك تتعجل الأحزاب القليلة حتى التعددية الحزبية دائمًا لتشكيل حكومة ائتلافية، وحتى الخلاف الضئيل يؤدي إلى حل الحكومة، حيث أن تجربة الأحزاب السياسية هي الدخول والتراجع في الحكومة في الدول النامية.

ونتيجة لذلك، ترتبط الخطة ووكالات صنع السياسة أيضًا بالحزب السياسي الحاكم، حيث يبدو أن هناك تدخلات في مشاريع التنمية الصغيرة إلى الكبيرة من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني، ويصبح قطاع الأعمال مزريًا نتيجة التضخم في التجارة الداخلية والخارجية، وتتأثر المنظمات غير الحكومية داخل الدول بتدخل المنظمات الدولية غير الحكومية، وبالمثل تتشتت قطاعات الاتصالات عن الأدب والأخلاق وتقدم نفسها بصفتها مجلةً إعلانية، ويُعتبر الأشخاص المحتالين في دولة المنقسمين إلى أحزاب مختلفة ويديرون أحزابًا كثيرة لا يمكنهم التعامل مع سياسات تلك الدولة، ويُدير هؤلاء المحتالون الأحزاب السياسية في الدول النامية، وتُعد السياسة التي ينشط فيها هؤلاء الناس ملوثة، وينتج عن القطاع السياسي الملوث فساد الدولة.

وتمارس الأحزاب السياسية قدرًا كبيرًا من السلطة في صنع القرار، يتم تشغيل جميع المشاريع الكبيرة وفقًا للقرارات الخاصة بهم، كما يجنون الكثير من الأموال غير

المشروعة بناءً على تلك القرارات، وهذا نتيجة لاحتياجهم إلى مبلغًا كبيرًا من المال لحفلاتهم، وبالتالي، فإن جميع الأحزاب السياسية، التي حققت نجاحًا، فاسدة أساسًا.

لنرى المساندة للفساد في الشكل:



من بين القوى السبع الدافعة للفساد، المركز هو الأحزاب السياسية، مما يعني أن الأحزاب غير المبدئية كانت الأسباب الجذرية للفساد.

نهج دراسة علم مكافحة الفساد

يتعين تطبيق منهجية علم مكافحة الفساد من زوايا مختلفة، حيث يُعد علم مكافحة الفساد موضوعًا جديدًا للدراسة، كما يُعد علم مكافحة الفساد تخصصًا جديدًا في التاريخ الأكاديمي، حيث يفتح نهج التخصص الباب لدراسته، ويتعين أن تكون المواد متاحة للدراسة المتعمقة، علاوةً على ذلك، يُشكل علم مكافحة الفساد علمًا حقيقيًا، ويلزم أن يكون نهج دراسة علم مكافحة الفساد في الوقت الحاضر على مرحلتين:

1- النهج التقليدي

2- النهج الحالي

1- النهج التقليدي

يُشير إلى القيمة، والاعتقاد، والمفهوم المتاح في مجال مكافحة الفساد، كما يتعلق بالسلوكيات العرفية التي يوجهها الدين والثقافة التي يتم ممارستها في العديد من الدول، ووُجد أن قواعد ولوائح مكافحة الفساد قد تم تطويرها، واتباعها، وتأسيسها على مدى آلاف السنين، وكان هناك نظام للفضيلة والرذيلة فيما يتعلق بشخصية الإنسان، تنقسم هذه الأساليب التقليدية لمكافحة الفساد إلى مجالات مختلفة وهي:

أ- تاريخي

ب- فلسفي

ج- ديني وثقافي

د- سلوكي ونفسي

هـ- قانوني

أ- تاريخي: -

اعتمد المجتمع البشري مكافحة الفساد منذ العصور القديمة والوسطى، وتم اعتماده في الوقت الحاضر أيضًا، حيث يُعتبر حسن الخلق فضيلة، بينما يُعد الفساد رذيلة، ويُشير التاريخ إلى الفضيلة والرذيلة بصفتهما سببًا لتقرير الحياة، ودائما ما تتم هزيمة الفساد وينتصر السلوك الحسن والمعاملة العادلة، وهكذا اعتمد الأشخاص علم مكافحة الفساد جنباً إلى جنب مع الحضارة الإنسانية، وكان الناس قد وقفوا ضد الفساد علانية في أوقات مختلفة من التاريخ، وبالمثل، دعموا الحكم الرشيد علانيةً، ومن ثم، ساعد التاريخ في تطوير علم مكافحة الفساد.

ب- فلسفي: -

الفلسفة هي مصدر كل معرفة، وتسمى الفلسفة علم الواقع، ويُعتبر الفساد هو الجانب الضعيف للطبيعة البشرية، وتطورت أنواع مختلفة من الأفكار مرارًا وتكرارًا من خلال عدم السماح للجانب الضعيف بالسيطرة، ولهذه الأفكار جوانب مشجعة جيدة من الطبيعة البشرية، حيث دعمت هذه الأفكار والمبادئ تطوير علم مكافحة الفساد، ونجد دور الفلسفة حاسمًا في تطوير تخصص في علم مكافحة الفساد.

ج- ديني وثقافي: -

الدين هو أسلوب قضاء الحياة بطريقة سليمة وعادلة، حيث تقبل الروح داخل الذات والروح العليا وراء الذات، وُوجد الدين جنبًا إلى جنب مع الحضارة الإنسانية وأخذ حيزًا وثيقًا من الحياة البشرية، وعلى الرغم من ذكر المجتمع الديني في تعريف الدين، فإن المجتمع نفسه ليس ديناً، حيث أن الدين حقيقة خالدة لا يمكن فصلها عن حياة الإنسان، ويُمثل عرف الاستمرار في نفس الدين البشري الثقافة، وبصرف النظر أنهما يُنظر إليهما منفصلين، فقد تم الاعتماد على الدين والثقافة من جانب المجتمعات البشرية العالمية، ومع ذلك، تهدف جميع الأديان إلى جعل أسلوب حياة

البشر حضاريًا وثقافيًا، ومن ثم، لا يمكن للدين والثقافة أن يفسدا الأفراد والمجتمعات والمجتمع، وفي حالة زيادة الفساد، يحاول الدين والثقافة مواجهته من خلال مجتمع شفاف ومخلص، كما ترمز فضيلة الدين والثقافة دائمًا إلى مكافحة الفساد، ويبدد الدين كل المفاهيم الخاطئة عن الفساد.

د- سلوكي ونفسي: -

يُنظر إلى السلوك البشري وعلم النفس بشكلٍ تفاعلي في مجال علم مكافحة الفساد، لذلك فهي عادة وثقافة، وقد يكون السلوك البشري إيجابيًا وسلبيًا، وسواء كانت إيجابية أو سلبية، لا يتبنى الناس السلوك الفاسد، حيث لا توجد علاقة بين النزعة السلوكية وعلم النفس المُفسد، وعلاوةً على ذلك، فإن علم النفس لا يدعم الفساد، بل دائمًا ما يدعم السلوك البشري وعلم النفس أنشطة مكافحة الفساد.

هـ- قانوني: -

يُعتبر القانون هو شكل وثيقة مكتوبة، ويتم تنفيذ سياسة وسلوك إدارة شؤون الدولة بوثائق مقننة في معظم الدول، والتي تم تشكيلها وتنفيذها منذ آلاف السنين، ويؤسس القانون العدالة الإنسانية من خلال التحكم في الفساد، كما يحافظ القانون على مبدأ العدالة الاجتماعية في شكل وثيقة منهجية، وهو لصالح الحق ضد الباطل، لذلك، فإن علم مكافحة الفساد محمي من قِبل القانون.

2- النهج الحالي:

كان يُنظر إلى الفساد على أنه مشكلة معقدة لتطوير مجتمع يتسم بالشفافية، وبالتالي، أدركت الوكالات المسؤولة في المجتمع أنه يلزم الاعتراض على الفساد بطرق مختلفة، وكبح الأنشطة الفاسدة بشكلٍ مناسب مع توفير المزيد من مناهج علم مكافحة الفساد حسب الطلب في الوقت الحاضر من خلال الحفاظ على النهج

التقليدي، وفي هذا السياق، تم تطبيق سياسات ومبادئ مختلفة في دول متعددة، ويغطي النهج الحالي بشكل أساسي المجالات التالية:

أ- النص الدستوري

ب- الحكم الرشيد.

ج- المنهجية التنسيقية

د- التعليم والتعلم

هـ- المنهجية العملية.

أ- الحكم الدستوري:

لقد قبلت جميع دول العالم تقريبًا نظامًا ديمقراطيًا، وأهم جوانب الديمقراطية هو مبدأ فصل السلطات، ووفقًا لهذا المبدأ تكون الهيئات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية مستقلة تمامًا، مما يعني أنه على المرء ألا يتدخل في سلطة هيئة أخرى، ويكون في هذا النظام الهيئة المسؤولة عن الفساد مستقلة وذاتية الحكم، ويتعين أن يكون هناك نصًا دستوريًا لضمان واجباتها ومسؤوليتها واختصاصاتها، وذلك بمجرد قبول استقلال وذاتية الحكم لتلك الوكالة، وعندئذ يمكن للوكالة أن تكون راسخة، وقوية، وفعالة في السيطرة على الفساد، بقبول هذا المبدأ، قدمت بعض الدول أحكامًا دستورية لأجهزة مكافحة الفساد.

من ناحية أخرى، اتخذت بعض الدول هذه الوكالة ضمن مسؤولية الهيئة التنفيذية، حيث تُعتبر الهيئة التنفيذية الوكيل الرئيسي لممارسة سلطة الدولة، لذلك قد تُصبح المركز الرئيسي لازدهار الفساد، وبالتالي يتعين ألا تظل وكالة مكافحة الفساد تحت قيادة الهيئة التنفيذية، ويتعين أن يتم تنصيبها بصفتها هيئة دستورية مستقلة مع فصل السلطات.

ب- الحكم الرشيد:

الحكم الرشيد يعني نظام حكم جيد، ويُشير الحكم الرشيد إلى الموقف الذي يشعر فيه كل من الحكام ومن هم خارج الحكومة بأن نظام الحكومة الحالي سليم، ويُمثل الحكم الرشيد الحالة التي تُمارس فيها شفافية القانون، والمسؤولية العامة، والحق في الحصول على المعلومات، وتوفير مكاتب الدفاع وإجراءاتها القانونية، والحكم الذاتي المحلي، واللامركزية، وما إلى ذلك، وتدعم إجراءات الحكم الرشيد تنفيذ مبدأ علم مكافحة الفساد، وبالمثل، هناك حكم رشيد في الدول التي تم فيها تبني مبادئ، ومنهجية، وإجراءات علم مكافحة الفساد، ويتعين في السياق الحالي أن يكمل كلٌ من علم مكافحة الفساد والحكم الرشيد بعضهما البعض.

ج- المنهجية التنسيقية:

وتشير إلى ظهور التنسيق بين كافة الوكالات المعنية بمكافحة الفساد، حيث يربط التنسيق جميع الوكالات المسؤولة عن التعامل مع المجتمع الحالي، وعلى الرغم من أنه هناك العديد من الموضوعات الأخرى مثل الحكم الرشيد، والمنهجية العملية، والتعليم والتعلم لنشاط مكافحة الفساد، يُعتبر موضوع المنهجية التنسيقية هو إشراكهم جميعًا في علم مكافحة الفساد بطريقة متوازنة، حيث تعمل هذه المنهجية على تنشيط علم مكافحة الفساد، وفي حال نجاح هذه المنهجية بشكلٍ فعال، يتم تنفيذ جميع عناصر مكافحة الفساد بشكلٍ فعال وتوحيدها في منهجية تنسيقية، وبناءً على ذلك تصبح هذه المنهجية فعالة.

د- التعليم والتعلم:

نظرًا لأن علم مكافحة الفساد يُعتبر علمًا اجتماعيًا، ويُعتبر والفساد مشكلةً اجتماعية، فيتعين أن يتم تضمين هذا الموضوع في التعليم والتعلم، ويشارك العدد الأقصى من

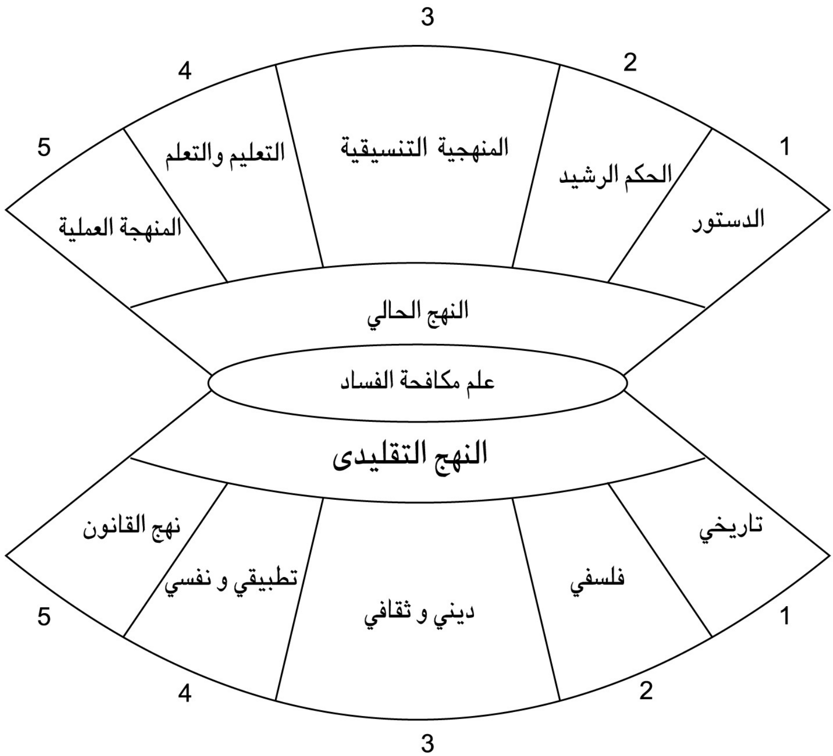
الأشخاص، ويبدأ هذا الموضوع مباشرةً من أدنى مستوى دراسي، ومع ذلك، نتيجةً لنقص مواد التعليم والتعلم لا يمكن تدريسه، كما أن جميع الجامعات في العالم ملزمة بإدراج هذا الموضوع في مناهج مستوى الدراسات العليا، وقبل تعليم هذا الموضوع على مستوى الدراسات العليا، يلزم إنتاج خبراء وشبه خبراء في هذا الموضوع، ولهذا الغرض يلزم تشجيع طلاب الدراسات العليا من جميع كليات العلوم الإنسانية، والاجتماعية على إجراء أعمال بحثية في هذا المجال من الدراسة، مما يُساعد على إنتاج شبه خبراء، ويظهر هؤلاء شبه الخبراء بصفتهم خبراءً من خلال تمكينهم من متابعة الدكتوراه في علم مكافحة الفساد، وعند تقديم خبراء في الموضوع يلزم تشجيعهم على كتابة الكتب المدرسية للمستويات الابتدائية حتى الثانوية العليا، ومن الممكن أيضًا تعليم علم مكافحة الفساد من المستويات الأكاديمية الدنيا إلى المستويات العليا، وبهذه الطريقة يمكننا المساعدة في دراسة علم مكافحة الفساد من خلال توسيع نطاق التعليم والتعلم، وبصورة مشابهة يُمكن تطوير هذا الموضوع بصفته نظامًا عالميًا للتعليم والتعلم.

هـ- المنهجية العملية: -

يمكن تطبيق هذه المنهجية العملية في مجال العلوم الاجتماعية كما هو الحال في العلوم الطبيعية، حيث تُعتبر طريقة استخلاص الاستنتاجات العلمية من التجارب المختبرية، ويُعتبر مختبر علم الاجتماع هو مجتمع الدولة، لكن مختبر علم مكافحة الفساد يمتد إلى الهيئة التنفيذية، والقضائية، والتشريعية في تلك الدولة، بالإضافة إلى هذه الوكالات، تخضع الأحزاب السياسية وجميع الهيئات الحكومية أيضًا لمختبر مكافحة الفساد، ويمكن قياس الفساد في جميع هذه الوكالات من خلال الملاحظة، والاختبار، والمراقبة، والتقييم وفقًا لمنهجية علم مكافحة الفساد، ويمكن استخلاص

استنتاج، وتصبح النتيجة واضحة، في حال تنفيذ المنهجية بشكل مناسب، وبالإمكان منع النزعة المتزايد للفساد والسيطرة عليه.

الوضع والتأثير في الشكل:



يمكننا أن نرى عوامل مختلفة يؤثر أحدها على الآخر.

الحالي	**التاريخي**
1- الدستور	=5- نهج القانون
2- الحكم الرشيد	=4- تطبيقي ونفسي
3- المنهجية التنسيقية	=3- ديني وثقافي

4- التعليم والتعلم =2- فلسفي

5-المنهجية العملية =1- تاريخي

مع أنهم يقعون في خط موازي، إلا أن كل عامل يؤثر على الآخر عند مستوى متساوٍ، وهذه حقيقة علمية حقيقية وثابتة، لذلك فإن الأساليب التقليدية والحالية ليست مختلفة، رغم أنه قد لا يكون هناك الكثير من الاختلاف في النظرية الوظيفة، وبهذه الطريقة يمكن توضيحها من خلال إرشادات النهج التاريخي، ومن الممكن افتراض أن النهج الحالي قد تم التحقق منه، حيث من الواضح أنه نظرًا للنهج التاريخي، فقد تم التأكد من النهج الحالي.

هيكل المجتمع وتغيير الطبقة الاجتماعية

يُنظم المجتمع بطرق ومستويات مختلفة في دول متعددة حول العالم، ويظهر أن هيكل مجتمع دولةً ما مختلف عن الهيكل الموجود في دولةً أخرى، ومع ذلك، فإن هيكل المجتمع البشري متشابه، ويتشابه هيكل المجتمع في كلً من الدول المتقدمة والنامية أيضًا، حيث إنه متوازن ويحدده الثقافة الحالية لمكان معين، وتؤثر العوامل الأخرى على هيكل المجتمع مثل الجغرافيا، والبيئة الطبيعية، حتى لو بدت طبيعة الهيكل الاجتماعي مختلفة، فإن سمات الإنسان والطبيعة والسلوك متشابهة، لذلك تبدو المجتمعات متشابهة عند تصنيفها، ودراستها، على سبيل المثال ليست جميع الأصابع الخمسة بنفس الطول، ولكن كل الأصابع الخمسة تعمل معًا إذا كان هناك شيء يتم الإمساك به، وبالطريقة نفسها تعمل الطبقات الاجتماعية معًا لتتحرك بشكل جماعي، وبإمكاننا توقع أن هذا النظام الطبقي سيستمر في جميع الأيام القادمة.

يتشابه الهيكل الاجتماعي في الدول المتقدمة والنامية، ويمكن تصنيف المجتمع المنظم إلى ثلاث طبقات على النحو التالي: -

1- الطبقة العليا

2- الطبقة الوسطى

3- الطبقة الدنيا

وهي مقسمة إلى هذه الفئات منذ إنشاء المجتمع البشري، ولا يمكننا تحويل هيكل المجتمع هذا إلى طبقة واحدة.

1- الطبقة العليا.

تتكون الطبقة العليا من الأقوياء وتتمتع بجميع أنواع التسهيلات في المجتمع، وتحمي هذه الطبقة الثقافة، والدين، وتعزز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتطور البنية التحتية اللازمة لإدارة المجتمع، كما تلعب دورًا بارزًا في التنمية الشاملة للمجتمع.

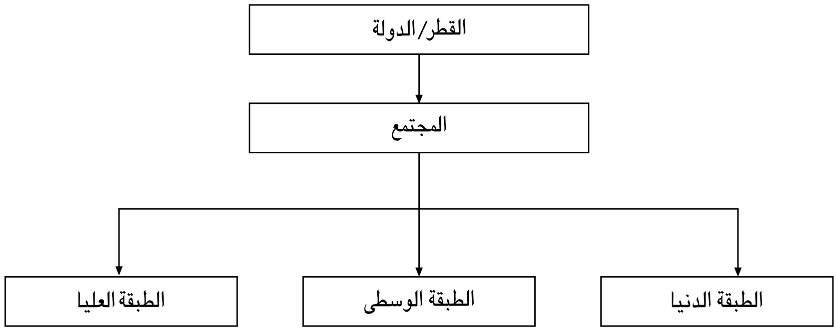
2- الطبقة الوسطى:

تلعب الطبقة الوسطى دورًا حيويًا في ازدهار المجتمع أو تدهوره، حيث تقع بين الطبقات العليا والدنيا، لذلك فهي تربط كِلا الطبقتين، كما إنها مسؤولة عن التنمية الاجتماعية، وتكون هذه الطبقة متعلمة، ومطلعة ومسؤولة، وواعية، والأشخاص من هذه الطبقة منخرطون في الأعمال الجيدة والسيئة، بالإضافة إلى أن لها دورًا في تحويل النظام الاجتماعي، وتدير المجتمع في الوضع الراهن لفترة قصيرة، ويُعتبر أبناء هذه الطبقة مفكرون، ومبتكرون، ومصلحون اجتماعيون، ومحفزون للتنمية، ووطنيون، وتحاول هذه الطبقة كونها ناشطة في السياسة حل مشاكل الدولة وتبقى قريبة من سلطة الدولة، وتقيم هذه الطبقة بشكلٍ عام في المناطق الحضرية.

3- الطبقة الدنيا:

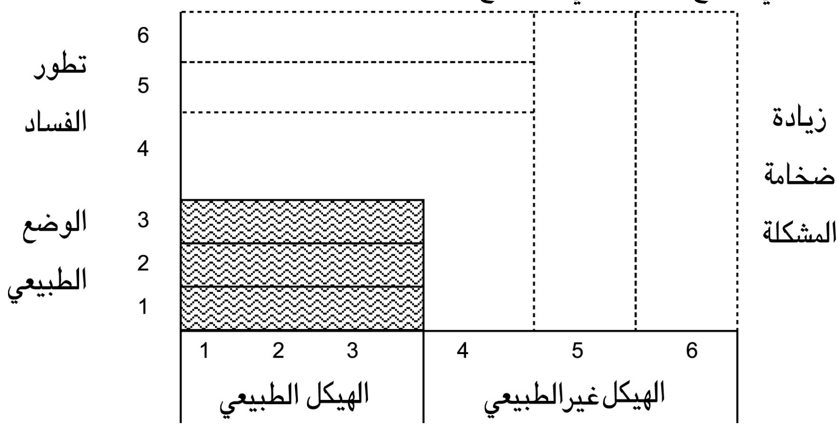
تُشير هذه الطبقة إلى المجتمع الأدنى في المجتمع، والذي يعمل بجد لبقائه، ورغم كون هذه الطبقة فقيرة، لكنها لا تزال على قيد الحياة، وفي بعض الأحيان لا يحصلون على الاحتياجات الأساسية لكسب عيشهم، وبصفتهم طبقةً ضعيفة من المجتمع، فهي طبقة غير متعلمة، وعاطلة عن العمل، وعاجزة، وضعيفة، وينخرطون في العمالة والأعمال الزراعية، لذلك، في بعض الأحيان يفتقرون إلى احتياجاتهم الأساسية، وبالتالي فإن هذه الطبقة فقيرة.

منذ العصور القديمة، تم تصنيف المجتمع إلى ثلاث طبقات، دعونا نرى التقسيم الطبقي في الشكل: -



يتواجد النظام الطبقي المذكور أعلاه منذ العصور القديمة، حيث تمثل هيكل المجتمع، ولا يمكن تغيير هذا النظام الطبقي، وفي حال تغييره، فلن يستمر لفترة طويلة، وذلك نظرًا لأن الرأس والساقين واليدين والأعضاء الأخرى مطلوبة لتشغيل جسم الإنسان تلقائيًا، وهذه الطبقات مطلوبة أيضًا لتشغيل المجتمع، ومع ذلك يُمكن رؤية أكثر من ثلاث طبقات في مجتمع فاسد، ويعتمد زيادة عدد الطبقات الاجتماعية على مدى الفساد، وكلما زاد الفساد، كلما تكوّنت طبقات أكثر من المجتمعات.

فيما يلي وضع غير طبيعي للمجتمع عندما ينمو الفساد:



يتضح من الشكل المُبين أعلاه، أن الزيادة في حجم الفساد مرتبطة نسبيًا بزيادة عدد الطبقات الاجتماعية وعندما ترتفع ضخامة المشاكل الاجتماعية، تتضاءل نسبة التنمية الاجتماعية.

ومع نمو الفساد في المجتمع، يتم تنظيم المجتمعات الفاسدة، ويتم إنشاء طبقات اجتماعية غير ضرورية، ويتعين الأخذ في الحسبان كيفية تغيير الهيكل الاجتماعي في الدول المتقدمة والنامية، ويبدو أن الطبقة الوسطى منقسمة في دولة توجد فيه نسبة عالية من الفساد، ويُنظر بشكلٍ عام إلى الطبقة الوسطى على أنها مقسمة إلى طبقتين:

أ- الطبقة الوسطى العليا

ب- الطبقة الوسطى الدنيا.

أ- الطبقة الوسطى العليا:

لدى الطبقة الوسطى العليا ثقافة وعادات تتناسب مع الطبقة العالية، حيث يرفعون من وضعهم الاجتماعي ويشرعون في استخدام المزيد والمزيد من المرافق، ومن أمثلة هذه الطبقة كبار المسؤولين الحكوميين، والقادة السياسيين، ورجال الأعمال، والصناعيين، المتورطين في أنشطة فاسدة، ويترقى أولئك الفاسدون إلى الطبقة المتوسطة العليا، كما يتم تحويل كلٍ من القادة، ورجال الأعمال، والصناعيين، والنشطاء، والإعلاميين الفاسدين، الذين تربطهم علاقة غير شرعية بالأجانب إلى هذه الطبقة، ولهذه الطبقة علاقة وثيقة بسلطة الدولة، كما أن لها دورًا مهمًا في تغيير سلطة الدولة.

كانت هذه الطبقة الوسطة العليا ظاهرة حديثة خلال دراسة الهيكل الاجتماعي في السيناريو العالمي المتغير، حيث بدأت هذه الطبقة في امتلاك نفوذ قوي في الدول المتقدمة والنامية، ونظرًا لأن هذه الطبقة تم إنشاؤها بشكلٍ غير طبيعي، فإنها لا

تتمتع بالاستقرار ولا صفات الاستدامة، ولكونها تحاول التواجد بين الطبقات العالية والمنخفضة، فإنها تستغرق بعض الوقت لتتكيف، وتُعتبر هذه الطبقة الوسطى العليا في الوقت الحاضر غير مستقرة، وحتى يتم ضمان استقرار هذه الطبقة في المجتمع، فمن غير المؤكد كيف يتم الحفاظ على وجودها في المجتمع، على كلٍّ فإن هذه الطبقة الوسطى العليا قد ساهمت بشكل إيجابي في الدول المتقدمة، لكنها خلقت بعض المشاكل في الدول النامية، ويمكن أن يعمل علم مكافحة الفساد بشكلٍ فعال للتحكم في حجم هذه الطبقة الاجتماعية التي تم إنشاؤها حديثًا وإدارتها، وتحديدها.

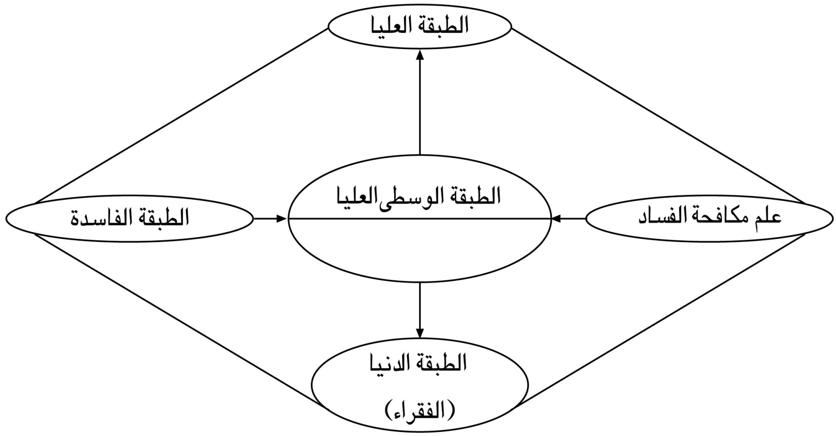
ب- الطبقة الوسطى الدنيا:

تُعد هذه أيضًا طبقة وسطى كانت في منتصف الهيكل الاجتماعي منذ العصور القديمة، كما تم تأسيسها بشكلٍ طبيعي، حيث تتواجد جميع الفضائل البشرية في هذه الطبقة، وتعمل هذه الطبقة بصفتها عاملًا للتنمية الاجتماعية، وتمتاز هذه الطبقة بالقدرة، والصدق والفاعلية من أجل الرفاهية الاجتماعية والوطنية، لذلك لا تقل مسؤوليتها في المجتمع.

ويُعد الفساد هو العامل الرئيسي الذي يقسم الطبقة الوسطى إلى فئتين فرعيتين، وعندما يتم ارتكاب الفساد في جميع القطاعات، يرتفع المستوى الاقتصادي للأشخاص الفاسدين، ونتيجة للاقتصاد القوي تصبح جوانبهم العقلية أيضًا أفضل وأكثر قوة، وبالتالي، يتم إنشاء مجتمع طموح، حيث تبدأ الطبقات الوسطى الدنيا، التي تحاول تقليد المجتمع الصاعد، بالمشاركة أيضًا في الطبقة / الثقافة العليا، ونتيجةً لذلك ينشأ الصراع.

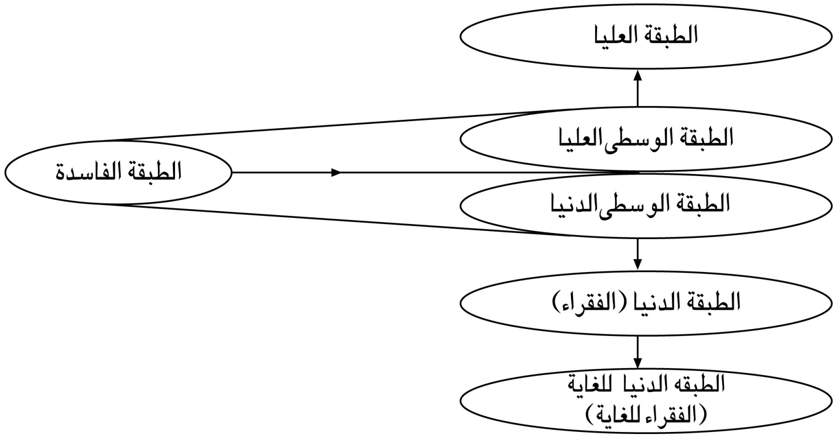
دعونا نرى الهيكل الاجتماعي الحالي من منظور علم مكافحة الفساد: -

هيكل المجتمع والعلاقة المتبادلة بين الطبقات الفاسدة-



تظهر الطبقة الفاسدة في الهيكل الاجتماعي في الشكل المُبين أعلاه، ويتم إنشاء الطبقة الوسطى العليا من خلال تقسيم الطبقة الوسطى، تتجذب هذه الطبقة الوسطى العليا إلى الطبقة العليا، وبالمثل تنجذب الطبقة الوسطى الدنيا إلى الطبقة الدنيا أو الفقيرة، ويظهر كلٌ من الطبقة الفاسدة وعلم مكافحة الفساد في اتجاه معاكس، فكلاهما يحاول التأثير على الطبقة الوسطى، ويبقى الوضع الاجتماعي في الاتجاه المعاكس، ويعمل بشكلٍ فعال، ويؤثر على الطبقة الوسطى.

دعونا نرى كيف تؤثر هذه العلاقة المتبادلة على الهيكل الاجتماعي للدول المتقدمة: –



الدول النامية: -

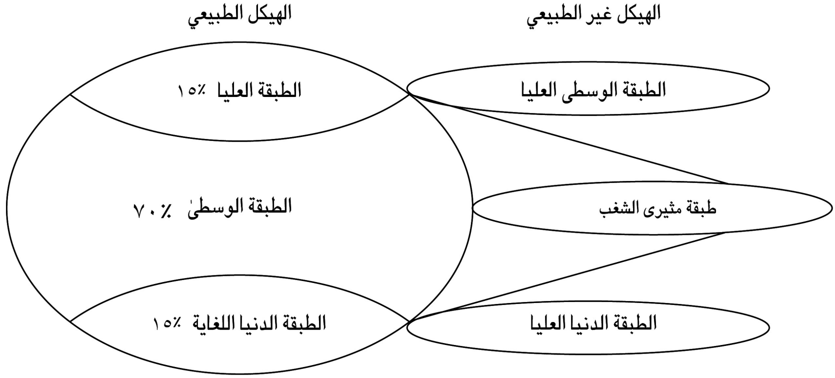
في الشكل المُبين أعلاه، توغلت الطبقة الفاسدة وقسمت الطبقة الوسطى إلى طبقتين فرعيتين، وبناءً على ذلك، كانت حالة الطبقة الدنيا مزرية، وتم إنشاء طبقة دنيا للغاية (فقيرة للغاية)، وتفتقر الطبقة الفقيرة للغاية إلى الاحتياجات الأساسية مثل الطعام، والملبس، والمأوى لسبل العيش الخاصة بهم، ويشير مصطلح الطعام والملبس، والمأوى، إلى طعام المعدة، وملبس لتغطية الجسم، وسقف للتظليل من الشمس والمطر، وفي حالة عدم حصول الأشخاص الذين يعانون من فقر مدقع على هذه الاحتياجات الأساسية، فإنهم يبدؤون في التمرد ويخلقون مشاكل في المجتمع.

وهناك في الوقت الحاضر أيضًا طبقة دنيا للغاية في الدول النامية، ويُرشد هذا إلى الوضع البائس لظهور أنشطة مرتبطة بالفساد، وعليه، إذا كان علم مكافحة الفساد يؤثر على مجتمع الدول النامية بسرعة، فيتعين أن يوفر العدالة ويدر الدخل على الجميع.

ويخلق الفساد مثيري الشغب وعصابات شبيهة بالمافيا، كما أنه يخلق طبقات اجتماعية إضافية، ولمثيري الشغب والمافيا تأثيرًا كبيرًا في المدينة والمناطق الحدودية، وفي حالة نشاط مثيري الشغب، فإن النظام القانوني في تلك الدولة يُصبح

كسولاً، وتم تطوير نظام المافيا هذا في أوروبا، وانتشر من الدول الأوروبية، إلى جميع الدول النامية في العالم، ويعني هذا أنه تمت إضافة فئة مثري الشغب أيضًا إلى هيكل المجتمع، وتخلق هذه الطبقة مجموعة من القادة الفوضويين، ويدافع وهؤلاء القادة عن مثيري الشغب.

يُدمر الهيكل الاجتماعي القديم، ويظهر هيكل جديد في الدول النامية، لذلك، على هذه الدول أن تواجه مشاكل اجتماعية مختلفة، ويُعيق تقسيم الطبقة الاجتماعية، وخلق طبقات فرعية جديدة التنمية الاجتماعية، ولهذا يلزم التحكم في تغيير الطبقات الاجتماعية، ففي حالة الحفاظ على النظام الطبقي التقليدي في أي مجتمع، يتم تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع، ويُعتقد أنه يمكن السيطرة على المزيد من الانقسام وخلق طبقة جديدة من خلال مكافحة الفساد، كما يمكن استبعاد طبقة تم إنشاؤها بشكلٍ غير طبيعي بالطريقة العادية، يتم تقديم ذلك وفقًا للشكل التالي: –



يوضح هذا الشكل مجتمعًا متوازنًا تحت الهيكل الطبيعي يتكون من 15٪ + 70٪ + 15٪ يساوي 100٪، ويعتبر هذا المجتمع المتوازن مجتمعًا مثاليًا، وفي حالة إن أصبح هذا غير متوازن، تظهر المشاكل، ويُنظر إلى الطبقات الإضافية على أنها تنشأ خارج الهيكل الطبيعية للمجتمع، ويسمى هذا العضو المخلوق بشكل غير طبيعي الورم في العلوم الطبية، ويلزم استئصال هذا الورم لصحة جيدة، ويمكن إزالة

الطبقات الاجتماعية الإضافية التي تم إنشاؤها خارج حدود الهيكل الطبيعي للمجتمع عن طريق علم مكافحة الفساد، حيث تخلق الطبقة المتوسطة والعليا الصراع، والظلم، والفوضى، وسوء السلوك، والفساد، والشرور الاجتماعية الأخرى، وعليه، فإن علم مكافحة الفساد لديه علاج للتخلص من الطبقات الاجتماعية الإضافية بشكل غير طبيعي في الدول النامية.

تُشير سلسلة تطوير علم مكافحة الفساد إلى التطور التدريجي من المنشأ إلى سياسات المقصد والأمة لتحقيق الهدف، وتحليل وتفسير كيفية نشوء هذا العلم أثناء وضع خطة التطوير، وكيف تم تغييره، وكيف يتم النظر في تغييره الطبيعي، وشكله المطور هي الأسئلة المتعلقة بالتطور التدريجي لهذا الموضوع، ويُطور علم مكافحة الفساد بشكلٍ تدريجي على النحو التالي:

1- مناقشة أكاديمية حول مكافحة الفساد

2- الأعمال البحثية من جانب طلاب المستوى الأعلى

3- التحديد والتحليل لمادة الموضوع.

4- الإعداد لإدراج الموضوع في مناهج الدراسات العليا.

5- مدخل إلى علم مكافحة الفساد.

6- إعداد الكتب المدرسية لجميع المستويات.

7- إنتاج الخبراء.

8- وضع السياسات والخطط في شؤون الدولة:

9- إقامة مجتمع خالٍ من الفساد.

1- مناظرة ومناقشة أكاديمية حول مكافحة الفساد:

جميع الأنشطة المتعلقة بالفساد في المجتمع الفاسد تعرقل ازدهار الدولة، والمجتمع، والأمة، كما تظهر الأزمات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية وعندما يتوقف الازدهار، وتظهر العوائق على السطح، وينشأ فقدان الثقة بين الأشخاص وبعضهم البعض، وتتطور الثقافة الانتهازية، وتُقدم المجموعة غير المسؤولة، وخلال هذا الموقف السلبي، يهتاج المثقفون ويشعرون بالمسؤولية الذاتية، وعندما ينزعج المثقفون ويشعرون بالمعاناة، فإنهم يحاولون تحرير الشخص، والمجتمع، والأمة من تلك

الظروف السلبية، وتُعتبر هذه المحاولة تفكيرًا فكريًا، ومناظرة، وقرار، وبهذه الطريقة، فإن المناظرة الأكاديمية والمناقشة حول مكافحة الفساد هما نقطة البداية لمكافحة الفساد، وتُعتبر هي المرحلة الابتدائية، وتتجه هذه مرحلة الابتدائية نحو وجهتها.

1- الأعمال البحثية من جانب طلاب المستوى الأعلى

تُثير المناظرة والنقاش الأكاديمي حول مكافحة الفساد التحليل الفكري، والبحث، والتحقيق في هذا الموضوع، وعندما يبحث طلاب الدراسات العليا في هذا المجال، يمكنهم التعمق في مادة الموضوع، حيث لا يمكن لطلاب المرحلتين الثانوية والثانوية العليا إجراء بحث بالقوة المطلوبة، ويمكن تعليم علم مكافحة الفساد وتعلمه في المستوى الأعلى فقط، لذا من الضروري تشجيعهم على القيام بعمل بحثي في هذا المجال، ويتم إجراء البحوث وتشجيع الطلاب من كلية العلوم الإنسانية، والاجتماعية ذات الصلة، على سبيل المثال ترتبط موضوعات مثل العلوم السياسية، وعلم الاجتماع، والاقتصاد، والإدارة، والإدارة العامة، والتنمية الريفية، والقانون بمكافحة الفساد، وبالتالي، يلزم تشجيع طلاب الدراسات العليا على إجراء أعمال بحثية من خلال أخذ مكافحة الفساد بصفته موضوعًا رئيسيًا.

2 – تحديد وتحليل الموضوع:

يساعد تحديد علم مكافحة الفساد وتحليله من خلال العديد من الأعمال البحثية على ربطه بالمواضيع الأخرى، ويساعد هذا أيضًا على إكمال الموضوعات التي لا تزال غير مكتملة، حيث أن التعريف الصحيح والتحليلات الحقيقية تكتشف العناصر الأساسية لتطوير الموضوع.

3- الإعداد لإدراج الموضوع في مناهج الدراسات العليا:

عندما يتم تحديد مادة موضوع، ويتم إثبات ارتباطه بالموضوعات الأخرى، يلزم أن يكون مستعدًا لإدراجه في منهج للدراسات العليا، وفي حالة عدم توافر الكتب الدراسية، والمواد التعليمية الأخرى، لا يمكن إدخال الموضوع في المناهج الدراسية على مستوى المدرسة، ومع ذلك، فإن الموضوع يمكن تضمينه في المناهج الدراسية في أي جامعة، ويعتبر هذا ممكنًا لأن تحديد الموضوع هو في حد ذاته إنشاء ارتباط مع مواضيع معاصرة أخرى، حيث يُعتبر الفساد خبثً يظهر في المجتمع، وبالتالي فهو مشكلة اجتماعية، ولها علاقة وثيقة مع جميع مواد التعليم / التعلم المرتبطة بالتنمية الاجتماعية والازدهار، ويلزم أن يكون علم مكافحة الفساد مرتبطًا بكل هذه الموضوعات وأن يتم تقديمه في سياق التعليم عالي المستوى، وتقديم مواد تعليمية أخرى من المستوى الأدنى، ولكن يلزم تقديم هذا الموضوع من المستوى الأعلى لأنه موضوع جديد ويحاول فقط إدخاله في التاريخ الفكري للعالم.

4- مدخل إلى علم مكافحة الفساد:

بما أن الفساد مرضًا اجتماعيًا، فهو قابلً للشفاء، وبما أن العلاج ضروري لعلاج المرض، فإن العلاج هو سياسات مكافحة الفساد، والأساليب، والمبادئ الأخلاقية، وإجراءات مكافحة الفساد، ويُعتبر علم مكافحة الفساد هو اكتشاف تحاليل البحث، وتفسير تلك السياسات لمكافحة الفساد، والأساليب، والمبادئ، والإجراءات،

ويتعين فهم علم مكافحة الفساد على أنه علم مضاد للفساد، ويتم تقديم علم مكافحة الفساد من خلال مكافحة الفساد، ولقد قطع هذا الفكر والفلسفة الجديدان شبكة الفساد إلى أجزاء منتشرة في المجتمع البشري، علاوةً على ذلك، فإنه يمحو الشبكة الفاسدة، ويقضي علم مكافحة الفساد بصورة تدريجية على الفساد الذي انتشر في المجتمعات باعتباره مرضًا قاتلًا، وبإمكانه إنشاء مجتمعٍ خالٍ من الفساد.

5- إعداد الكتب المدرسية لجميع المستويات:

لا يمكن تقديم موضوع ما بين الطلاب إلا إذا تمت صياغة الكتب المدرسية حول مكافحة الفساد، ولا يمكن إدخال علم مكافحة الفساد في المرحلة الابتدائية، والثانوية، والجامعية دون وجود كتب دراسية ومواد تعليمية أخرى، ويُطلب من الخبراء كتابة الكتب المدرسية لمستويات مختلفة، كما يتعين مراجعتها وتحديثها وفقًا للتغيير، وبهذه الطريقة، إذا حصل طلاب المرحلة الابتدائية على فرصة لدراسة علم مكافحة الفساد، فيمكن بناء مجتمع خالٍ من الفساد في أسرع وقت ممكن، لذلك، يلزم تعليم وتعلم موضوع مكافحة الفساد وتعلمه من المستوى الأدنى للمدرسة، ويلزم كتابة مستوى الكتب المدرسية وفقًا لذلك المستوى.

6- إنتاج الخبراء:

يُعتبر خبراء مكافحة الفساد خبراء مؤهلين في الموضوع يمكنهم تحليل وتفسير مختلف أشكال الفساد، كما يمكنهم اقتراح وسائل القضاء عليه، ومن الضروري البدء في إنتاج خبراء في القطاع الأكاديمي حيث يمكنهم المساعدة في تطوير الموضوع، ولا يتم إنتاج شبه الخبراء إلا في المرحلة الأولية عندما يتم تدريس الموضوع في الجامعات، ومع ذلك، بعد تقديم الموضوع يتم إعداد الخبراء في هذا الموضوع، وبتلك الطريقة يتم تحديد مبادئ ومنهجية الدراسة، ويلزم أن يُدرس الموضوع على مستوى الدراسات العليا ومستوى الدكتوراه بالجامعة.

7- وضع السياسات والخطط في شؤون الدولة:

يتعين على الدولة أن تضع سياسات وخططًا للسيطرة على الفساد من أجل مجتمع خالٍ من الفساد، ولوضع تلك السياسات والخطط على الدولة إجراء البحوث لمعرفة نوع الفساد والجرائم ذات الصلة التي يتم ارتكابها، وتُسن القوانين والتشريعات ويتم تنفيذها لاحتجاز المجرمين وفقًا لطبيعة الفساد، وعلى الدولة أيضًا اتباع توجيهات نظرية مكافحة الفساد عند وضع السياسات والخطط، حيث يُعتبر هذا هو الوقت

المناسب لكي تُحكم وفقًا لسيادة القانون، فوحده القانون من يوجه المجتمع، وبالتالي فإنه يلزم وضع قوانين وسياسات صارمة ضد الفساد، حيث تفشل الدولة عندما لا تستطيع سن قانون لمكافحة الفساد، وعليه يتم ضع سياسات وخطط لمكافحة الفساد في مجال شؤون الدولة.

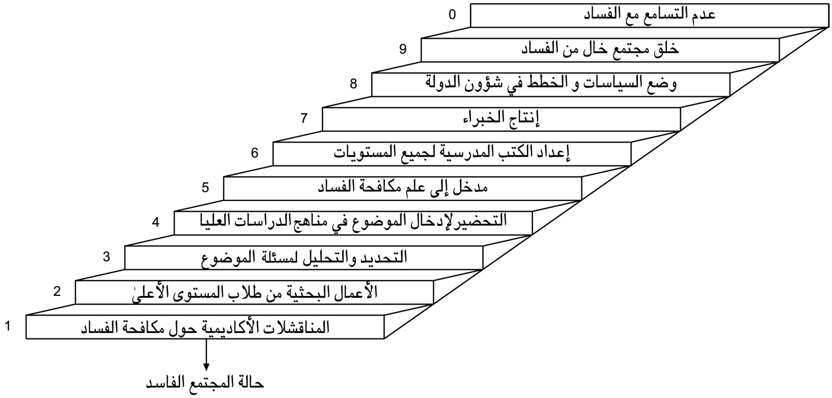
8- إقامة مجتمع خالٍ من الفساد:

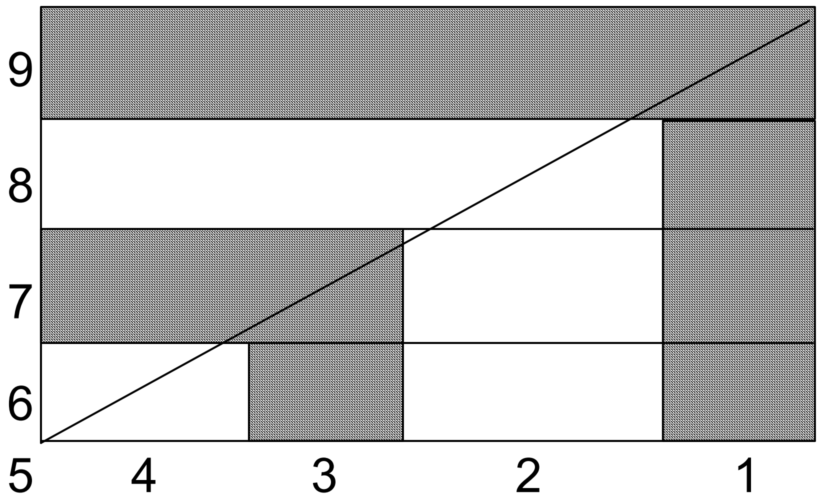
إنه يشير إلى حالة المجتمع التي لا يُلاحَظ فيها فساد أو يُرتكب فيه فساد، ويُعد المجتمع الخالي من الفساد هدفًا رئيسيًا لحركة مكافحة الفساد، ويتم القضاء على الفساد من المجتمع نظرًا لفاعلية حركة مكافحة الفساد، حيث تكون مكافحة الفساد نشطة بشكلٍ كامل لخلق مجتمع خالٍ من الفساد، فمجتمع خالي من الفساد في حد ذاته هو حالة من عدم التسامح مطلقًا مع الفساد.

ويتحول المجتمع من الفساد إلى مرحلة خالية من الفساد من خلال تجاوز العتبات التسعة المختلفة، ويمر المجتمع الفاسد بمراحل مختلفة ويصل إلى مرحلة عدم التسامح، يوضح الرسم البياني التالي العملية الحسابية التي تصل إلى 0 بعد 1 إلى 9 ليتم تغييرها إلى مرحلة عدم التسامح: -

التطوير المتعلق بالمرحلة لعلم مكافحة الفساد

ويُمكننا أن نرى هذه المرحلة من زاوية رياضية، حيث يوجد عرض لخط الشكل المُبين أدناه: -


0 عدم التسامح مع الفساد
9 خلق مجتمع خال من الفساد
8 وضع السياسات و الخطط في شؤون الدولة
7 إنتاج الخبراء
6 إعداد الكتب المدرسية لجميع المستويات
5 مدخل إلى علم مكافحة الفساد
4 التحضير لإدخال الموضوع في مناهج الدراسات العليا
3 التحديد والتحليل لمسئلة الموضوع
2 الأعمال البحثية من طلاب المستوى الأعلىٰ
1 المناقشلات الأكاديمية حول مكافحة الفساد
حالة المجتمع الفاسد


9
8
7
6
5
4
3
2
1

هناك خطوط أفقية مقسمة بالتساوي من 1 إلى 5 نقاط في الشكل التالي، وبالمثل، يتم وضع الخطوط الرأسية بحيث تكون مجزأة حتى تسعة من خلال رفعها من النقطة 5. وهكذا، فإن إحدى النقاط قد أثبتت العلاقة كشكل متساوٍ في الزاوية أو الحجم مع نقطة أخرى. أو المناقشة الأكاديمية التي بدأت من النقطة 1 يمكن أن تشكل مجتمعًا خاليًا من الفساد من النقطة 9 إذا كان من الممكن الوقوف على أساس علم مكافحة الفساد المتبقي على النقطة 5، ويتضح ذلك من هذا، حيث تتمثل النقطة الأساسية لعلم مكافحة الفساد في تحديد علم مكافحة الفساد ذاته، وتتمثل وجهته النهائية في إدارة بيئة عدم التسامح مقابل الفساد.

الاستعمار الجديد

بدأ الاستعمار في هذا العالم مع بداية نظام الدولة، وبدأ مفهوم الاستعمار بالاتفاق القائم على القوة بين البلدين من أجل التوازن السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، وتؤثر الدولة القوية على دولة أخرى أقل قوة وتتحكم في الموارد الطبيعية والبشرية، ومن ثم بدأ الاستغلال في الموارد والقوى العاملة لتلك الدولة الضعيفة، وليس ذلك فحسب، بل كان على الدول الضعيفة أن دفع ضرائب مباشرة للدول القوية أيضًا، وتم نقل تلك الثقافة التي كانت تمارس منذ القدم وبدأت الدول القوية في التعامل مع شؤون الدولة نفسها الخاصة بالدول الضعيفة، حيث يمكن للمملكة المتحدة أن تحكم مباشرة الولايات المتحدة الحالية والدول الصغيرة والكبيرة الأخرى وأنشأت حدودها في مختلف القادمين من الأرض، وبالمثل، فإن دولًا أوروبية أخرى مثل فرنسا وألمانيا وإسبانيا والبرتغال أُستعمرت أيضًا العديد من دول أمريكا الجنوبية وأفريقيا وآسيا لفترة طويلة.

بسبب النهضة السياسية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، وحصلت الدول المستعمرة اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا على الحرية، لكن هذه البلدان لم تكن حرة وتتمتع بالسيادة الكاملة حتى الآن، حيث تخلصت الدول الضعيفة من التدخل السياسي المباشر، وفي الوقت الحاضر، يبدو أن الدول القوية تمثل تدخل سياسي ليبرالي غير مباشر، ومع ذلك، وبسبب سماتهم الاستبدادية، فهم يحاولون إقامة استعمار جديد بهذه الطريقة أو تلك.

اتخذت الدول القوية أساليب مختلفة لتأسيس استعمار جديد للاحتفاظ بنفوذها، وتتلخص الطرق المختلفة لتأسيس الاستعمار الجديد فيما يلي:

1- الإغراء الاقتصادي

2- الانجذاب الاجتماعي

3- التغيير الثقافي

4 - الضغط السياسي

5- الحيل والخدع السياسية

1- الإغراء الاقتصادي:

لممارسة الإغراء الاقتصادي في الدول النامية، تقدم الدول المتقدمة قرضًا، ومنحة مساعدة اقتصادية مباشرة، وامتيازًا للقرض، وما إلى ذلك لجعل الدول النامية ضعيفة اقتصاديًا وعقليًا بشكل تدريجي، ويتم خداع البلدان من قبل البنك الدولي والبنوك الدولية الأخرى باسم المساعدة الاقتصادية، وعلاوة على ذلك، فإن المهمة والتنظيم المرتبطين بحزب سياسي ويقدمان الإغراء الاقتصادي لشراء الخدمات. ضمن هذه السياسة، الطرق التالية كما يرد أدناه:

أ- تقديم منح اقتصادية مباشرة لمشروع معين.

ب- تقديم المساعدة الاقتصادية من المنظمات غير الحكومية لتحقيق أهداف محددة.

ج- مساعدة المؤسسات المالية للقيام بمهمة محددة.

د- تقديم أقصى قدر من المساعدة الاقتصادية لمفكري الدول الضعيفة اقتصادياً ودفعهم إلى الدفاع عن نظرياتهم وفكرهم الخاص.

هـ - تقديم المساعدة الاقتصادية للقادة السياسيين شخصياً.

وبهذه الطرق، يكون للبلدان المتقدمة مصلحة راسخة في إضعاف البلدان النامية من خلال تقديم المساعدة المالية.

2- الجذب الاجتماعي:

تنفذ البلدان المتقدمة سياسات وخطة مختلفة لتغيير معايير ومعتقدات البلدان النامية، حيث يقدمون برنامج الرعاية الاجتماعية لتغيير العادات والسلوك الاجتماعي والثقافة

والفكر الاجتماعي للدول النامية بما يتناسب مع اهتماماتهم الخاصة، ولهذا يطرحون قضايا التمييز الجنسي وعدم المساس باعتبارها شعار قوي بين شعوب الدول الفقيرة.
يتم تحديد بنية المجتمع وتطوره من خلال العادات الاجتماعية التقليدية والثقافة الراسخة، وتسترشد الأنشطة في المجتمع بالقيم والعادات الاجتماعية وتقتصر عليها. وهكذا، تظهر إزالة الثقافة أثناء تغيير بنية المجتمع، وعندما لا يستطيع المجتمع التخلي عن الثقافة الراسخة وقبول العرف الذي تم إدخاله حديثًا، ينشأ مجتمع انتقالي، قد يؤدي إلى إتلاف الثقافة الطبيعية التي تم ممارستها لفترة طويلة.

3- التغيير الثقافي:

تحاول الدول القوية والمتقدمة تقليص ثقافة الدول النامية للسيطرة عليها بقيمها الثقافية، ولتحقيق هدفهم المتمثل في تغيير ثقافات الآخرين، يقومون بتمويل خطط وبرامج مختلفة لتشويه سمعة الأديان والعادات والسلوكيات الاجتماعية والقيم والمعتقدات في البلدان النامية.

يديرون المبرمجين بالطريقة التالية:

أ- نشر الآليات الدينية للتأثير الخاص لدينهم في الدول النامية، وقد يحاولون الوصول إلى نقطة التحول الديني كذلك.

ب- فرض لغة الدول المتقدمة في الدول النامية.

ج- نشر طريقة وأسلوب الدول المتقدمة في الدول النامية لتحل محل العادات والتقاليد.

د- تحاول الدول المتقدمة استبعاد الأعياد والاحتفالات والتقاليد الاجتماعية للبلدان النامية، وحتى يتغير السلوك الاجتماعي تدريجيًا في البلدان النامية وفقا لرغبة البلدان النامية.

4- الضغط السياسي:

تضغط الدول المتقدمة على الدول النامية لبناء نظامها السياسي، سواء كان جيدًا أو سيئًا، ناجحًا أو غير ناجح، حيث تستهدف الدول الغنية الأشخاص الطموحين سياسياً في البلدان النامية وتحاول إدخال نظام سياسي من اختيارهم، بما أنه يمكن تطبيق أي نظام سياسي بشعار الديمقراطية والجمهورية والليبرالية وهكذا، وكذلك تم تطبيق أنظمة سياسية مختلفة معارضة للرعاية الاجتماعية في البلدان النامية، لكنها لم تدم طويلاً. ما إذا كان النظام السياسي في البلدان المتقدمة قد عزز في ذلك البلد أم لا الرفاهية هي مسألة منفصلة للدراسة، ولا تعتبر التنمية الاقتصادية بمثابة تنمية شاملة، بل إنها جانب واحد فقط من جوانب التنمية الاجتماعية، وإلى جانب ذلك، فإن الوعي الاجتماعي والثقافي والأخلاقي مهمان بنفس القدر، حيث أنه لا يمكن أن يكون هذا الوعي ممكنًا إلا باتباع مبادئ علم مكافحة الفساد.

أشكال الضغط السياسي المختلفة تأتي كما يلي:

أ– تنفيذ المبادئ السياسية كلمة بكلمة

ب– التسلل لخلق نظام سياسي غير مستقر

ج– العلاقات غير العادلة مع الدول المجاورة

د– منحة للتنمية الاقتصادية

هـ– التدخل الاجتماعي والثقافي.

أ– تطبيق المبدأ السياسي كلمة بكلمة: –

الدول القوية تضغط على الدول النامية لتبني نظام سياسي من اختيارها، حيث أنه يمكنهم تنفيذ النظام حسب رغبتهم في الدول النامية، كما أنهم يمارسون نفوذهم في

البلـدان الناميـة عبـر تطبيـق نظـام سياسـي يسـتفيد فيـه فقـط الأشـخاص الواعيـون والمتعلمون ضد غالبية السكان.

ب- التسلل لخلق نظام سياسي غير مستقر: -

يتم استخدام وسائل مختلفة للتسلل لإحداث عدم استقرار سياسي في الدول الفقيرة، حيث أن الدول المتقدمة لديها سياسة لخلق عدم الاستقرار في البلدان الفقيرة من خلال التأثير على القادة السياسيين، وتقديم المساعدة الاقتصادية أو إدارة الأحزاب السياسية، وفي حالة عدم تمكنهم من توسيع نطاق وصولهم إلى القادة السياسيين، يقدمون المساعدة المالية لمفكري الدول النامية ويجعلونهم المتحدثين باسمهم، وليس هذا فقط، بل يقدمون الدعم المالي لوسائل الإعلام أيضًا، وينشرون الدعاية عن قصد ويضعفون معنويات القوميين في البلدان النامية. كما أنها يثيرون المجموعات المحرضة.

ج- العلاقات غير العادلة مع الدول المجاورة: -

تسعى الدول المتقدمة إلى تشجيع عاقة غير عادلة مع دول الجوار للحفاظ على نفوذها، كما تحاول السيطرة على الدول النامية من خلال تجنب المبادئ الأخلاقية.

د- منحة التنمية الاقتصادية: -

تقدم الدول الغنية منحة للتنمية الاقتصادية للدول النامية، حيث يقدمون قرضًا أو منحة بشروط معينة، ولأن الدول الفقيرة دائمًا ممتنة للدول الغنية على ذلك الحساب، أدى ذلك إلى استغلال الدول الغنية لكافة الموارد الطبيعية للدول النامية مما يجعل الدول النامية أكثر فقراً.

هـ – التدخل الاجتماعي والثقافي: –

تدخل الدول المتقدمة يفسد الأوضاع الاجتماعية والثقافية للبلدان النامية، حيث تخطط الدول الغربية لتدمير الحضارة والثقافة والدين الذي يؤيده المجتمع الشرقي، ومع ذلك، لا سبيل لنجاح محاولاتهم ودائمًا ما تبوء أنشطتهم بالفشل أمام البلدان النامية.

5– الحيلة أو التنقل الدبلوماسي: –

بدأت الدبلوماسية في العالم بوجود الدولة، ويُشير التعامل الدبلوماسي إلى أسلوب الآداب في السلوك الخارجي ولكن بغض النظر عن المصلحة الداخلية، حيث يتعين تبَني دبلوماسية هادفة لإنجاح نظام الدولة وممارسته، ومنذ العصور القديمة، كانت نفس الدبلوماسية مستمرة، وهناك جانبان من جوانب التنقل الدبلوماسي.

أ– الممثلين الدبلوماسيين المرئيين

ب– الكوادر الدبلوماسية غير المرئية.

أ– الممثلين الدبلوماسيين المرئيين: –

السفير والمستشار والمشير والملحق العسكري والتقني يخضعون للسلك الدبلوماسي المرئي للدول المعنية، ويقدم هؤلاء الضباط حلولاً للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والتقنية في البلدان المضيفة، ويتم التعامل مع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين من قِبل هؤلاء الضباط، وفي حالة إذا تم اكتشاف أن

أنشطتهم معادية، يحق للدولة المضيفة ترحيلهم عن طريق مبدأ إبعاد شخص غير مرغوب فيه.

ب- كادر دبلوماسي غير مرئي.

تنشر الدول المتقدمة كوادر دبلوماسية غير مرئية في البعثة الدبلوماسية، وتبقى هذه الكوادر في البلد المستضيف سرًا، ويتسم هؤلاء الدبلوماسيون غير المرئيين بالتنظيم في مستويات مختلفة، ويتم حشد الضباط وممثلي التحقيق المركزي والجيش والشرطة واستخبارات البلدان المتقدمة في هذا النوع من التمثيل، كما يتم نشر الدبلوماسيين غير المرئيين تحت غطاء رجال الأعمال أو المعلمين الدينيين أو مقدمي الخدمات الاجتماعية أو عامة الناس، وما إلى ذلك، كل هذا ولا تلاحظ الدولة النامية شبكة الدبلوماسيين غير المرئيين، وتُولي الدول المتقدمة أهمية كبيرة للتقرير الذي يقدمه هؤلاء الدبلوماسيون غير المرئيين أثناء بناء السياسات الخارجية، ويتضح من هذا الدليل أن الدبلوماسيين غير المرئيين أقوى من الدبلوماسيين المرئيين.

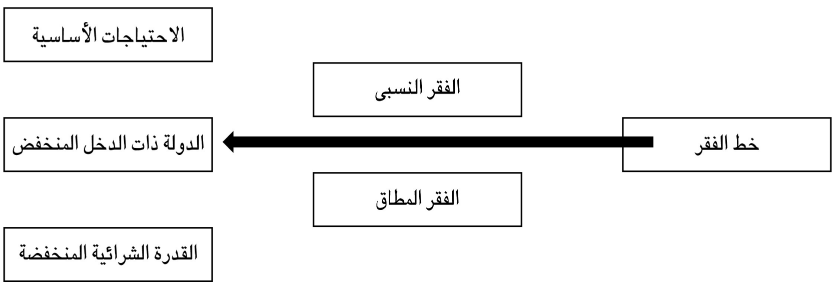
يقوم الاستعمار على أساس البيانات والحقائق المذكورة أعلاه، ويتبنى المستعمرون وينفذون أي استراتيجية وسياسة ممكنة لتوسيع استعمارهم، ويُشير الاستعمار نفسه إلى السيطرة والاستغلال. تنزعج شعوب البلدان النامية من الاستغلال الاقتصادي والسياسي والثقافي، وفي الوقت نفسه، يحصل أشخاص / مجموعة لبقة معينة من هذه البلدان المظلمة على المزايا والحقوق كذلك، وهذا التمييز هو السبب الرئيسي للفساد، ولكن إذا تم تنفيذ سياسة وخطة وإجراءات علم مكافحة الفساد بشكل فعال، فمهما طالت مدة الاستعمار الذي يمارس منذ زمن بعيد يمكن إلغاؤه إلى الأبد.

الفقر والفساد

الفقر هو الحالة التي يحددها أسلوب حياة الإنسان، وبشكل أكثر تحديدًا، يُقاس الفقر على أساس وفاء الشخص بالحد الأدنى من متطلباته واستهلاكه ونسبة دخله، ولا يمكن للمجتمع الديمقراطي تلبية احتياجاته الأساسية على الرغم من كونه داخل حدود مجتمع منظم، وتكمن المشكلة الرئيسية لهذا النوع من المجتمع في الفقر نفسه، حيث تختلف طبيعة الفقر باختلاف المكان والزمان والمجتمعات والظروف المتغيرة، وعلاوة على ذلك، تحدد الجغرافيا والوقت والبيئة أيضًا حالة وطبيعة وسمات الفقر، وهكذا فإن الفقر بحد ذاته يخلق الفقر ويمكن أن يعزز اتجاهات مختلفة للجريمة أيضًا.

دعونا نناقش خط الفقر قبل مزيد من المناقشة حوله. يساعد الرسم البياني أدناه على فهم الفقر وتحليله بوضوح شديد.

خط وحالة الفقر



يعتبر الشخص أو المجتمع فقير، عندما يكون لديه أقل من الوسائل المطلوبة لتلبية الحد الأدنى من احتياجاته، وتختلف معايير تحديد خط الفقر حسب الموقف والوقت والحالة في بلد معي، ويعتبر مستوى الحد الأدنى للدخل بمثابة خط الفقر.

طبيعة الفقر:

لا يمكن للفقر نفسه تحديد حالة الفرد أو المجتمع، حيث هناك أشكال مختلفة من الفقر على النحو التالي:

1 – الفقر المُطلق

2 – الفقر النسبي

3. الفقر الشديد

1– الفقر المُطلق:

هو حالة من الحرمان الشديد من السلع والخدمات اليومية المطلوبة، حيث أن أولئك الذين ليس لديهم الحد الأدنى من الدخل لتلبية احتياجاتهم الأساسية مثل الطعام والملبس والمأوى والخدمات الصحية والتعليم يعتبرون فقراء.

2 – الفقر النسبي:

عندما تكون حالة شخص أو مجموعة أو مجتمع أفقر من شخص آخر أو مجموعة أو مجتمع آخر، فإنه يعتبر فقرًا نسبيًا، وتم العثور على هذا النوع من الفقر ناشئ عن عدم المساواة بين مختلف البلدان. الفقر النسبي هو حالة يتم فيها تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد أو المجتمع، لكنهم محرومون من حياة مزدهرة.

3– الفقر الشديد:

هذه الحالة أسوأ من الفقر المطلق، حيث أن أولئك الذين حرموا من فرصة التنمية البشرية يقعون تحت فئة الفقر الشديد، ويعتبر الأشخاص أو المجتمعات شديدة الفقر عائقًا أمام التنمية الاقتصادية للبلد.

الفساد والفقر:

تلعب جميع أنواع الفقر، سواء أكان الفقر مطلقًا أم نسبيًا أم شديدًا، دورًا حيويًا في محيط الفساد. حيث يوجد الحرمان، هناك إغراء لتلبية الرغبات، وعندما تظل الرغبات غير محققة، يبحث البشر حولهم عن مخرج في مثل هذه المشقة، ولا أحد يفكر في الخير والشر، القانوني وغير القانوني، الأخلاقي وغير الأخلاقي، المخلص وغير المخلص، بل يتخذ الناس أي قرار محفوف بالمخاطر لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

المعدة الفارغة لا يمكن أن تحافظ على الأخلاق والسلوك الحسن، ولا يُمكن للفقير أن يتخذ موقفاً لمصلحة الشعب والأمة بنسيان حالته البائسة، ومع ذلك، لا يستطيع الناس استيعاب مثل هذه الخطوات التي يتخذها الفقراء من أجل رفاهيتهم، بل يرتكب الانتهازي فسادًا صغيرًا وكبيرًا من خلال استغلال الفقراء، ولذلك يهتم مشروع التنمية بشكل مباشر بالتنمية المحلية، ويمكن أن يكون الناس خير مثال على ذلك، وعلاوة على ذلك، تُحدد تكلفة التصويت أثناء الانتخابات، ويزيد الجهل من الفقر، والفقر يطغى على القدرة على اتخاذ القرار، وهذا النوع من الظروف السيئة يعزز الفساد بشكل مباشر أو غير مباشر، وبالتالي، فإن التخفيف من حدة الفقر هو أساس رئيسي للسيطرة على الفساد، ولذلك يتعين الارتقاء بالفقر المطلق والشديد إلى فقر نسبي للسيطرة على الشخصيات والأنشطة الفاسدة من الأشخاص والمجتمع.

يمكن اعتبار الشخص أو المجتمع الذي يمكنه تلبية الاحتياجات الأساسية أو الذي لديه الحد الأدنى من القدرة الشرائية لتلبية هذه الاحتياجات والحد الأدنى من مصادر الدخل لتحقيق تلك القدرة الشرائية في حالة فقر نسبي، ولذلك، يتعين على نظام الدولة تنفيذ الخطط والسياسات لتحويل الفقر المطلق والفقر الشديد إلى فقر نسبي، وذلك إلى جانب الاهتمام بالأنشطة الاقتصادية، وينبغي كذلك تنفيذ الأنشطة الصحية والتعليمية من أجل القضاء على الفقر.

خصائص الدول المتقدمة والنامية

يمكن تصنيف البلدان المتخلفة والنامية والمتقدمة بشكل كبير إلى فئتين رئيسيتين على النحو التالي:

أ- البلدان المتقدمة

ب- البلدان النامية

دعونا نحلل خصائصها من وجهة نظر علم مكافحة الفساد، حيث يصف علم مكافحة الفساد السياسة من خلال النظر في خصائص هاتين الفئتين، وهي كما يلي:

أ- خصائص البلدان المتقدمة: -

1- التنمية الزراعية والصناعية

2- تكنولوجيا المودم والتعامل الصحيح

3- السيطرة على السكان وإدارة العمالة

4-السوق الخاضع للرقابة والنمو المالي.

5- تشكيل الحكومة الدستورية.

1- التنمية الزراعية والصناعية: -

في البلدان المتقدمة، كلا القطاعين الزراعي والصناعي متطوران وراسخان، وأدى استخدام أدوات وتقنيات المودم في الممارسة الزراعية إلى تطويرها، حيث بناء كافة أنواع البنية التحتية، وتقع أوروبا وأمريكا تحت هذه الفئة.

2- الأساليب الحديثة والإدارة السليمة: -

البلدان، حيث توجد تقنيات إدارة حديثة ومناسبة، قد تطورت بشكل نسبي، ويضمنون تطوير مرافق الطرق والكهرباء، ويتم تطوير التقنيات المناسبة، وتطبيق الإدارة الفعالة على الاستخدام الجيد.

3- مراقبة السكان وإدارة العمالة: -

تتحكم البلدان المتقدمة في النمو السكاني بحيث يمكن توفير الوظائف لجميع البالغين، أما بالنسبة للسكان الصغار، يمكن توفير مرافق العمل، ويتم توظيف جميع المواطنين حسب مؤهلاتهم وقدرتهم على العمل، وتستورد هذه الدول الموارد البشرية لسد الفجوة، كما تحدد البلدان المتقدمة الأجور الثابتة للعمال.

4- السوق الخاضع للرقابة والنمو الاقتصادي: -

مفتاح البلدان المتقدمة هو السوق الخاضع للرقابة والنمو الاقتصادي، حيث يمكن الوصول إلى السلع بسهولة في السوق، كما أن سعرها الثابت يساعد في السيطرة على الفساد، ودائمًا ما يكون مرفق سوق جيد متاح في بلد متقدم.

5- تشكيل الحكومة الدستورية: -

في البلدان المتقدمة، يتم تطبيق القانون بشكل صارم ونشط، حيثما توجد إدارة سليمة للقانون، نقول إن هذا بلد متقدم، في مثل هذا النظام، يعتبر القانون الوصي على المواطنين. بعبارة أخرى، القانون يساوي كافة الناس.

خصائص الدول النامية: -

تعتبر البلدان ذات الاقتصاد الضعيف والافتقار إلى تنمية الصناعات من البلدان النامية، وينتمون إلى قارات مثل أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، وفي البلدان النامية، توجد موارد طبيعية وفيرة ولكن لا يوجد استخدام مناسب، ويتم استغلال هذه البلدان

من قِبل الدول المتقدمة، يكون الدخل الفردي للفرد منخفض جدا في البلدان النامية، وبالتالي يواجه المواطنون مشاكل البطالة، والتعليم غير اللائق، والصحة، والنظام الغذائي، والمأوى الجيد، وتمتلك البلدان النامية الأنواع التالية من الخصائص: –

1 – المهن الزراعية

2– التقنيات التقليدية

3 – الفقر ونقص رأس المال.

4 – ارتفاع معدل النمو السكاني.

5– البطالة

6– الفقر الجماعي

7– التمييز في الدخل.

8.تطوير السوق غير المنضبط

9– تأثير المنظمات غير الحكومية الأجنبية

10– المجتمع غير المسؤول،

11– الفساد المؤسسي.

12– الأنشطة المناهضة للقومية للأحزاب السياسية والقادة.

11 المهن الزراعية:

يعتمد سكان البلدان النامية بشكل أساسي على الزراعة، حيث تكون بمثابة مصدر الدخل الرئيسي لهم. يعيش المزارعون عادة في القرى، وعادةً ما يكونوا أفقر من أولئك الذين يعيشون في المدينة، تُباع جميع منتجات المزرعة في السوق، وهناك، يستغل التجار المزارعين، وهذا هو السبب في أن العاملين في قطاع الزراعة غير قادرين على زيادة دخلهم.

2– التقنيات التقليدية:

البلدان النامية لا تغير التقنيات المستخدمة في الماضي. لتبني تقنية المودم، ويحتاج الناس إلى تفكير جديد، وللأسف لا يستطيع الأشخاص ذوو الدخل المنخفض تحمل تكلفة تكنولوجيا المودم، وفي الوقت ذاته لا يمكنهم التخلي عن الطريقة التقليدية، وهكذا لا تساعدهم التكنولوجيا التقليدية الثراء.

3 – الفقر ونقص رأس المال:

الفقر يعني نقص الموارد الأساسية لتلبية الاحتياجات، وعلاوة على ذلك، يدل نقص رأس المال على عدم وجود ادخار، ووفقًا للمبدأ الاقتصادي، فإن رأس المال هو مصدر زيادة الإنتاج، حيث يعتمد رأس المال على الادخار والادخار بدوره يعتمد على الدخل في البلدان النامية، ولكن هناك فرصة أقل للادخار، ولهذا السبب، لا يصبح الرجل الذي ادخر المال فقيراً، لأن الفقير هو من ليس لديه رأس مال.

4– ارتفاع معدل النمو السكاني: –

لا توجد سيطرة على النمو السكاني في البلدان النامية، وذلك بسبب نقص التعليم والوعي، حيث ينجب الناس عددًا كبيرًا من الأطفال، مما يؤدي إلى زيادة النمو السكاني، ولا تستطيع مصادر الدخل في تلك البلدان إطعام عدد كبير من السكان، وفي نهاية المطاف يطفو الفقر على السطح في تلك المجتمعات، ويفكر الناس في طرق فاسدة وغير قانونية.

5– البطالة: –

البطالة تعني أن الأشخاص المؤهلين للعمل لم يحصلوا على أي عمل، والبطالة هي المشكلة الرئيسية للبلدان النامية، حيث يكون الناس مستعدون للعمل لكنهم لا يحصلون على وظائف، ولذلك، ينتقلون إلى بلدان أخرى للعمل، ولا تستفيد البلد من المواطنون الذين يسافرون إلى الخارج، حيث أنه إذا كان معدل البطالة في ازدياد، قد لا يتبع الناس ضغط القول الأخلاقي.

6- الفقر الجماعي: -

المشكلة الرئيسية الأخرى للبلدان النامية هي الفقر الجماعي، ولم يتم اتخاذ مزيد من الخطوات والعمليات من أجل التخلص من الفقر، حيث يغير الناس سلوكياتهم ومواقفهم بسبب الفقر، مما يؤدي بهم في النهاية إلى الفساد.

7- التمييز في الداخل-

في سياق البلدان النامية، يواجه الناس التمييز في الدخل، حيث أنه أولا هناك نقص في الوظائف، وثانياً، حتى لو كانت الوظيفة متاحة، فلا يوجد أساس مرتب له ما يبرره، ولذا، على الناس أن مواجهة مشكلة الفقر، هناك تمييز في الراتب / الدفع حيث قد يحصل المرء على راتب أقل من الآخرين، وبسبب هذا الموقف، يمكن إنشاء بيئات انعدام الثقة في المجتمع، مما يزيد من الإحباط والإرادة السيئة.

8- تطوير السوق غير المنضبط

في البلدان النامية، تنمية السوق ليست وسيلة تحكم، بما أن السوق مُسيطَر عليه من قِبل الأشخاص النشطين، فلماذا لم يتم إصلاح السعة الإجمالية والأسعار الثابتة للسلع المختلفة؟ إذا لم يتم التحكم في السوق، لذا يتعين على المستهلكين مواجهة عبء الأسعار، ولذلك بطبيعة الحال، يتعين على التجار / تجار التجزئة / أصحاب المتاجر بيع سلعهم بسعر أعلى، وهكذا الناس فقراء في البلدان النامية.

9- تأثير المنظمات الأجنبية غير الحكومية: -

تمارس المنظمات غير الحكومية الأجنبية نفوذاً غير عادل على الدول النامية، حيث يحاولون تغيير نمط حياة الناس بالكامل عن طريق تغيير دينهم وثقافتهم وتقاليدهم،

ويعيش كافة الناس في العالم وفقًا لقيمهم ومعاييرهم، ولا ينبغي لدولة أجنبية أن تتدخل في الثقافة والقيم والأعراف المقبولة من جانب أي دولة أو مجتمع، لكن تغير القيم والدين والظروف الثقافية للفرد قد بدأ بسبب الاستعمار المباشر للأراضي النامية من قِبل المؤسسات غير الحكومية للأطراف المتقدمة، ويخلق الكثير من الصراع والتوتر في البلدان النامية.

10- المجتمع غير المسؤول: -

يتعين أن ينشط المجتمع المسؤول عن تنمية المجتمع من خلال منظمته، ويجب أن يكون المجتمع مسؤولاً بالكامل وخاضعًا للمساءلة أمام المجتمع الذي تشكل منه. حيث يجب أن تكون المجتمعات مسؤولة عن كافة الأنشطة التي تؤديها، ومن الصعب للغاية تنظيم وتشغيل مثل هذا المجتمع في البلدان النامية، وهذا هو السبب في أن جميع الأقسام غير المسؤولة من الناس قوية مثل المتحدث الرسمي، في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولكن أيضًا في كافة مجالات الدولة مثل الإدارة العامة، يكون معظم الأشخاص غير المسؤولين فعالين، وهذا هو العائق أمام تقدم الشعب والأرض.

11- الفساد المؤسسي: -

يمكن أن يرتفع مستوى الفساد بنفسه ويأخذ شكلاً مؤسسيًا في المناطق النامية، حيث كان الفساد في شكل مؤسسي عن طريق إقامة أكثر من فرد لشراكات، وبالمثل، ويظهر الفساد في شكل قوانين وقرارات قادة سياسيين تترك انطباعًا بالفساد المؤسسي، وتهيمن المكاتب التجارية أو وكلاء المرحلة المتقدمة على الدول الفقيرة من خلال بناء شبكة تجارية، بحيث يمكن للوكلاء الأنانيين والأذكياء لهذه الدول المهيمنة أن يستغلوا عامة الناس من خلال تطبيق القانون الأسود لارتكاب الفساد في البلاد والشعب والمجتمع.

12 – الأنشطة المناهضة للقومية للزعماء والأحزاب السياسية: –

يمكن إزالة الأنشطة المناهضة للقوميات للأحزاب السياسية أو القادة في الدول النامية إلى حد كبير في أشكال غير خاضعة للرقابة، ويمكن أن يسود كل قرار للأحزاب السياسية والقادة لصالح المواطنين باسم الديمقراطية، وبنفس الوهم السياسي، وتتبنى الأحزاب السياسية والقادة القوانين والأنظمة للبلد والشعب من خلال تحسين مصالحهم، كافة الاهتمامات والأنشطة التي يظهرونها ليست في صالح عامة الناس، مهما كانت أنواع الأنشطة التي يقوم بها الفاعلون السياسيون، فهي لمجرد خداع الناس، ويذهب القرار الذي يتخذه القادة السياسيون إلى حساب الحزب، ويصبح المسار الذي يصدره الحزب هو مكتشف الطريق، وهذا يعني أن قرار القادة السياسيين يُنظر إليه على أنه استنتاج للمواطنين، ولذلك، يصبح القادة السياسيون جميعًا في كافة البلدان النامية، وهكذا فإن الأحزاب والقادة السياسيين هم ضد الشعب والدولة. إن مصدر الفساد موجود بالتأكيد، لذلك يسود الفساد بسرعة في المجتمعات. سبق وناقشنا خصائص البلدان المتقدمة والنامية، وسيتعين على الدولة الفقيرة أو النامية مواجهة صعوبات خطيرة لمواكبة الدول المتقدمة ولكل دول العالم الحق الطبيعي في الحصول على فرص متكافئة للتنمية وتحقيق نمو متوازن، ولا يمكن حل المشكلات التي تواجه البلدان النامية إلا من خلال علم مكافحة الفساد، كما نوقش في الأقسام السابقة.

الموقف الإيجابي والبنية الاجتماعية

يتم تحديد مستوى المجتمع من خلال أفكار وأنشطة الأشخاص الذين يعيشون في ذلك المجتمع، وتنعكس الهوية الاجتماعية من قِبل الأشخاص الذين لديهم علاقة مباشرة مع ذلك المجتمع، وكذلك يتم تحديد مصدر التقدم والتراجع أيضًا من خلال أفكار الناس، وبالمثل، تتشكل الثقافة والحضارة من خلال أفكار الناس.

في الوقت الحاضر، سواء كان مجتمع مزدهر وآخر متخلف غارق في السياسة أو أيًا منهما، تكون السياسة أيضًا نتاج نفس المجتمع، وهذا يعني أن الموقف الإيجابي قد تم إثباته باعتباره عنصر مهم في تحديد النظام السياسي، وبالتالي، إذا كان هناك إيمان إيجابي في أذهان جميع الأفراد، يصبح المجتمع أيضًا إيجابيًا، مما يؤدي في النهاية إلى ازدهار البلاد، وفيما يتعلق بالبلد، إذا كان هناك وفرة من المواقف السلبية، يواجه المجتمع عدم الأمانة وانعدام الثقة والفجور والتلوث، ويعزز الفكر السلبي النية الشريرة والإرهاب والصراع، لكن الفكر الإيجابي يشجع على الانسجام والسلوك الصالح والصداقة، ولذلك، فإن التفكير الإيجابي لتقدم المجتمع أمر ضروري.

الشخص ليس آلة يتم التحكم فيها ميكانيكيًا، وبصفته فرد، من الطبيعي أن تكون جميع أنشطته وأفكاره ومعتقداته طبيعية أيضًا، وقد تختلف أفكار الشخص وفقًا لتغير الزمان والمكان والبيئة. ويمكن لصيغة علم مكافحة الفساد أن تغير من تفكير الشخص.

يتم تحديد موقف الشخص من خلال شخصيته وعقليته، وبالمثل، يتم تحديد هويته أيضًا من خلال شخصيته، حيث تساعد الشخصية على تشكيل هويته ومكانته، وبمعنى آخر، الشخصية تسترشد بتفكيره، ولذلك، تلعب شخصية الشخص في المجتمع دورًا حيويًا.

يمكن دراسة أفكار الشخص على النحو التالي:

1- الفكر / الموقف الإيجابي

2- الفكر / الموقف المختلط

3- لفكر / الموقف السلبي

1- الفكر / الموقف الإيجابي:

حسن الخلق والشعور الودي والشخصية الحسنة الخلق هي فضائل الفكر الإيجابي، ويسمى أيضًا التفكير الإيجابي أو التفكير الجيد. إنها شخصية إنسانية جيدة، ويحتاج الشخص إلى التفكير الإيجابي ليتم تحديده على أنه شخص جيد، ويمكن للشخص الناشط في المجتمع مع موقف إيجابي أن يقود المجتمع والأمة، وقد لا يتم تمجيد الشخص ذو التفكير الإيجابي بصفته بطل للمجتمع، ولكن يتم تقييم وتقدير أنشطته الإيجابية بشكل صحيح، وهذا يعني أن الإيجابية تعزز شخصية الفرد وتحول المجتمع بأسره إلى الأفضل.

2- الفكر / الموقف المختلط:

يأتي بين التفكير الإيجابي والسلبي، ويسود هذا الموقف المختلط على غالبية الناس، حيث يتم تطبيقه على كل من الطبقات المتعلمة وغير المتعلمة، ونادرًا ما يوجد أشخاص إيجابيون تمامًا وسلبيون تمامًا في المجتمع، ولذلك، فإن غالبية الناس في المجتمع تعرضت لمواقف مختلطة، وكثير من الناس ليس لديهم أفكار إيجابية أو سلبية، لكن لديهم أفكار مختلطة.

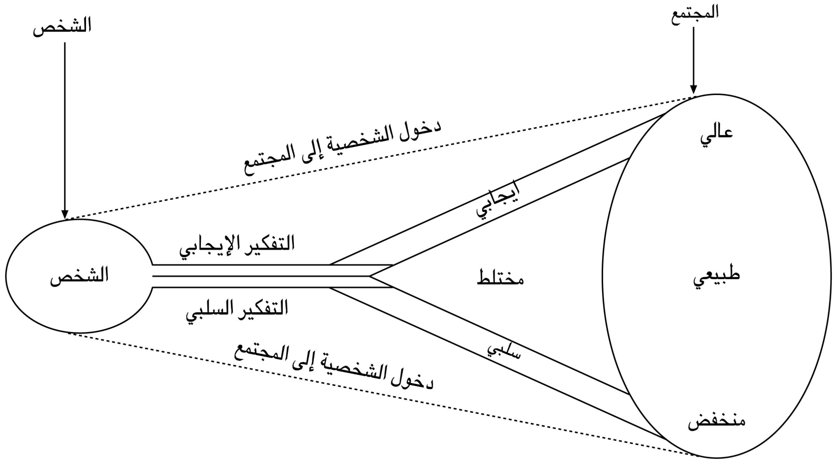
3- الفكر / الموقف السلبي:

إنه عكس التفكير الإيجابي، يتسم الأشخاص الذين لديهم أفكار سلبية بالأنانية، ويفكرون دائمًا في مصلحتهم على حساب الآخرين، ويحاول الأشخاص ذوو المواقف السلبية دائمًا إيذاء الآخرين في المجتمع.

هم منخرطون في أنشطة تسبب ضررا أو خسارة للمجتمع والأمة، ومثل هذه الأنواع من الناس غير أمينة وقاسية، لذا فهم ليسوا سعداء أبدًا، بل إنهم يخلقون الصراع والرعب في المجتمع، وعليه يخلق التفكير السلبي عقبات في كل قطاع من مجالات التقدم، ولذلك يعتبرون أعداء في المجتمع.

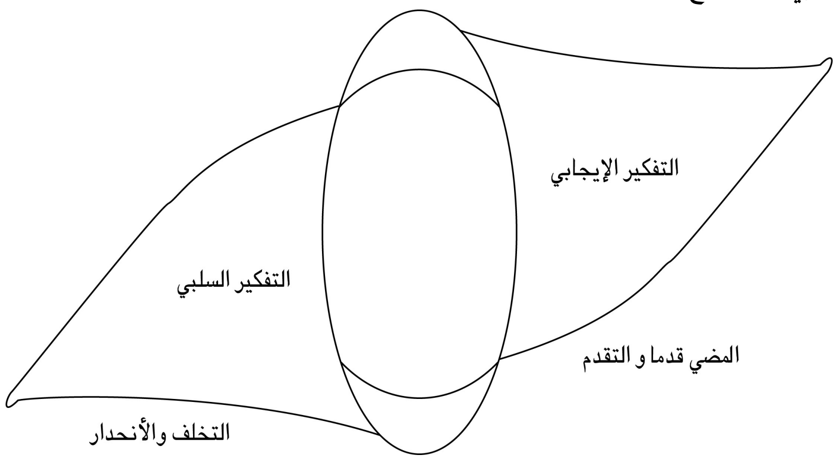
الأشخاص ذوو الأفكار الإيجابية والسلبية والمختلطة موجودون في كل أسرة أو مجتمع، ولكن ليس لديهم نفس الموقف، والأشخاص ذوو التفكير الإيجابي أو السلبي قليلون جدًا في أي مجتمع، لكن معظمهم لديهم تفكير مختلط، وعندما يتأثر الأشخاص ذوو الأفكار المختلطة بأشخاص لديهم أفكار إيجابية، يتم توجيه المجتمع نحو الازدهار والتطور، بينما عندما تؤثر السلبية عليهم، يتجه المجتمع إلى الانحدار وينتهي بالبؤس، وهذا يعني أن الفكر المختلط له دور محدد في المجتمع.

لذا دعونا نرى فكر الناس وتشكيل المجتمع في الشكل التالي:



يوضح الشكل أعلاه أن التفكير الإيجابي والسلبي والمختلط ينشأ في الأشخاص ويخترق المجتمع، و80٪ من الناس لديهم تفكير مختلط في المجتمع، وكذلك 20٪ يتشاركون 10٪ لديهم تفكير إيجابي وسلبي، بينما 80٪ لديهم أفكار مختلطة تنتمي إلى الطبقات العامة أو المتوسطة، وتتأثر غالبية الطبقة الوسطى بالأقلية لتشكيل تكوين المجتمع، وفي البلدان المزدهرة والمتقدمة، تؤثر الطبقة العليا على الطبقات الدنيا وتقود المجتمع نحو الإيجابية، وعلى العكس من ذلك، في مجتمع انتقالي، تؤثر الطبقة الدنيا على المجتمع وتؤثر على 90 ٪ من الناس، حيث تعتبر نسبة الـ

10% المتبقية من الأشخاص الموجبين والمتساويين من الأشخاص السلبيين مهمة، وتؤثر على 80٪ من التفكير المختلط.
لا تختلف طبيعة أفكار الناس اختلافًا كبيرًا في المتعلمين عن المجتمع غير المتعلم، حيث أن المجتمع المتعلم أوسع بكثير في الفكر ويضيق المجتمع غير المتعلم، وطبيعة الشخص والمجتمع متشابهة إلى حد ما في كل من البلدان النامية والمتقدمة.
يتم عرض تقدم وتراجع المجتمع على أساس الفكر أعلاه على النحو التالي:
تكوين المجتمع



يوضح الشكل أعلاه أن الأشخاص الذين لديهم تفكير أعلى أو إيجابي وأقل أو سلبي لديهم نسبة 10٪ في كل منهما، ومن ناحية أخرى، فإن الأشخاص الذين لديهم تفكير مختلط أو يومي يحتوي على 80٪. حتى لو كانت نسبة الطبقة العادية أعلى، ويمكن أن تتأثر بالفئة الدنيا ويتم استيعابها وفقًا لفاعلية التأثير، وتحدد عملية استيعاب الطبقة الوسطى تقدم المجتمع وانحداره، وعندما يؤثر 10٪ من التفكير الإيجابي على 80٪ من الطبقة الوسطى، يسير المجتمع على طريق الازدهار ويتطور حسب الوقت، ومن ناحية أخرى، إذا تأثر بنسبة 10٪ من التفكير السلبي،

فإن المجتمع يعاني من الرعب وعدم الاستقرار والانحدار، وبهذه الطريقة ينمو الفساد في خلفية عدم الاستقرار، تكوين المجتمع هو تقدمي في البلدان المتقدمة، لكنه رجعي في البلدان النامية، لذا يتعين أن يتحول المجتمع المتخلف أو الرجعي إلى مجتمع تقدمي واستباقي.

قرار عقلاني مع التفكير الإيجابي:

نتيجة التفكير الإيجابي هو قرار عقلاني، ويعتبر الشخص الذي يتخذ القرار العقلاني شخصًا منصفًا في المجتمع، حيث أن القرار له نفس الزخم سواء تم على مستوى المواطن أو على مستوى الحكومة، ويساعد في توجيه المجتمع بأسره نحو مسار إيجابي، وبالتالي، من الواضح أن التفكير الإيجابي فقط هو الذي يمكن أن يتخذ قرارات عقلانية لأن القرار العقلاني هو العمود الفقري للتنمية الاجتماعية.

السلوك المعادي للمجتمع من التفكير السلبي:

ينشأ السلوك غير الاجتماعي من التفكير السلبي، والذي يسمى أيضًا سوء السلوك، وعلاوة على ذلك، فإن سوء السلوك هو سلوك سيء عقليًا، والأشخاص الذين لديهم تفكير سلبي يفتقرون إلى الأخلاق، بل إنهم حريصون على الدوافع الأنانية، ويكذبون ولا يعطون قيمة للآخرين ويضرون المجتمع في نهاية المطاف، ومثل هذه الأنواع من السلوك والأنشطة المعادية للمجتمع لا تساعد في التقدم الاجتماعي، بينما يعيق التنمية الوطنية، وعلاوة على ذلك، فإنه يثير الخلاف والجريمة والإرهاب في المجتمع.

القرار العقلاني المذكور أعلاه هو نتيجة الإيجابية بينما السلوك المعادي للمجتمع هو نتيجة السلبية. حيث يجب أن يتم تفسيرها بشكل مختلف، وعند التفسير من وجهات نظر مختلفة، يتعين بالطبع التفكير بشكل مختلف، وتضع مكافحة الفساد المبادئ

التوجيهية للحفاظ على التفكير الإيجابي وتثبيط التفكير السلبي عن المجتمع، وهذا هو السبب في أن هذا الموضوع ضروري لتدريس وتعلم الانضباط.

تنمية الثقافة ضد الفساد

تحدد الثقافة أسلوب حياة الناس، الثقافة جزء وجزء من مجتمع يعيش فيه الناس، ومن ثم مع تطور الثقافة، يستمر تطور نمط حياة الناس كذلك، في مجتمع نباتي، يحب الناس الحيوانات ويعتنون بها مثل أفراد أسرهم، ويريد الشخص اتباع الثقافة التي وجهت مجتمعه، والثقافة هي مزيج من السمات البشرية المكتسبة، حيث اعتاد الناس على الثقافة حين ولدوا وكبروا، ويمكن أن يكونوا مع أنشطة مكافحة الفساد، لذلك، يتعين تطوير الثقافة للحد من الفساد العالمي ومكافحته.

الأخلاق والثقافة

يمكن دراسة الأخلاق والثقافة بشكل منفصل أو جنبًا إلى جنب، ويتعين دراسة الأخلاق والثقافة وجانبين رئيسيين من جوانب التنمية الاجتماعية بتعمق، حيث تشمل هذه الجوانب اثنين في واحد في مكافحة الفساد، ويتم تحليل الأخلاق من خلال العلوم الأخلاقية والثقافة من خلال علم الثقافة. الأخلاق والثقافة كلاهما طريقان مثاليان، هم دائما جوانب جيدة في المجتمع، فعندما يصبحون سيئين، يضل المجتمع، وبالتالي، فهي إيجابية ولها نتائج إيجابية دائمًا.

الأخلاق: موجه للحفاظ على السلوكيات الإيجابية المختلفة في حياة الإنسان.

الثقافة: توازن أسلوب حياة الإنسان.

الأخلاق:

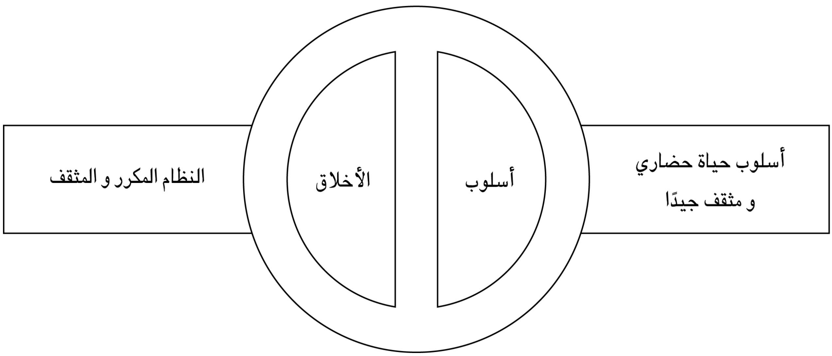
تحتفظ الأخلاق بمدونة قواعد السلوك والقواعد واللوائح والشخصية التي يحددها قادة المجتمع، وحددت العلوم الأخلاقية المبادئ والقواعد واللوائح المعمول بها، حيث أنها تساعد في تطوير الحضارات من العصور القديمة، وتحلل العلوم الأخلاقية وتفسر

المبادئ الأساسية للشخصية والسلوكيات البشرية، وباختصار، فإن طاعة الأخلاق هي شخصية إنسانية سامية.

الثقافة:

تشير الثقافة إلى نموذج متطور ومتحضر للأنشطة الاجتماعية، وبالمثل، فإن المجتمع، والفن، والحرف، والسلوك، والأيديولوجيا، والعرف، والاحتفال هي أيضًا أجزاء من الثقافة، وتصقل الثقافة وتحسن أسلوب الحياة، حيث أن المجتمع الذي لديه أسلوب حياة منضبط يسمى مجتمع مزدهر، وتدير الثقافة أسلوب حياة الناس وتعطي الانسجام للسلوك البشري.

دعنا نرى العلاقة بين الأخلاق والثقافة في الشكل التالي:



يوضح الشكل أعلاه أن الأخلاق والثقافة يمكن أن تكمن في حدود الحياة الفردية من أجل إحسان البشر، ولكن عندما يحاولون التطوير، لا يمكن أن يكونوا مألوفين / مختلطين، ولذلك، إذا تم وضع أخلاقيات جديدة على أساس الأخلاق والمبادئ التقليدية، فيمكن تطوير ثقافة جديدة، ويمكن أن يقيموا في نفس السياق، وبهذه الطريقة، حتى لو كانت مركزية، فإنها تخلق نظامًا راقيًا ومثقفًا من جانب وأسلوب حياة حضاري جيد الثقافة من ناحية أخرى.

تطوير ثقافة مكافحة الفساد:

لقد سبق أن ناقشنا أعلاه أنه يتعين وضع القواعد واللوائح اللازمة لتطوير أسلوب حياة جيد الثقافة، وكما تم التطرق إلى نوع السياسة التي يتعين وضعها لتطوير ثقافة مكافحة الفساد، نعرف المبادئ الأبدية لرفاهية الإنسان، حيث يمكن للسياسات والمبادئ الحالية، إذا تم تنفيذها بشكل فعال، أن تساعد في تطوير ثقافة مكافحة الفساد، وبالتالي، ليس من الضروري إدخال مبادئ جديدة لتطوير ثقافة مكافحة الفساد، ويمكننا توجيه الأشخاص الذين يمكنهم تبني الثقافة الموجودة في أسلوب حياتهم نحو ثقافة مكافحة الفساد، والذين يمكنهم اتباع الأخلاق واللوائح التي تمارس، وهناك العديد من الأشخاص والمجتمعات، الذين يقضون حياة ندرة في كل من البلدان النامية والمتقدمة، ولا يمكن للفقراء أن يتأثروا بالثقافة الجديدة، ولكن يتأثر المثقفون والمتحضرون والأخلاقيون والمنضبطون بثقافة مكافحة الفساد.

أثناء تطوير ثقافة مكافحة الفساد، يتعين تحديد الفئة المستهدفة، المجموعة المستهدفة هي الشخص أو الجماعة أو المجتمع لأنه إذا استوعب الشخص الثقافة، يصبح هذا أسلوب حياة، ولكن إذا تبناه المجتمع، فسيحدث ذلك باعتبارها ثقافة بحد ذاتها، وهذا هو سبب تبني الثقافة من جانب المجتمع، وليس من قِبل الشخص، ويقلد الشخص الثقافة الموجودة ويطيعها.

لفهم الجانب الهادف للتطوير والحفظ، ويمكننا تحليل الطرق الثلاثة التالية:

1– كيف تحدد أولويات المصلحة المشتركة وتحيلها؟
2– كيف تكون قويا بشكل مشترك؟
3– كيف نبني مجتمع، أمة مزدهر؟

لمعالجة هذه الأسئلة، لا ينبغي إعداد مبدأ جديد، بل يجب تنفيذ المبادئ والممارسات الموجودة فقط، والسلوك الصحيح والفكر السليم من الحقائق الأبدية التي كانت تمارس منذ زمن سحيق، ويعتبر السلوك الصائب والفكر السليم عنصرين لتعزيز القيم والمعتقدات الإنسانية، وإذا تم تطوير الاتجاه إلى التخلي عن المصلحة الشخصية على أساس السلوك الصحيح والفكر الصحيح، فيمكن تطوير ثقافة مكافحة الفساد بسهولة.

يتعين الإعلان عن الحقائق التالية بكل الوسائل لتطوير ثقافة مكافحة الفساد، حيث أن مثل هذا النوع من الدعاية يجعل الناس واعين.

دعونا نأخذ بعض الأمثلة:

أ– في يوم من الأيام تم تأميم الممتلكات المكتسبة من الفساد، لا يتم الاستيلاء على الممتلكات فحسب، بل يتم أيضًا سجن الأشخاص الفاسدين.

ب– يُطرح السؤال ضد التأهيل، لكن الفاسدين يُعاقبون عند إساءة استخدام السلطة.

ج– عندما تتم مقاطعة الشخص الفاسد اجتماعياً، يتأثر أفراد أسرته ككل بسلوكه.

د– أولئك الذين يكتسبون الممتلكات بشكل غير عادل، يتم تقديمهم إلى المحكمة للعقاب.

هـ– لا يمكن لأي قانون أن يحول الفاسد إلى شخص أخلاقي، وذلك يجب أن يكون معروفا للجميع.

و– في العصر الحديث، يتسم السياسيون والصحفيون بالقوة، وعلى كلاهما الخضوع لقواعد الأخلاق.

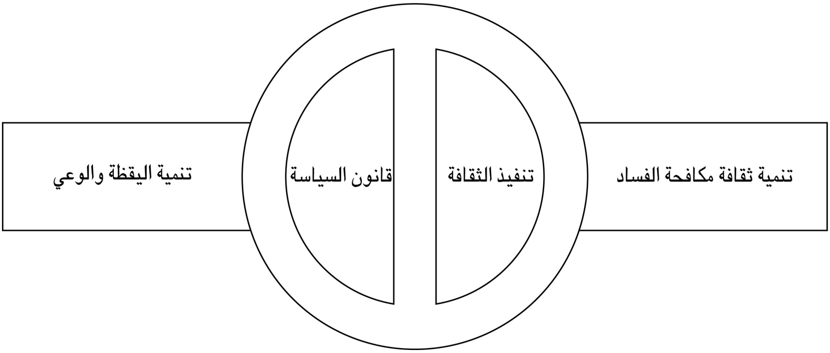
إذا تم الامتثال للاقتراحات المذكورة أعلاه على النحو الواجب، يتم رؤية الأفق الجديد في ثقافة مكافحة الفساد، مما يؤدي إلى تطور ثقافة مكافحة الفساد تدريجياً في المجتمع.

علينا إدراك أن الفساد يبدأ من قرار شخص واحد ويؤثر على كثير من الناس، بينما ينتقل الفساد من شخص إلى آخ، حتى تتكون مجموعة كبيرة من الأشخاص الفاسدين، ويقال إن الجماعة لا ترتكب الفساد، ولكن، في الوقت الحاضر، تتورط الجماعات في الفساد أكثر من تورطها على المستوى الشخصي على كافة المستويات، من الأسهل توجيه الجماعات والمجتمع نحو المسار الصحيح، والسبيل إلى توجيهه إلى المسار الصحيح هو سن قوانين صارمة وتنفيذ فعال ومراقبته.

أ- معنى صنع القانون هو تشكيل السياسة.

ب- تطبيق القانون هو تطوير للثقافة.

دعونا نطلع على هذا المفهوم في الشكل أدناه:



عند سن القانون وتنفيذه ومراقبته، تتطور اليقظة والوعي جنبًا إلى جنب في المجتمع، وتتطور معه ثقافة مكافحة الفساد، لذا يتعين وضع السياسات اللازمة لتطوير ثقافة مكافحة الفساد، كما ينبغي اتباع ثقافة تطبيق القانون بصرامة.

تنمية الثقافة الأخلاقية:

الثقافة النابعة من الجغرافيا والطائفة والوقت محترمة منذ العصور القديمة في كل من البلدان النامية والمتقدمة، تختلف ثقافة مجتمع ما، عن ثقافة مجتمع آخر، ولكن من وجهة نظر رفاهية الإنسان وازدهاره، تبدو الأخلاق والمبادئ متشابهة، والثقافة التي تم تأسيسها وتطويرها أخلاقيا تعتبر ثقافة جيدة والمجتمع الذي لديه مثل هذه الثقافة يميل إلى التقدم والسعادة، وكذلك المجتمع والجماعة التي تعاني من التثقيف مضطران لقضاء حياة مؤلمة، ولذلك، فإن تطوير الثقافة الأخلاقية فقط هو الذي يجعل الشخص والمجتمع في حالة تقدم.

الأخلاق تؤسس الثقافة الجيدة، والثقافة تؤسس الحضارة، ويمكن للناس المتحضرين والمثقفين تصحيح المبادئ الأخلاقية، حيث تساعد المبادئ الأخلاقية في إقامة مجتمع حسن الأخلاق، وإذا كانت المبادئ الأخلاقية تعمل ضد مكافحة الفساد في القوة الخلفية لنظام هذه الدورة في التطور، يتم تطوير ثقافة مكافحة الفساد على الفرد والجماعة والمجتمع.

جوانب الحالة الذهنية الجيدة والسيئة

يدرس علم النفس العقل البشر، وذلك لكونه ضمن دائرة علم النفس، حيث يقوم علم مكافحة الفساد أيضًا بتحليل وتفسير الجوانب الجيدة والسيئة للعقل البشري، وهنا تم التعامل مع العقل البشري ضمن دائرة محدودة وفقًا لمتطلباته في مكافحة الفساد مع مراعاة الطبيعة البشرية والفكر، ويمكن تصنيف الحالة الذهنية إلى خمس سمات. هم: السلوك، والفكر، والعمل، والمقصد، والميل. هذه العناصر الخمسة هي الجوانب الرئيسية للعقل البشري، ويمكننا القول عنها أنها عناصر إيجابية، لذا دعونا نناقشها واحدا تلو الآخر.

1- السلوك:

الشخص الذي يتمتع بسلوك جيد يحظى بتقدير كبير في المجتمع، وبالمثل، فإنه يحصل على المزيد من الاحترام في المجتمع، حيث يعتبر السلوك شكلاً من أشكال الشخصية والسلوك المكرر، ولذلك، له أهمية كبيرة في حياة الإنسان.

2- الفكر:

التفكير الجاد في بعض المواقف المواتية وغير المواتية هو ما يُطلق عليه مصطلح التفكير، ويؤدي الفكر إلى القرار والعزم، ولذلك يمكن أن تتغير الشخصية وفقًا للفكر الذي يُمثل شخصية الشخص.

3- الإجراء:

يشير الإجراء إلى الواجب أو العمل، حيث أن الإنسان له جسم مادي ويعمل مع هذا الجسد، ويعمل الناس بطريقتين: جسديًا وعقليًا، وكلا النشاطين لهما أهمية متساوية، حيث يُساعد العمل على تنمية الشخصية.

4- النية:

النية هي نتاج التفكير والخيال، حيث تنتمي الشخصيات البشرية التي تجسد الاحترام والتوقير والمجاملة إلى مجال النية.

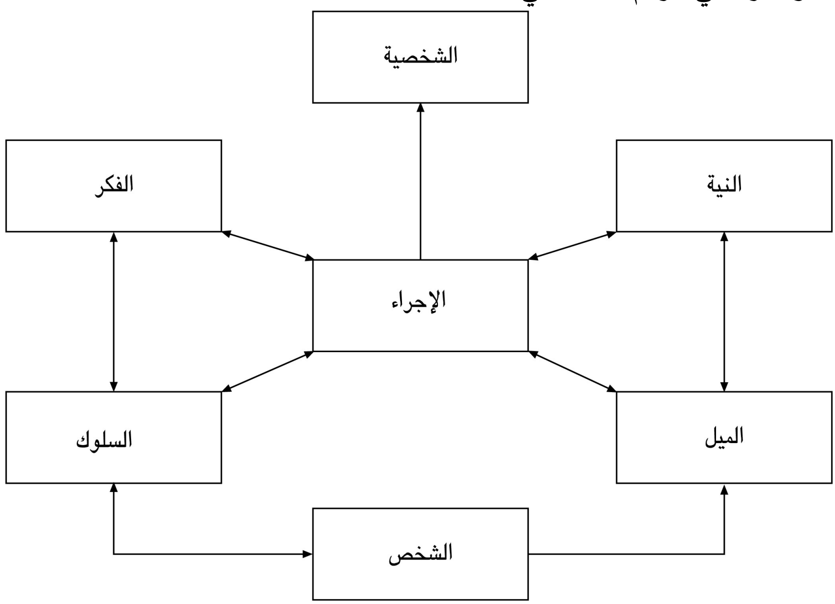
5- الميل:

الميل هو سمة طبيعية للإنسان، تنشأ من خلال انجذاب البشر نحو التمتع، ويعزز الميل البشري السلوك والفكر، وكما يحدد السلوك البشري والفكر اتجاه نزعة أو ميل الإنسان.

تطور الشخصية

تنمو شخصية الإنسان عند تطوير الجوانب الخمسة المذكورة أعلاه.

دعونا نرى في الرسم التخطيطي:



يتحـدد عمـل الإنسـان مـن خـلال نيتـه وميلـه وسـلوكه وفكـره، ويحـدد عمـل الفـرد الشخصية، فإذا كان سلوك الشخص وفكره ونيته وميله جيدًا، تصبح أفعاله جيدة، وبالتالي عندما يكون العمل جيدًا، تتشكل شخصيته أيضًا وفقًا لذلك، وتظهر هذه الحقيقة في الشكل أعلاه.

الجوانب الإيجابية والسلبية للحالة الذهنية

العناصر الخمسة، وعلى سبيل المثال السلوك، والفكر، والعمل، والنية، والميل تلك التـي نوقشـت فـي الفصـل السـابق، هـي عناصـر إيجابيـة، هـي إيجابيـة لكـن ليسـت متفوقة، وهذا يعني أنها الوسيلة وليست الغاية، ويتم تصنيف هذه الصفات البشرية على أنها جيدة وسيئة على النحو التالي:

م	الحالة الذهنية	الجوانب الجيدة	الجوانب السيئة
1	السلوك	السلوك السليم	السلوك الخاطئ
2	الفكر	الفكر السليم	الفكر الخاطئ
3	الإجراء	الإجراء السليم	الإجراء الخاطئ
4	النية	اللطف	عدم التهذيب
5	الميل	الميل الإيجابي	الميل السلبي

يتم شرح العناصر الخمسة في عشرة جوانب من وجهات النظر السلبية والإيجابية، والعشرة جوانب تُشير إلى عشرة أرقام، لدينا عشرة أرقام رياضية أساسية في الرياضيات.

1– السلوك السليم	2– السلوك الخاطئ
3– الفكر السليم	4– الفكر الخاطئ
5– الإجراء السليم	6– الإجراء الخاطئ
7– اللطف	8– عدم التهذيب
9– الميل الإيجابي	10– الميل السلبي

مؤهلات جيدة = 25 مؤهلات سيئة = 20

مجموع الجوانب الجيدة هو 25 والسيئة 20، وعندما نطرح 20 من 25، نحصل على 5، الرقم 5 هو الإجراء الصحيح، بصورة مماثلة،

25 + 20 = 45

45–9 = 5

هنا رقم 5 يشير إلى العمل الصحيح، وهذا يعني أنه يمكن خلق البيئة المناسبة للعمل الصحيح.

ناقشنا الجوانب الضعيفة للعقل البشري في هذا الفصل، ولقد حددنا أيضًا أنه يمكن توجيه الجوانب السلبية إلى مسار إيجابي. الحالة العقلية للإنسان طبيعية سواء أكانت إيجابية أم سلبية، حيث تساعد مكافحة الفساد على اتخاذ قرارات عقلانية في أي موقف.

تحديد الأنشطة الملائمة وغير الملائمة

قد نلاحظ الأداء المناسب وغير اللائق في المجتمع، ويمكن تسريع التنمية الشاملة في المجتمع إذا كان الأشخاص في السلطة يؤدون واجباتهم بشكل صحيح. وإذا لم يفعلوا ذلك، يصبح المجتمع ضعيفًا، وتتوقف أنشطة التنمية عن المضي قدمًا، ولذلك، نشأت ضرورة للتمييز بين تحديد الأنشطة المناسبة وغير المناسبة.

يتعين أن نكون نشطين فقط من أجل العمل المناسب، حيث أنه فقط الإجراءات الصحيحة تقودنا إلى النجاح، وكما ينبغي علينا خلق المناخ الملائم لمجتمع ناجح ومتطور، وبالتالي يتعين على الأشخاص أو المؤسسات المسؤولة أو الخاضعة للمساءلة أداء واجبهم بأمانة حتى يتم الانتهاء من المشروع بشكل صحيح.

دعونا ننظر في المجالات الهامة فقط حيث ينبغي اتخاذ الإجراءات المناسبة.

1- تقديم الخدمة في الإدارة العامة والقضاء

2- الأشخاص المسؤولون في أمن الدولة

3- الشخص الناشط في القطاع الصحي والتعليمي

4- الناشط في الألعاب والترفيه

5- تمثيل الشعوب وعاداتها

6- الصناعيين ورجال الأعمال والمهنيين

7- الأشخاص المرتبطون بالخدمة الاجتماعية

1) تقديم الخدمات في الإدارة العامة والقضاء:

للمجتمع والشعب الحق في التسليم الإداري والعدالة القضائية، حيث ينبغي أن يكون على النحو المنصوص عليه في القانون، ويتعين ألا يقوموا بأعمال تنتهك القوانين أو

تسيء تفسيرها، وكما ينبغي أن يمارس الشخص المسؤول عن تنفيذ القوانين حكمًا تقديريًا، لأن سوء تفسير القوانين والأفعال المصاحبة لها تشوه حقوقهم وتُحسب على أنها أفعال غير لائقة.

2) الأشخاص المسؤولون في أمن الدولة:

يتحمل الأشخاص والمنظمات المعنية بأمن الدولة وحدها المسؤولية عن الوظائف الموكلة إليهم، ويجب أن يكون الجيش أو الشرطة أو المؤسسات المسؤولة عن الأمن صادقين وذوي أمانة، لذا ينبغي عليهم الامتثال للقواعد واللوائح مع المساءلة والمسؤولية الكاملة، أما أولئك الذين يفتقرون إلى المسؤولية يجب اعتبارهم مجرمين.

3) الشخص الناشط في القطاع الصحي والتعليمي:

يتعين أن يكون لدى العاملين في مجال التعليم والصحة فكرة الخدمة المتواضعة، حيث لا ينغمسون أبدًا في أنشطة تدر أرباحًا، وعلاوة على ذلك، يتعين أن يكونوا مخلصين لخدمتهم، ويتعين أن تكون الوظائف الموجهة نحو الخدمة دائمًا خالية من التكلفة أو منخفضة التكلفة.

4) الناشط في الألعاب والترفيه:

على من يمارسون الرياضة والترفيه أن يكونوا صادقين ومخلصين تجاه الشعب والأمة، نظرًا لأن الرياضة مرتبطة بالفخر الوطني، فلا ينبغي بيع لاعبي البلد، يبيع العديد من اللاعبين أنفسهم ويخسرون الألعاب عمدًا، وهذا يُعتبر عمل غير لائق، ويُعد بيت الكازينو وغرف الدعارة من الأنشطة المعادية للمجتمع باسم الترفيه، ولا

ينبغي السماح بمثل هذه الأنشطة، حيث يجب أن يكون المجتمع والحكومة يقظين في إلغاء مثل هذه الأنظمة.

5) تمثيل الشعوب وتمارينها:

ينبغي أن يكون ممثلو الشعب مسئولين وخاضعين للمساءلة تجاه شعبهم وأمتهم، حيث أن تمثيل الناس يعني التمثيل من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني، والأعضاء التشريعيون المنتخبون أو المرشحون أو المختارون يندرجون تحت هذه الفئة بالذات، وفي حالة ما إذا نسى هؤلاء الممثلون واجبهم تجاه الوطن والشعب، يصبحون جشعين للثروة، وبذلك يسيئون استخدام سلطتهم ونفوذهم، والتي ينبغي اعتبارها إساءة استخدام للسلطة، ويتم شراء وبيع الممثلين في معظم البلدان النامية. تقييم مثل هذا الممثل غير لائق من حيث المال، ويجب توجيه البيئة لوقف مثل هذه الأعمال.

6) الصناعيين ورجال الأعمال والمهنيين:

يتعين على المشاركين في الصناعة والتجارة والأنشطة الاقتصادية الأخرى إدارة أعمالهم بأمانة ومسؤولية، ولا ينبغي أن يكون هناك أي ظلم لأي صناعي وتجاري ومهني ينخرط في أعمال هادفة للربح في العديد من البلدان النامية، حيث أنهم قد لا يكونون مخلصين أو صادقين في وظائفهم، لذا ينبغي أن تكون هناك أحكام قانونية لوقف الأعمال غير الصادقة وغير اللائقة.

7) الأشخاص المرتبطون بالخدمة الاجتماعية:

يتعين على أولئك الذين يعملون في الخدمات الاجتماعية نكران الذات في أنشطتهم، حيث أن قد ينغمس أولئك المتأثرون بالجشع أو التأثير من قبل المنظمات الأجنبية، والأخصائيون الاجتماعيون في أنشطة معادية للمجتمع، وتنخرط المنظمات غير

الحكومية في البلدان النامية في توليد الدخل الشخصي أكثر من الخدمة الجيدة للشعب، ومثل هذا السلوك غير لائق، وينبغي أن نكون قادرين على التحكم في مثل هذه المنظمات الموجهة للربح.

ناقشنا المجالات التي يتم فيها القيام بأنشطة مناسبة أو غير لائقة، وهناك مجالات عمل أخرى، صحيحة أو غير لائقة، ويمكن فقط للنتائج أن تظهر الأنشطة على أنها خاطئة أو صحيحة، لذا يتعين على الدولة التدقيق في الأنشطة المناسبة أو غير اللائقة التي يقوم بها الأشخاص أو المنظمات المسؤولة من خلال وسيط لجان الدولة، ويجب تشكيل لوحات منفصلة لإجراء دراسة منفصلة للحقول المنفصلة، ويتعين إجراء دراسة الملاحظة والتفتيش والمتابعة والتقييم للتأكد من أن الأنشطة مناسبة أو غير مناسبة.

الوعي الأخلاقي والروحي

للوعي الأخلاقي قيمة كبيرة في الحياة المدنية. فبخلاف الإنسان للحيوانات وعي أيضًا. إلا أن وعي الانسان يختلف عن وعي الحيوانات الأخرى. لأنه بسبب الوعي الأخلاقي والروحي أصبح الانسان مختلفًا عن الحيوانات الأخرى. وبمعنى آخر، فالخصائص الطبيعية للوعي تتمثل في أن يكون على طبيعته. فأن تكون واعيًا أخلاقيًا وروحيًا أمرًا آخر. وتتقدم المجتمعات والأمم أو تتدهور بسبب نفس الوعي أو انعدامه.

والوقت الحالي يتطلب وجود مواطنين واعين أخلاقيًا. ففي المجتمعات التي يوجد بها أشخاص واعيين أخلاقيًا تتقدم بصورة سريعة. ويستحق المواطنين الواعين أخلاقيًا وأصحاب التفكير والفعل السليم الحصول على مكانة كبيرة في المجتمع. إذ يكونوا قادرين على الحصول على دور مهم ومسؤولية في المجتمع. فمثل هذا النوع من المواطنين يمكنهم النجاح في تطوير مجتمعاتهم وأممهم.

الوعي الأخلاقي:

الوعي الأخلاقي هو المعرفة والسلوك الحسن للشخصية الجيدة. إذ تتمثل هذه المعرفة في تصرفاته. ويرد أدناه التطور التسلسلي للوعي الأخلاقي:

1- الفكر،

2- السلوك،

3- التصرف

1- الفكر:

الفكر هو المنتج الأول للوعي. وقد يتبني إما طبيعة جيدة أو سيئة. فالشخص الواعي أخلاقيًا يكون صاحب أفكارًا جيدة. فالفكر بداية الفعل السليم. فكيف وتحدد النتائج بناءً على الكيفية والمنطقة التي يبدأ منها الفكر.

2- السلوك:

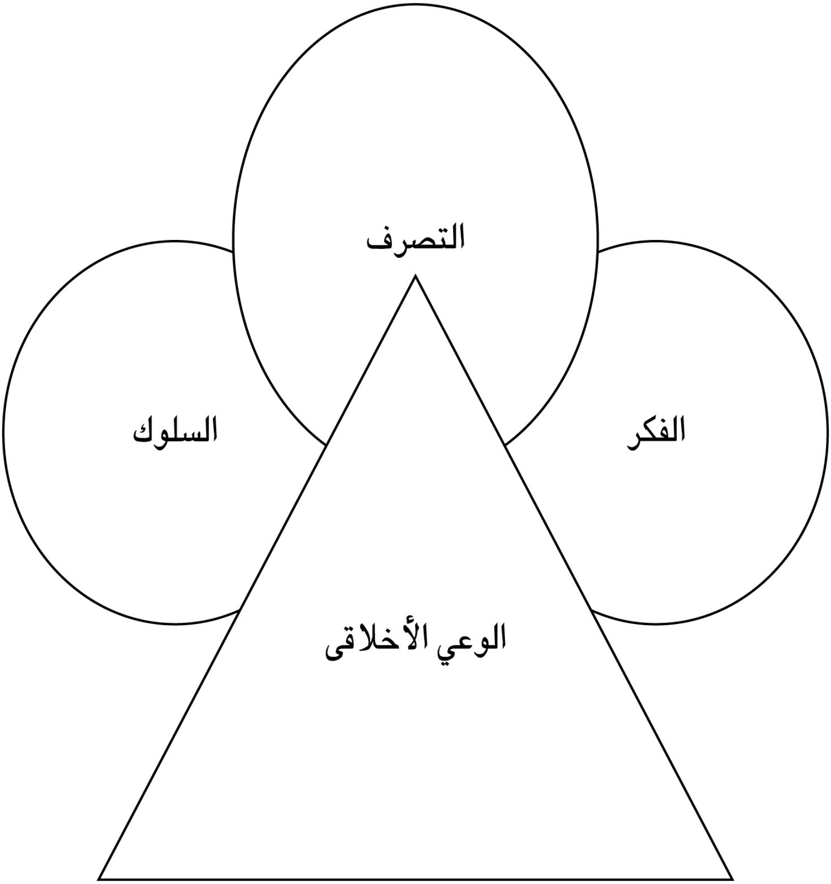
هو فضيلة أو شخصية الفرد. فيمكن أن تشكل الثقافة الحية شخصية الفرد. وتحدد الأنشطة التي يجريها الشخص هويته. وتبدأ من الأفكار والأفعال الحسنة.

3- **التصرف:**

الفعل هو النتيجة الحتمية للفكر. يُنشئ الفكر الكلام ويشكل خطة. وتؤكد الخطة إتمام الفعل. وتكون النقطة النهائية للفكر هي العمل.

وتبدأ الأعمال الحسنة في الأمم نتيجة لأفكار المواطنين الواعين أخلاقيًا.

ونرى من خلال الرسم التخطيطي العلاقة بين الشخصية والمهمة الناشئة عن الوعي الأخلاقي للأشخاص.



يوضح الشكل أعلاه الفكر والسلوك والتصرف باعتبارهم عملية الوعي الأخلاقي. فالاشخاص الذين يكملون هذه العوامل الثلاثة يعتبرون مواطنين صالحين.

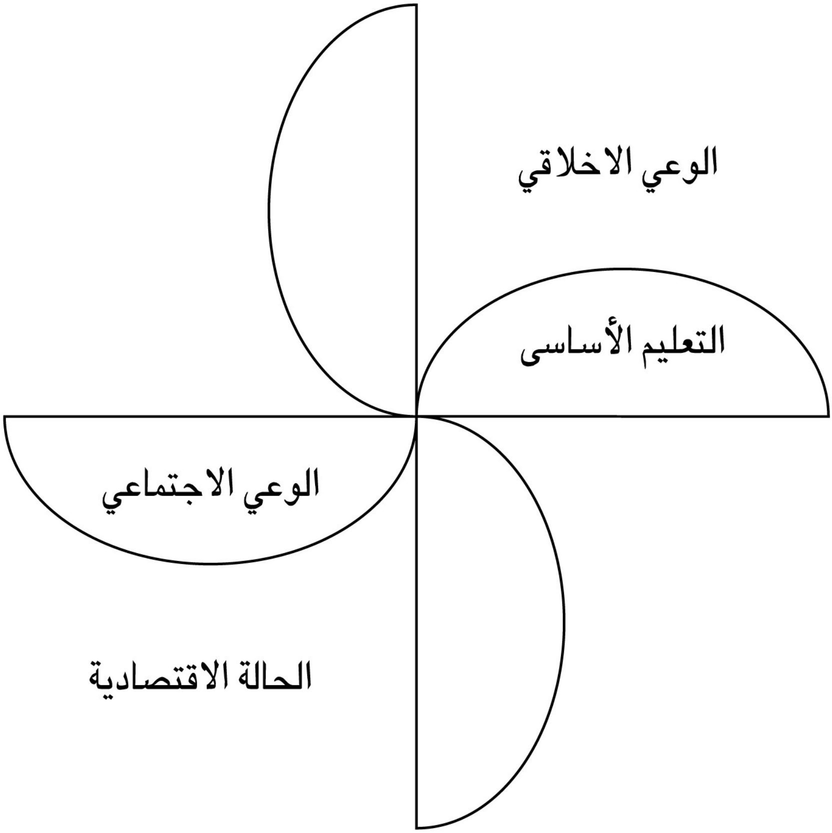
ويشير تطور المسؤولية الأخلاقية لدى المواطنين، إلى قدرتهم على فهم واجباتهم تجاه المجتمع والأمة. ويوفر الوعي المعرفة بالخلق الحسن

للمواطنين. ويصبح الأشخاص الذين لديهم مثل هذه المعرفة مواطنين مثاليين. فالمواطن الصالح فقط من يمكنه الارتقاء بالمجتمع والأمة. ولذلك، يقع على الامة عاتق تأسيس مواطنين صالحين وواعين أخلاقيًا. وتركز الدولة، بعد تأسيس مواطنين صالحين وواعين أخلاقيًا، على خلق بيئة سليمة اقتصاديًا للمواطنين ليتمكن من البقاء على قيد الحياة. ويتعين، بعد ذلك، إدارة النظام التعليمي. وبهذه الطريقة، وعند تحقيق الاحتياجات الأساسية، يصبح المواطن واعيًا. فالوعي نفسه هو بداية الوعي الأخلاقي.

لا يمكن لشعار الوعي الأخلاقي المناسب أن يطور هذه الصفة في المواطنين وحده. فيجب أن يكون هناك خطط وبرامج معينة لتأسيس مواطنين واعين أخلاقيًا. ولا يعتبر أن المواطن الصالح قد أدى ما عليه من واجبات، ما لم يتولى مسؤولية جعل الآخرين صالحين. ويجب على الأمة تقديم برامج محددة لهذا الغرض. وينبغي أن تخلق الدولة وضعًا يشعر فيه المواطنين بالأمان.

ولا يمكن، بعد تلقي المعرفة الاكاديمية الأساسية والازدهار فقط، أن يكون التسلسل الهرمي لوعي الناس ناضجًا. إذ يتعين على البلد تنظيم البرامج المناسبة لطبيعتها الدائمة. ويتضح الوعي الأخلاقي في الشكل التالي:

المواطنون الواعون اخلاقياً



خفضت مسؤولية الأمة الحياة العامة من خلال الوعي الاجتماعي

تتمثل حياة المواطن الواعي أخلاقيًا في شكل المناصر. وينبغي أن يحصل المواطنون على التعليم الأساسي والوسائل الاقتصداية المناسبة للتمكن من البقاء على قيد الحياه. فقط بعد ذلك، يمكن أن يتطور الوعي. ويمكن اكتساب الوعي الأخلاقي من الإدراك، ويمكن أن يساهم

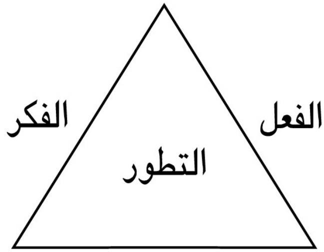
المواطنون الواعون أخلاقيًا في تعليم المجتمع. علاوة على ذلك، فإنهم يلعبون دورًا هامًا في التنمية الاقتصادية. وبصورة مماثلة، فإنهم يجعلون أعضاء المجتمع الآخرين متعلمين ومدركين للتنمية الاجتماعية الشاملة. وتجري هذه الدورة بشكل مستمر. وينبغي أن تمثل هذه الدورة سمة من سمات الاستمرارية. لتزداد بعد ذلك سرعة تطور الامة.

تطور الوعي الروحي:

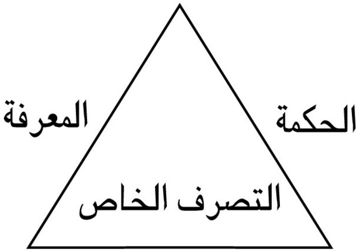
لدينا سجل تاريخي عمره ألف سنة من عملية التطوير المتعلقة بالوعي الروحي. ولسوء الحظ، فإن المدن أو الأماكن التي شهدت التطور الروحي غير موجودة في وقتنا الحالي.

ففي المنافسة بين التطور الروحي والمادي، انتصر التطور المادي. ولذلك، التطور الروحي في حالة تراجع. لكن، إن تمكنا من تحقيق تطور روحي ومادي في الوقت ذاته، قد يكون التطور الاجتماعي مفيدًا. وإن طورنا المعرفة الخاصة بالجوانب الروحية والمادية للسمة البارزة للتطور، يصبح الوعي المادي والروحي في حالة توازن. لذلك أوضحنا أهميته أعلاه.

ويعد الوعي نفسه النقطة الاولية للمعرفة. ولذلك، لنشرح الجوانب الروحية والمادية وفقًا للوعي. ولنبدأ في تشكيل مثلثات بهده الخطوط المتساوية والمستقيمة لتوضيح الأنواع الروحية والمادية:

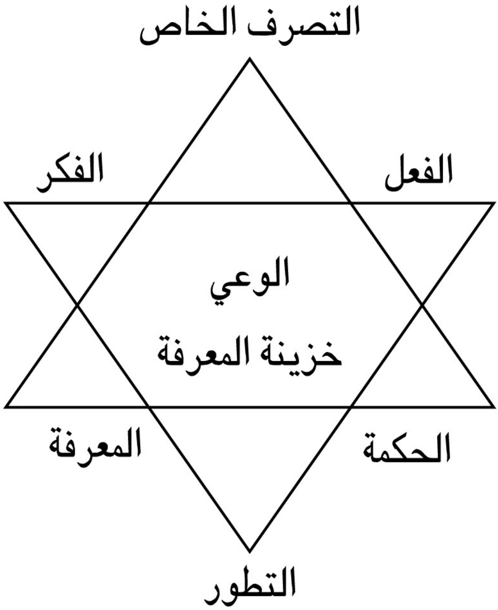


الوعي المادي
الشكل-ب



الوعي الروحي
الشكل-أ

في الشكل– أ أعلاه، في مثلث الوعي الروحي، يوجد ثلاثة خطوط يُطلق عليها المعرفة والحكمة والوعي الروحي. ويوجد التصرف الخاص في نقطة المركز. فالتصرف الخاص هو النتيجة النهائية للوعي الروحي. وبالمثل، في الشكل– ب، حيث مثلث الوعي المادي. يوجد أيضًا ثلاثة خطوط يُطلق عليها الفكر والفعل والوعي المادي. ويوجد التطور في نقطة المركز. ويشير التطور إلى التطور المادي. إن تقاطع هذان المثلثان من خلال جعلهما متقابلين في الشكل لمن يراهما، فإنهم يشكلون ستة زوايا تُعرف باسم خزينة المعرفة.



يعد الشكل السداسي المذكور أعلاه خزانة رئيسية للوعي والمعرفة مشهورة عالميًا والتي تتطور باستخدام كلًا من مثلثي الوعي الروحي والمادي. ولهذا السبب يثبت هذا الشكل أنه في حال الاهتمام بالتطور الروحي والتطور المادي في الوقت ذاته، قد نحقق المزيد من الإنجازات. الإدراك الأخلاقي والروحي ضروري للحياة المدنية. ولا يمكن تحقيق هذا الاحتياج من خلال المجتمع المدني فقط. فالوعي هو نقطة البداية للإدراك الأخلاقي. وبصورة مماثلة، فالعامل الأساسي للوعي الروحي هو الوعي السليم والتفكير. ويعتمد تطور الوعي الروحي في نفسية الفرد على الثقافة االسائدة في جماعة ومجتمع معين. وينبغي أن تدير الدولة

البيئة لخلق وتطوير الوعي الروحي من خلال الحفاظ على الثقافة والتقاليد وممارستها.

يجب على الامة تطوير الوعي الأخلاقي والروحي. وينبغي أن تفي الدولة بمسؤولياتها للارتقاء بالمستوي المعيشي للمواطنين. ويمكن تعزيز الوعي الأخلاقي، بالإضافة إلى الوعي الروحي للمواطنين، فقط من خلال جعلها المهمة الأساسية للدولة. فتوفر الشخصية المضحية والروح المتفانية ودماثة الخلق في شخصية القائد قد يؤدي إلى خلق مجتمع روحي وأخلاقي بمستوى عالٍ. فالناس يسيرون في طريق زعمائهم المثاليين. ولذلك، ينبغي أن يترك رجالات الدولة والقادة انطباعات أخلاقية للأجيال.

الحكم الرشيد

يجب صيانة الحقوق الأساسية للمواطنين في البلدان الديمقراطية من أجل الحكم الرشيد. ولا بد من إشراك العامة في عملية صناعة القرار فيما يتعلق بشؤون الدولة. وتنفذ السلطات المعنية القرارات القانونية في الوقت المناسب. وينبغي إنجاز عملية صنع القرار وتنفيذه وفقًا للاحكام المنصوص عليها في القوانين. وتكون هذه الأنشطة التي تنفذها مختلف مستويات الدولة مفهومة بشكل واضح ومجربة من قِبل المواطنين. ويعتبر ذلك النوع من الحالات على أنه حكم رشيد.

لا يمكن تصور تطبيق الحكم الرشيد طالما يوجد فساد في تقرير السياسات وتنفيذها. ولذلك، يجب القضاء على الفساد لأنه يعد عقبة أمام الحكم الرشيد. ويعني ذلك أنه يمكن للحكم الرشيد الصمود والاستمرار في حالة عدم التسامح مع الفساد. وفي هذه الحالة، لا يحتاج المواطن إلى دفع ثمن أي قرار تتخذه الدولة. فالعدل لا يُباع ويُشترى. فيتمكن المواطنون من التمتع بالعدالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية بطريقة سهلة.

وتمارس الدولة والمؤسسات القانونية السلطة بما فيه مصلحة ورفاهية المواطنين بموجب الحكم الرشيد. وينبغي على أصحاب المصلحة الذين يمارسون سلطات الدولة احترام وحماية مبادئ مثل الشرعية والمسؤولية والشفافية ومشاركة الناس وتوجيه الخدمات.

وقد تتباين الأنظمة السياسية والحكومية من دولة لأخرى. فالنظام الحاكم نفسه لا يمكنه ضمان تطبيق حكم رشيد. وينبغي حماية مبادئ الحكم الرشيد وتبنيها في النظام السياسي لترسيخه. فالأخلاقيات والإخلاص والمصداقية ضرورية لذلك. بالإضافة إلى ذلك، يوجد ستة عناصر لا غني عنها ينبغي إدراكها لضمان الحكم الرشيد. وهي كالتالي:

1- وضع السيطرة على الفساد

2- سيادة القانون

3- الحكم الذاتي المحلي

4- الشفافية

5- حق الحصول على المعلومات

6- المساءلة العلنية

ويمكن شرح النقاط المذكورة أعلاه كالتالي:

1- وضع السيطرة على الفساد:

يستمر الفساد في النمو في المجتمع حتى تقع الأنشطة غير القانونية وغير الأخلاقية والمناهضة للديمقراطية. فعندما يصل الفساد لهذه الحالة ويحاول التخلص من الأليات الحكومية، لا يمكننا تصور تطبيق الحكم الرشيد. لا يخلق الفساد، وهو المقابل للحكم الرشيد، صعوبات اقتصادية فقط، لكن أيضًا يقلل من القيم الأخلاقية ويعزز الفوضوية. تجعل

الفوضوية السياسة غير مستقرة وقد تؤدي أيضًا إلى القضاء على وجود الدولة.

ويتعين تنفيذ الأنشطة المسموح بها قانونيًا من قِبل هيئات مخولة قانونيًا في الوقت المناسب لتحقيق الحكم الرشيد. ولا ينبغي إعاقة أي عمل من خلال المصلحة الخاصة بصانع القرار ومنفيذيه. وتحصل الجهات المستفيدة على الخدمات بسهولة ودون أية إجراءات تعقيدية. ولا يجب السماح بتبادل الرشاوي الكبيرة أو الصغيرة. ويقدم مزود الخدمات خدماته حسب القوانين.

شخص أو مؤسسة واحدة فقط غير كافية للسيطرة على الفساد. ويمكن السيطرة عليه من خلال المحكمة والحكومة السياسية معًا. ولذلك، يلزم تنفيذ خطة وبرنامج محددين. وينبغي على أصحاب المصلحة إظهار الالتزام والإخلاص مع إرادة قوية. ولا يجب أن يكون القانون ضعيفًا حتى لا يتمكن أصحاب المصالح من إساءة فهمه وإساءة استخدامه. وعندما تكون السلطة الحاكمة في الأنشطة الاقتصادية فاسدة بطبيعتها، ينبغي تدقيق مثل هذا النوع من المؤسسة الحاكمة وإخضاعها للتحقيق. ولا يجب مراعاة التدابير العلاجية فقط، بل أيضًا التدابير الوقائية للسيطرة على الفساد. ومهما كانت التدابير المطبقة، يتطور نظام الحكم الرشيد فقط في حالة السيطرة على الفساد. ويجب تحقيق السيطرة على الفساد لتطوير الحكم الرشيد.

2- سيادة القانون:

سيادة القانون هو تنفيذ جميع أنشطة الدولة على أساس القانون. وترسخ سيادة القانون علاقة مترابطة بين المواطن والدولة. ويتم إنشاء أنظمة وقوانين الدولة وفقًا للإرادة العامة. ويمكن تأسيس علاقة مترابطة مسمترة بين المواطن والدولة فقط من خلال سيادة القانون.

وببساطة، تعني سيادة القانون أن يستند النظام الحاكم إلى القانون. وبمعنى آخر، ينبغي على كل مواطن الامتثال للقانون، وأن يحكمهم القانون في المقابل. ويتعين تطوير هذا الشعور. ولا ينبغي أن تفشل الحكومة نفسها في تحمل المسؤولية والسلطة القانونية. ومن ثَم، ينبغي على المواطنين والحكومة المُضى قدمًا من خلال مراعاة أحكام القانون يدًا بيد.

ويتم، في النظام الديمقراطي، توفير السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية لتنفيذ مختلف وظائف الحكومة من خلال الحفاظ على سيادة القانون. ووفقًا لمبادئ الفصل بين السلطات، لا يمكن لهيئة واحدة التشويش والتأثير على هيئة أخرى. فالنظام الديمقراطي هو النظام السائد في العالم مع الالتزام بهذه المبادئ. ولا تكون السلطات التنفيذية والشرعية والقضائية مستقلة في البلاد حيث يوجد تشويش من الهيئة الموازية الأخرى. وتصبح السلطة في مثل هذه الحالات غير مستقرة، وتصبح السلطة القضائية قاصرة ويكون القانون عبارة عن مسرحية

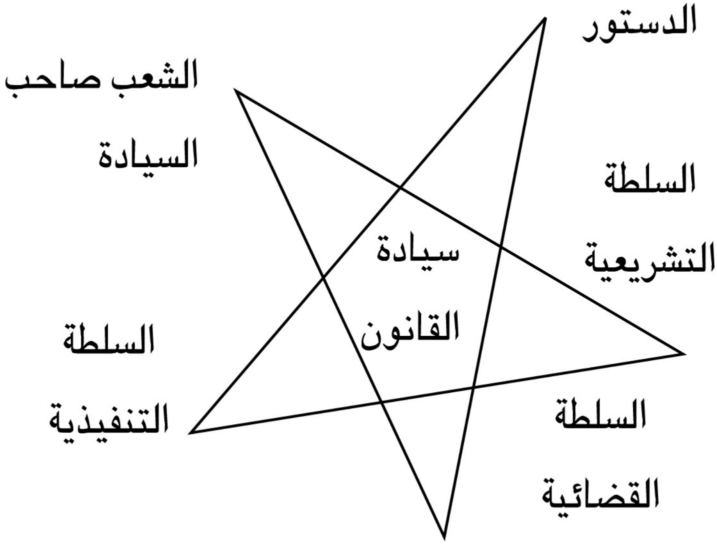
هزلية. وفي مثل هذه الظروف الحرجة، لا تصلح سيادة القانون. كما ينبغي على المواطنين أن يكونوا مؤهلين حسبما يتطلب القانون. وتحكم الدولة بمستوى الوعي لدى المواطنين عند سن القوانين. ولا ينبغي أن تكون القوانين غير متقنة أو غامضة أو غير شاملة، وصعبة التطبيق. ويتعين سنها وفقًا لمصالح الناس واحتياجاتهم وتطبيقها عمليًا. وبالتالي، فالقانون هو ما يحتاجه العامة. ويتعين تطبيق القانون الجيد لتحقيق العدالة للناس. وإن كان هناك تطبيق لمثل هذا النوع من القانون، يُعتبر حكم رشيد.

ولا يكون كل قانون مصحوبًا بمعايير قانونية عند سنّه. ولا تكون لهذه القوانين التي تحكم الناس على أساس تعليمهم وحالتهم الاقتصادية ووعيهم السياسي فقط أية معايير قانونية. وينبغي تطبيق الدستور والقوانين واللوائح الصادرة على أساس المبدأ. خلاف ذلك، لا يمكن تحقيق سيادة القانون حيث يصبح في اتجاه وتصبح السلوكيات الشخصية والاجتماعية والشعبية في اتجاه آخر. ولذلك، فالقوانين التي تراعي السلوكيات الشخصية والثقافية والاجتماعية والوعي الاجتماعي والقيم والأعراف هي التي تضمن سيادة القانون. ويحافظ القانون والنظام على المعايير العالمية للعدالة والسلام.

هناك أهمية كبيرة لخمسة عناصرتتعلق بسيادة القانون. وينبغي لهذه العناصر احترام حقوق بعضها البعض وحريتها وهيمنتها والعمل بالتنسيق مع بعضها البعض. العناصر الخمسة موضع التساؤل هي

الشعب صاحب السيادة والدستور والهيئات التنفيذية والقضائية والتشريعية. وتختلف عن بعضها البعض على الرغم من أنها مترابطة فيما بينها.

ويمكن توضيح العلاقة كالتالي:



عند دراسة هذا الرسم التخطيطي، نجد أن كل نقطة متصلة بالاخرى. ونرى أن العوامل الخمسة متداخلة بالكامل، لكن لكل واحدة منهم وجود مستقل لأن لكل واحدة منهم نقطة مستقلة. فالنقاط التي تبدأ من الشعب صاحب السيادة تنتهي عند نفس النقطة. وفي هذه العملية، يظهر شكل النجمة، وتُسمى نجمة سيادة القانون.

3- الحكم الذاتي المحلي:

لا يمكن للنظام الديمقراطي أن يكون ناجحًا ما لم يكن هناك مشاركة فعالة من قِبل الشعب في نظام الدولة. ويتمثل الحكم الذاتي المحلي في جعل الهيئات المحلية وقوية وقادرة على حل المشكلات المحلية من خلال تجهيز الموارد المحلية بموافقة وتنسيق ومشاركة السكان المحليين. ولا يمكن إجراء جميع الأنشطة المحلية من المستوى المركزي لذلك، يلزم الارتقاء بالتنمية المحلية، وبالتالي، يتم مخاطبة السكان المحليين على المستوى المحلي. ومن ثَم، فإن الحكم الذاتي المحلي بحاجة إلى التنمية الشاملة على المستوى المحلي من خلال توحيد السكان المحليين بطريقة منظمة.

ومهما يكن النظام الموجود على المستوى المركزي للدولة، يتعين ترسيخ الحكم الذاتي المحلي على المستوى الأدنى للارتقاء بمعايير السكان المحليين. وينبغي تزويد الهيئة المحلية بالصلاحيات لتنفيذ جميع الأنشطة على المستوى المحلي وفقًا لمبادئ اللامركزية. حينها فقط، يمكن تطبيق الحكم الذاتي المحلي.

ولا يمكن تطبيق التنمية المحلية في الدولة ما لم تكن الهيئات المحلية تنافسية وقوية. ولا يمكن أن تكون الديمقراطية مستدامة ومستقرة ما لم يكن هناك تطور محلي. فالأسس الديمقراطية تتمثل في الهيئات المحلية نفسها. ويمكن أن تكون عملية الديمقراطية ناجحة فقط إن كان الحكم الذاتي المحلي مطبقًا دون أي تدخل من الحكومة المركزية.

4- الشفافية:

ينبغي للدولة أن تقبل مبادئ الشفافية لجعل النظام الديمقراطي دائم. فحيثما لا تتوفر الشفافية في النظام الحكومي، يوجد الاضطراب والفساد. ويصبح الحكام مستبدين وديكتاتوريين. ويصبحون أعداءً للديمقراطية.
ولا تشمل الشفافية سياسة مفتوحة فيما يتعلق بالأحكام والقوانين والثقافة والتقاليد والحرية والسيادة والأمن القومي والعلاقات الدولية لشؤون الدولة. فبالطريقة التي ينكشف فيها جسم الانسان مع تغطية أجزاء معينة لا يلزم كشفها، ينبغي على الدولة تبني مبادئ الشفافية في النظام الحكومي دون إبراز السياسة الرئيسية لاستقلال الدولة والأمن القومي.
يحق لجميع المواطنين الحصول على المعلومات للعلم بشأن الخطط والسياسات وتنفيذهم بما يحقق مصلحة ورفاهية الشعب. ووفقًا لمبدأ الشفافية، يُسمح بإجراء تحقيق علني حول قرارات وأنشطة العاملين في القطاع العام. وعند تطوير ثقافة الشفافية، يتحقق نظام تعميم المعلومات. وتتطور المسؤولية بين الأشخاص والمجموعات والوكالات العاملة لمصلحة ورفاهية الشعب.
ويعد الحفاظ على الشفافية في النظام الديمقراطي حقًا من الحقوق الأساسية للمواطنين. فمن خلال الشفافية، يحصل الشعب على حق المعرفة أو ما إن كانت الحكومة تعمل بشكل مناسب من عدمه وما إن كانت السياسات والبرامج تدعم مصلحة ورفاهية الشعب من عدمه وما إن كان موظفو الحكومة يعملون بطريقة مسؤولة من عدمه. باختصار،

تمثل الشفافية صورة لمجتمع مفتوح حيث يمكن للأشخاص العاديين معرفة وتقدير سلوك العاملين في القطاع العام.

ويوفر النظام السياسي المتسم بالشفافية الكثير من المعلومات العامة للمواطنين. ويجب إخطار المواطنين بكل نشاط للحكومة. ولا ينبغي أن تحتفظ بسرية أي شيء يتم إجراؤه لمصلحة الشعب. وينبغي على الأشخاص والوكالات المخول لهم تأدية وظائفهم بصورة مناسبة. وينبغي على هؤلاء المشاركون في مثل هذا النوع من الوظائف تبني مبادئ المسؤولية والشفافية.

ينبغي أن تتسم عملية صنع القرار العام بالشفافية وأن تكون قابلة للتحقيق بشأنها. وينبغي على صاحب المصلحة الذي يملك صلاحية اتخاذ قرارات مهمة أن يمكّن السكان المحليين والمجتمع المدني من المشاركة في عملية صنع القرار. وبصورة مماثلة، ينبغي، لتعزيز مبادئ الشفافية، أن يكون نظام مشاركة المعلومات واضحًا ليتمكن الأشخاص العاديين من الشعور بالمشاركة. حينها فقط، يتم اعتبار تطبيق مبدأ الشفافية بصورة صارمة، مع احتمال أقل بوقوع حالات الفساد.

5- حق الحصول على المعلومات:

حق الحصول على المعلومات هو إمكانية وصول العامة إلى المعلومات. فالعصر الديمقراطي الحالي هو عصر المعلومات. وللمعلومات دورًا هامًا في تطوير المجتمع. ولا يوجد ما هو أكثر أهمية

من المعلومات في الوقت الحالي. فهي لازمة لإنشاء سياسات اجتماعية واقتصادية وسياسية وتقديم ضمانات على الحقوق والحريات للشعب. وتساعد في تطوير كفاءة العمل. كما تساعد في تطوير المجتمع المدني وتعزز الممارسات الديمقراطية.

بدأت جميع بلدان العالم تقريبًا في تبني هذا المبدأ لأنهم على دراية بأهمية حق الحصول على المعلومات. وتنشأ مشروعية المعلومات من خلال موافقة ودعم الشعب. إذ تمكّن إمكانية الوصول إلى المعلومات مشاركتهم وتعبيرهم عن أفكارهم ودعم الحكومة، ولذلك، يعد حق الحصول على المعلومات وسيلة لترابط العلاقات بين الديمقراطية والشعب والحكومة. ويمكن تقسيم المعلومات إلى فئتين:

أ) النشر الفعال،

ب) النشر غير الفعال.

النشر الفعال هو الحصول على المعلومات دون طلب من العامة. وعلى جانب آخر، فالنشر غير الفعال هو الحصول على المعلومات من خلال طلب من العامة. النشر الفعال بمثابة ضمان كامل لحق الحصول على المعلومات. وهي طريقة ديمقراطية وفعالة للتأكيد على حق الحصول على المعلومات.

ويتوقع الحصول على المعلومات من الأشخاص والوكالات والهيئات الحكومية. ويتعلق حق الحصول على المعلومات بمعلومات المصلحة العامة فقط. إذ لا بنبغي الاحتفاظ بمعلومات المصلحة العامة سرية. وعند نشر مثل هذه المعلومات بصورة فعالة، يتم اعتبار أنه يتم تطبيق حق الحصول على المعلومات.

6- المساءلة العلنية:

تدير جميع البلدان حول العالم تقريبًا شؤون الدول تحت نظام ديمقراطي. ويترسخ مبدأ المسائلة العلنية بشكل تدريجي في هذه البلدان التي تمارس الديمقراطية. وتعزز المساءلة العلنية الحكم الرشيد. وتصبح الحكومة ذات حساسية تجاه المواطنين. وتطور المساءلة العلنية الثقافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وتحدد المساءلة العلنية طريقة جعل المؤسسات الحكومية أكثر اهتمامًا بالمواطنين. كما ينبغي على المواطنين أن يكونوا منتبهين بشكل مكافئ وأن يشاركوا في كل نشاط للحكومة.

وتعني المساءلة العلنية تقديم الشخص نفسه سواء امتثل للحقوق العامة والواجبات والمسؤوليات ومارسها من عدمه. وفي حال سيادة القانون والعدالة، تتحقق الفائدة من مبدأ المساءلة العلنية.

ويساعد هذا المبدأ الموظفين العموميين والهيئات الحكومية في أن يكونوا مسؤولين تجاه المواطنين. ففي حالة عدم التزام الموظفين العمومين أو الوكالات بهذا المبدأ، يزداد سخط العامة. ولذلك، هناك مسؤولية عامة كبيرة في البلدان الديمقراطية.

عند دراسة المساءلة العلنية، يجب أن نراعي مشروعية المسؤولية العامة والمساءلة العلنية في مختلف أجهزة الدولة.

أ) مشروعية المساءلة العلنية:

ب) المسؤولية العامة في مختلف أجهزة الدولة:

أ) مشروعية المساءلة العلنية:

فيما يتعلق بمشروعية المساءلة العلنية، يتعين تطبيق العناصر الثلاثة التالية:

1- النظام القانوني،

2- الاخلاقيات

3- الحَذَر.

1- النظام القانوني:

تسن الدولة القوانين وتخصص المسؤوليات على الأشخاص والمنظمات لمراقبة المسؤولية العامة. المسؤولية العامة منصوصة في الدستور والأحكام واللوائح والقوانين. وتمتثل الوكالات العامة والحكومة للاحكام الصادرة بموجب القانون. ويعد الامتثال للأحكام أمرًا إلزميًا، وتعاقب الدولة من لا يلتزم بها. وتلعب هذه الأحكام القانونية دورًا هامًا في الحفاظ على المسؤولية العامة.

2- الاخلاقيات:

يتصرف الأشخاص والمجموعات والمنظمات الواقع عليهم مسؤولية العامة حسب ما يقتضيه القانون. ويتبع تحمل المسؤولية العامة تحمل المسؤولية الاخلاقية بصورة تلقائية. فهذه المسؤولية الأخلاقية أكثر أهمية من المسؤولية القانونية. وهي مهمة لأن الاحكام القانونية تفسيرية إلا أن المسؤولية الأخلاقية غير قابلة للتفسير. وتتعلق المسؤولية القانونية بالكل باستثناء المسؤولية الأخلاقية. ولذلك، فالمسؤولية الأخلاقية غير مسجلة كتابيًا في أي مكان، لكن يمكن الشعور بها بشكل واضح عند تحقيق المسؤولية.

3- الحَذَر:

تتمثل المسؤولية العامة في مستويات مختلفة. إذ تحددها الدولة والأعراف الاجتماعية والوعي العام. ويعد الحذر منتجًا آخر من منتجات

المسؤولية العامة. إذ يتعين على من يقع عليهم المسؤولية العامة أن يعملوا بحذر من خلال التفكير في أن العامة منتبهون/ حذرون فيما يتعلق بأعمالهم. فدائمًا ما ينتج عن الحذر نتائج إيجابية. لذلك، يوجه المسؤولية العامة تجاه المسار الصحيح. ومن الضروري أن يكون العامة حذرون. ويمكن ترسيخ المسؤولية العامة من خلال الحفاظ على الحذر.

ب) المسؤولية العامة في مختلف أجهزة الدولة:

1- مسؤولية الأحزاب السياسية:

يتولى حزب سياسي أو هيئة موجهة سياسيًا إدرة السلطة التنفيذية والحكومية. وتوفر الحكومة الرئاسية أو البرلمانية قيادة الخدمات المدنية للدولة. وعلى الرغم من أن القادة السياسين يتولون السلطة لفترة قصيرة، إلا أنهم يحصلون على سلطة حكم البلاد. وينبغي على الحزب السياسي الذي يتولى قيادة الجهاز البيروقراطي مراقبة المسؤولية العامة. ويتولى الحزب السياسي والقادة المسؤولية أمام العامة أثناء وجودهم على رأس السلطة.

2- مسؤولية الإدارة:

تُسند المسؤولية الرئيسية لإدارة شؤون الدولة إلى الجهاز البيروقراطي، الحكومة الدائمة للدولة. ويتولى البيروقراطيون مسؤولية إعداد الخطط والسياسات وتنفيذ المبادئ التوجيهية للدولة. ويدير الحزب السياسي أو القيادي الحكومة بصورة مؤقتة، إلا أن الجهاز البيروقراطي حكومة ثابتة

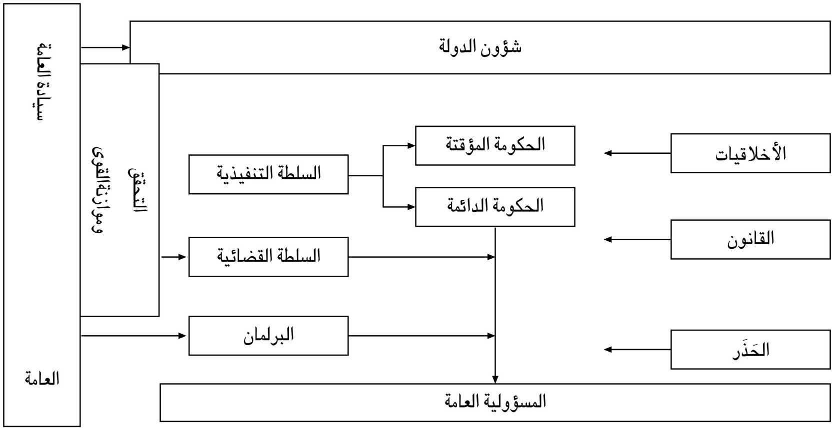
ودائمة. فالإدارة تتخذ قرارات ثانوية ورئيسية وتطبق هذه القرارات وتخدم العامة والأمة. لذلك، ينبغي أن يكون هذا القطاع الإداري مسؤولًا بشكل كامل. فإن لم يتحمل هذا القطاع مسؤولية أعماله، يظهر الفساد، ويتحول النظام الإداري بالكامل إلى مجمع للفساد.

3- المسؤولية العامة وواجبات العامة بشكل عام:

يتعين على العامة أن تلعب دورًا محوريًا فيما يتعلق بشؤون الدولة. فهم رمز السيادة والمصدر الرئيسي للسلطة في الدولة. ويحق للسلطة التشريعية للممثلين المنتخبين في خلق جميع الوظائف اللازمة لإدارة شؤون الدولة. وبصورة مماثلة، يحق لهم توجيه الدولة وسن القوانين اللازمة وأجهزة الدولة اللازمة. وتُجرى جميع هذه الأنشطة بدعمٍ من العامة. فذلك يبرهن على أن العامة هم المصدر الرئيسي للسطلة في الدولة. ويتوجب على العامة الانتباه وتطوير سمات المواطن الصالح. وتعتمد المسؤولية العامة على الدور الذي تلعبه العامة. فإن كانت العامة منتبهة وفعالة وقادرة على السعي للحصول على المعلومات من الوكلات المسؤولة، تصبح المسؤولية العامة سارية بشكلٍ فعال. ولذلك، يمكن القول بأن للعامة دورًا هامًا في الحفاظ على المسؤولية العامة.

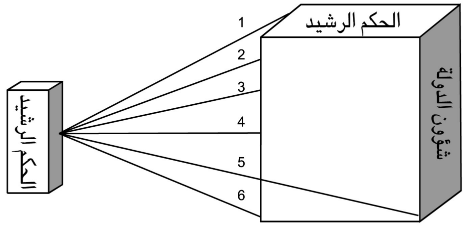
عند خلق المسؤولية العامة، يمكن أن يتقلص الفساد. ويمكننا رؤية ذلك من خلال استخدام صورة توضيحية تستند إلى التحقق وتوازن القوى من خلال تشكيل الموضوع الأساسي للمسؤولية العامة.

العامة والدولة والمسؤوليات العامة:



وفقًا للشكل أعلاه، فإن العامة في وضع آمن. ومع ذلك، يُنظر لسلطة أو هيمنة العامة، بسبب استهلاكها لهم، على أنها مصدر لإدارة شؤون الدولة بمرور الوقت. كما أن تشكيل أو انتخاب البرلمانيين يتحقق أيضًا من خلال المواطنين. لذلك، ينبغي على الاشخاص ذوي السلطة في الحكومة والوكلاء أن يتولوا المسؤولية الكاملة للعامة. ويجب أن يكون ذلك ساريًا، ما إن كان وضع المسؤولية العامة مقبولًا بالكامل لدى أجهزة الهيئات التنفيذية والقضائية والبرلمانية والعامة بما في ذلك الأخلاق والقانون والحذر. ولهذا، يمكن أن يكون وضع السيطرة على الفساد أمرًا سهلًا. وقد درسنا العوامل الستة الأساسية بشكل كبير لتحقيق الحكم الرشيد. ويمكننا فهم التوزان بين هذه العناصر الستة من خلال الصورة التالية:

دراسة الحكم الرشيد باستخدام الشكل:



6 خطوط بشكل متواصل :1- السيطرة على الفساد، 2- سيادة القانون، 3- الحكم الذاتي المحلي، 4- الشفافية 5- حق الحصول على المعلومات، 6- المسائلة العلنية

يمكن معالجة سياسات ومبادئ الحكم الرشيد في شؤون الدولة التي يتم تغطيتها من خلال نظام الحكم الرشيد المحيط. ولذلك، يمكن لهذه العناصر الستة أن تمنح شعورًا بتوفر الحكم الرشيد في الدول. فوفقًا لنظام مكافحة الفساد، حيثما توجد الدولة يتأسس النظام الحاكم بسبب القانون، حيث يتم تعديل أساليب الحكم من خلال التمسك بسيادة القانون، ووفقًا لسيادة القانون، عند توفر النشاط المفتوح في العمل على جميع المستويات الحكومية وغير الحكومية، تطبق الدولة بذلك الحكم الرشيد أو ترسخ فيها نظام مكافحة الفساد باعتباره أساس جذري للحكم الرشيد.

مكافحة الكسب غير المشروع

عندما بدأت المنافسة على كسب الأموال في العالم، تم تصنيف الأموال إلى نوعين. يُطلق على الأموال المكتسبة من الصناعة والأعمال والتجارة أموالًا تتسم بالشفافية أو مشروعة، ويُطلق على الأموال المكتسبة من مصدر غير طبيعي أو غير قانوني أموالًا غير مشروعة. ولم يكن هذا التصنيف للأموال موجودًا في الماضي لأن الأنشطة القانونية وغير القانونية لكسب المال لم تكن محددة. لكن في الوقت المعاصر، تم تصنيف المال. فالأموال المعروف مصدرها بصورة عامة يُطلق عليها أموالًا مشروعة، والأموال غير المعروف مصدرها، الأموال المخفية يُطلق عليها أموالًا غير مشروعة. وفي الوقت الحاضر، الأموال غير المشروعة حاضرة بصورة كبيرة، لذلك، فإن الأموال غير المشروعة تعد موضوعًا مهمًا للنقاش.

ويتم تحويل الأموال غير المشروعة إلى أموال مشروعة في العديد من المعاملات في السوق. فالعامة غير مدركين لمثل هذه المعاملات، بصرف النظر إن كانت بمبالغ كبيرة أو صغيرة. فقط هؤلاء المشاركون في مثل هذه المعاملات من يعلمون بها. وتُجرى مثل هذه المعاملات بشكل سري، ويتم تحويل الأموال غير المشروعة إلى أموال مشروعة من خلال العديد من الوسائل.

طبيعة غسيل الأموال غير المشروعة متماثلة في جميع البلدان. يُستخدم هذا المال في شراء وبيع البضائع والخدمات والمواد المهربة. وفي معظم البلدان النامية، يُنفق هذا المال على عمليات التحول السياسي. وفي بعض البلدان، تُستخدم الأموال غير المشروعة في تجهيز الأنشطة الإرهابية. ولذلك، يلعب الكسب غير المشروع دورًا كبيرًا في تحول سلطة الدولة في البلدان النامية. ويدرك جميع الموظفين الحكوميين والوكالات هذه الحقيقة. ومع ذلك، لا يمكن الكشف عن هذا الواقع المرير أمام العامة.

يوجد سمتين للأموال غير المشروعة:

1- أموال غير مشروعة مخفية.

2- أموال غير مشروعة نشطة حتى وإن كانت الملكية التي تم اكتساب الأموال من خلالها مخفية.

وتحقق الملكية غير المشروعة، نتيجة لهذه السمات، ميزات لمشغلي السوق السواء في جميع البلدان. وقد يبدو أن الشخصيات الحاكمة للعالم تتسم بالنزاهة، إلا أن حقيقتهم مخفية. ويدرك أصحاب السلطة هذه الحقيقة بشكل أفضل. كما أنها طبيعة خاصة للكسب غير المشروع.

دائمًا ما تكون الأموال غير المشروعة مخفية. وعلى الرغم من ذلك، فإنها تُستخدم لتنفيذ مهمة ما. وتُصنف العناصر الملازِمة للملكية غير المشروعة إلى الفئات التالية:

1- أنشطة إرهابية

2- معاملات البضائع غير المشروعة

3- أنشطة معادية للمجتمع

1- الأنشطة الإرهابية:

يثير الكسب غير المشروع الأفكار والأنشطة الأنانية في الشخص والمجتمع. ويكون للأنشطة الإرهابية هدفين أساسيين.

أ- حفظ الهوية الدينية والعرقية،

ب- احتلال سلطة الدولة.

أ- حفظ الهوية الدينية والعرقية:

تتسبب الأنشطة الإرهابية في وقوع التنافر بين الأعراق والديانات المختلفة. وقد يقع بعض الأطراف في شكل دائرة الإرهاب. إلا أن النتيجة باطلة. وتؤدي الأنشطة الإرهابية الواقعة بدعم من الأموال غير المشروعة إلى خلق حالة من عدم الاستقرار.لذلك، لا يمكن أن يكون الوضع الذي نشأ عن أموال غير مشروعة وضعًا مستقرًا. فالأموال غير المشروعة لا ينشأ عنها إلا نشر الرعب والألم. فهي تأذي وتدمر المجتمع. كما يمكن استخدام الأموال غير المشروعة في شراء الأسلحة.

ب- احتلال سلطة الدولة:

نتيجة للطمع في السلطة، ينتشر النشاط الإرهابي داخل وخارج البلاد. ويتبني الاشخاص والمجتمعات الطموحة نوعين من الأنشطة ويديروا خططهم الإضافية وفقًا لذلك باستخدام الأموال غير المشروعة.

أ– النهج الديمقراطي،

ب– النهج غير الدميقراطي.

أ– النهج الديمقراطي:

يصبحون، من خلال النهج الديمقراطي، على قرب من العامة. ويترشحون للانتخابات من خلال إنفاق مبالغ كبيرة وتقديم ضمانات للعامة. فيبدو وكأنه تطبيقًا للديمقراطية، إلا أنه ليس كذلك من الناحية العملية. هذه الممارسة سائدة في جميع البلدان النامية. فتلك ممارسة غير ديمقراطية على الإطلاق، لكنها تأخذ مظهر الديمقراطية. ويمكنهم السيطرة على مقصورات الاقتراع واستخدام الأموال والقوة للتمكن من الحصول على الأصوات.

ب– النهج غير الديمقراطي:

تقوم بعض الجماعات والطوائف والاديان المحددة، من خلال النهج غير الديمقراطي، بتضليل العامة للاستحواذ على السلطة وخلق عقبات أمام التسيير السلس لشؤون الدولة. وتنشأ مثل هذه البيئة غير المواتية في

البلدان النامية بصورة خاصة لإضعاف شؤون الدولة عبر الكسب غير المشروع. وتُستخدم الأموال غير المشروعة لخلق الصراع والإرهاب والاستحواذ على سلطة الدولة. ويبدأ، بعد الاستحواذ على السلطة، كسب الأموال غير المشروعة. ونتيجة لهذا النظام الدوري، لا يمكن السيطرة على معاملات الأموال غير المشروعة. ومع ذلك، يمكن تقليلها وإدارتها عند تحديدها.

2- معاملات البضائع غير المشروعة:

تتم معاملات البضائع غير المشروعة من خلال الأموال غير المشروعة. فالأموال غير المشروعة نفسها تنشأ عن معاملات أخرى لبضائع غير مشروعة. وللأموال غير المشروعة معاملات فيما يلي:

أ- المخدرات،

ب- البضائع المهربة،

ج- الأسلحة والذخيرة.

أ- المخدرات:

يعد إنتاج وتداول المخدرات من بلدٍ لآخر جريمة يعاقب عليها القانون. ومع ذلك، تُنتج العديد من أنواع المخدرات في العديد

من بلدان العالم. ويتم توريد هذه المخدرات إلى جميع البلدان حسب الطلب. وبهذه الطريقة، تُنفذ عمليات إنتاج وتداول المخدرات من خلال الأموال غير المشروعة. وفي جميع بلدان العالم، يتم تداول المخدرات بشكل سري من خلال الأموال غير المشروعة. وعلى الرغم من أنه يتم تداول المخدرات بشكل سري، إلا أنه يتم استهلاكها بشكل علني.

ب- البضائع المهربة:

يتم تداول البضائع المهربة باستخدام الأموال غير المشروعة. وتحظر بعض البلدان تداول بعض البضائع وفقًا لسياستها. يوجد طلب كبير على مثل هذه الأشياء/ البضائع في هذه البلدان. لذلك، يُحظر استيرادها أو توريدها. ويتم توريد واستيراد هذه البضائع المهربة باستخدام الأموال غير المشروعة.

ج- الأسلحة والذخيرة:

الأسلحة والذخائر المدمرة هي الأسلحة الفيزيائية والكيميائية، التي تدمر وجود الانسان والحيوان. وتشارك معظم الدول المتقدمة في إنتاج مثل هذه الأسلحة المدمرة. فعند التعامل مع هذه الأسلحة والذخائر، يحصلون على الحد الأقصى من الربح

ويرتبون عمولة باسم الأمن القومي. وتُستخدم الأموال غير المشروعة، في مثل هذه المعاملات.

ت-3- الأنشطة المعادية للمجتمع:

أية أنشطة تلحق الأذى بالمجتمع تُعتبر معادية له. وتجري العديد من الأنشطة المعادية للمجتمع من خلال جعل الأموال غير المشروعة وسيلة للتضليل. يمكن اعتبار الأنشطة التالية مثالًا على الأنشطة المعادية للمجتمع.

أ- المقامرة (أندية القمار)،

ب- البغاء،

ج- مراكز الترفيه غير الصحية.

أ- المقامرة (أندية القمار):

المقامرة هي أية لعبة أو نشاط يُلعب باستخدام المراهنة. على سبيل المثال: لعبة الورق والمراهنة في أندية القمار والمراهنة في عرض التبادل وما إلى ذلك، فتلك أشكال للمقامرة. ويدير هذه المراكز أصحاب الأموال غير المشروعة. وتقدم الكثير من البلدان مراكز المقامرة وأندية القمار لتحصيل بعض المبالغ الضريبية بالإضافة إلى الرشاوى. لكن يتم

استخدام الأموال غير المشروعة في الخلفية في صورة مراكز للمقامرة وأندية للقمار.

ب- البغاء:

البغاء هو المتاجرة بالجنس. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد أنشطة أخرى غير إنسانية ترد أيضًا تحت أعمال البغاء. ويعد الهدف من أعمال البغاء هو تحصيل أموال غير مشروعة. فالمصدر الرئيسي لتأسيس وتعزيز وتقديم أعمال البغاء هو الأموال غير المشروعة. وتقبل أغلب المجتمعات في العالم أعمال البغاء. فإن لم يتم السيطرة على الأموال غير المشروعة، لم يتم استئصال البغاء من المجتمعات.

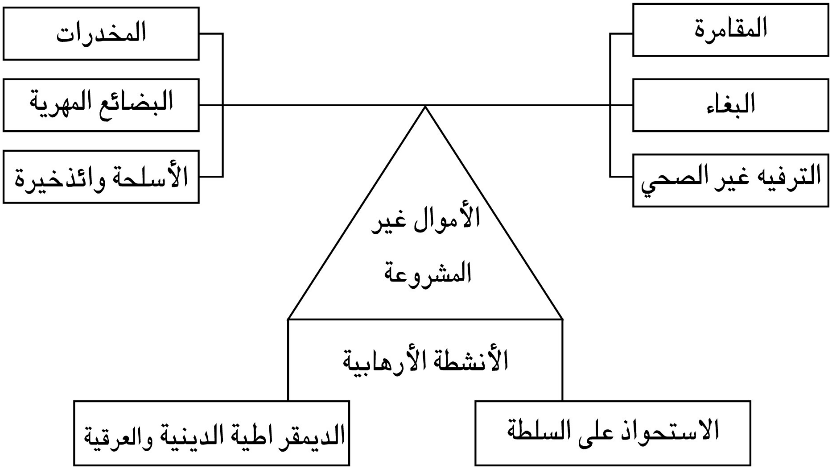
ج- مراكز الترفيه غير الصحية:

مراكز الترفيه غير الصحية هي الأماكن التي يتوفر فيها أنشطة ترفيه غير صحية. ويشمل ذلك مراكز الترفيه والأندية والأماكن الأخرى التي تجذب الشباب. حيث يتم، في مثل هذه الأماكن، بيع جسم الانسان مقابل المال. حيث تجري أنشطة مضرة مثل تجارة الجسد والتي تُنفذ باسم العلاج. بالنتيجة، يعاني المجتمع أخلاقيًا ويتباهى بهذه المراكز بشكل مربح.

وتتمثل المناقشة أعلاه في هذا الشكل:

عناصر ناشئة عن الملكيات غير المشروعة

عناصر ناشئة عن الملكيات غير المشروعة



يبرهن الشكل أعلاه على أن العناصر المعادية للمجتمع تنشأ عن الأموال غير المشروعة. وعلى الرغم من أن جميع العناصر غير مرتبطة ببعضها البعض، إلا أنها تنشأ عن نفس المصدر. ويشير إلى إمكانية إنفاذ تدابير السيطرة بسهولة. كما أنه يبرهن على أن التخلص من الأموال غير المشروعة يكون بمثابة التخلص من جميع العناصر المعادية للمجتمع.

تدابير السيطرة:

أ- توفير قانون صارم،

ب- التوعية المدنية،

ج- قوة الإرادة عند القادة السياسيين.

أ- توفير قانون صارم:

يلزم توفر قانون صارم، يعرض الأشخاص والجماعات الذين يكتسبون الأموال بطريقة غير مشروعة للعقوبة. وينبغي لإنشاء شروط الانصياع للقانون. وينبغي أن يعاقب قانون التحقيق هؤلاء الذين يكتسبون الأموال بصورة غير شرعية ويسعون إلى إضفاء الطابع الشرعي عليها. وينبغي تأميم الأموال المكتسبة من عمليات غسيل الأموال. ويتم حبس المجرمين لمدى الحياة. فهذه طريقة جيدة للسيطرة على الأموال غير المشروعة.

ب- التوعية المدنية:

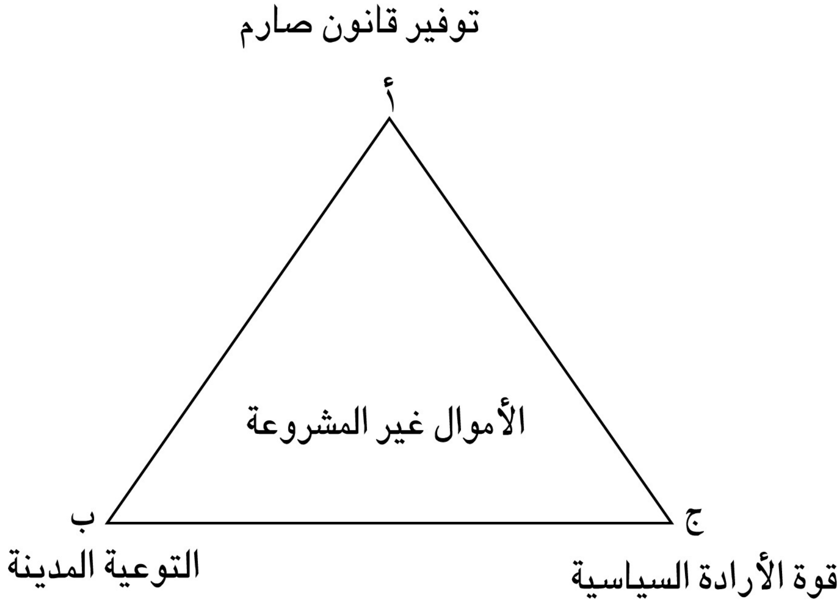
التوعية المدنية هي حالة تقع عندما يكون معظم مواطني البلد واعين بحقوقهم ووجاباتهم. ولخلق هذه الحالة، ينبغي أن يحصلوا على تعليم جيد وأن يتم تلبية جميع احتياجاتهم الأساسية. تمثل هذه الأنواع من العامة 80% من إجمالي السكان في الدول المتقدمة، بينما في الدول النامية، يمثل هذا النوع من العامة 20% فقط. ولذلك، يصعب تعزيز التوعية المدنية في الدول النامية. ويمكن الحفاظ على التوعية المدنية

عندما يكون الحد الأقصى من العامة متعلمين. لذلك، تكون المسؤولية الأساسية للدولة هي تطوير وعي المواطنين.

ج- قوة الإرادة عند القادة السياسيين:

لا يمكن السيطرة على معاملات الأموال غير المشروعة ما لم يكشف القائد السياسي عن قوة إرادة كبيرة. ويميل القادة السياسيون، في البلدان النامية، إلى الاستحواذ على السلطة بقوة الأموال غير المشروعة. لذلك، يصعب السيطرة عليها. ومع ذلك، يلزم إصدار تدابير للسيطرة عليها. فمن خلال قوة إرادة القائد يمكن السيطرة على الأموال غير المشروعة.

ولنري من خلال هذا الشكل، تدابير السيطرة على الأموال غير المشروعة.



يتكون المثلث أعلاه من أ وب وج ويهيمن عليهم الأموال غير المشروعة. وتؤدي القوانين الصارمة القابلة للتنفيذ والتوعية المدنية وقوة إرداة القادة السياسيين إلى القضاء على هذه الأنشطة الفاسدة. وفي حال كانت أ وب وج نشطة، فإنها تثني الناس عن العمل في الأموال غير المشروعة.

لكن، للتمكن من السيطرة على الأموال غير المشروعة بصورة كاملة، يجب ضمان تقديم قانون صارم وتطوير التوعية المدنية وقوة الإرداة السياسية. وعلى الرغم من إمكانية السيطرة على الأموال غير المشروعة، إلا أن البلدان المتقدمة تفشل في تطبيق ذلك. وذلك بسبب أن القوى

السياسية، في هذه الدول، متضررة من الأموال غير المشروعة. فأولئك المشاركون في تجارة الأموال غير المشروعة أنفسهم قد أثروا على المجالات السياسية. وعلى الرغم من أن القوانين صادرة بالفعل، إلا أنه يصعب تطبيقها للسيطرة على المعاملات. وعلى جانب آخر، لم يتم صياغة أية قوانين للسيطرة على الأموال غير المشروعة في البلدان النامية حتى الآن. وحتى إن كان قد تمت صياغتها في بعض البلدان، ففي الغالب تكون في حالة سبات. لذلك، من الواضح أنه لا يمكن للقانون فقط السيطرة على معاملات الأموال غير المشروعة. لكن في حال تطبيق جميع العناصر الثلاثة بصورة فعالة، يمكن السيطرة على معاملات الملكيات غير المشروعة. وفي حال ضعف عنصر واحد من تلك الثلاثة، لا يمكن تحقيق الهدف. والأهم من ذلك، يجب أن يكون للقيادة السياسية قوة إرادة للسيطرة على الأموال غير المشروعة.

مسؤولية الدولة فيما يتعلق بالتعليم والصحة والعدالة

يولد البشر في هذا العالم مثل المخلوقات الأخرى. ومع ذلك، تختلف الحياة الإنسانية عن حياة المخلوقات الأخرى. إذ ترتبط علاقات البشر المتكونة من الأسرة والجماعات والمجتمع بالدولة. لذلك، تأسست العديد من الخيارات والأفكار التحليلية حول توحيد المجتمعات الإنسانية. وقد تم إنشاء العديد من الدول بناءً على أوضاع وأنظمة وأفكار سياسية مختلفة وقسمت العالم إلى مجتمعات إنسانية بالإضافة إلى جماعات وعرقيات وثقافات عرقية. ولأن الناس يميلون إلى تقسيمهم إلى دول مختلفة بناءً على اللغة والثقافة والدين والطائفة والميزات العرقية، نُظمت المجتمعات والدول المختلفة. وبخلاف النظام القديم، لم تخلق آليات الدولة الحديثة فجوة طويلة بين الحاكم والمحكوم. لكن يوجد العديد من آليات الدول التي تتمكن من إدارة الضرورات المدنية بصورة مناسبة.

أ- الحياة والطبيعة:

للبشر احتياجات لا محدودة. وينبغي أن يكون الناس قادرين على تحقيق جميع هذه الاحتياجات. وقد طورت الطبيعة الناس وأسستهم كبشر. كما أنها مسؤولية الطبيعة أيضًا. ولم تتوقف الطبيعة عن هذه المسؤولية. فالانسان تطور ماديًا نتيجة للطبيعة. بشكل تدريجي، ينمو الإنسان

ليصبح طفلًا، ثم بعد ذلك بالغًا وشخصًا ناضجًا ويصبح قادرًا على تحقيق الرفاهية للمجتمع والأمة. ويحصل الانسان على هذه السمات اللازمة كلها من الطبيعة منذ الميلاد إلى أن يصبح شخصًا ناضجًا. وتتوفر جميع العناصر اللازمة في الطبيعة مجانًا. ولذلك، يكون الإنسنا ممتنًا للطبيعة ويقضي حياته فيها براحة. مما يعني أن الطبيعة مسؤولة عن تنمية الحياة الإنسانية ويتحمل البشر مسؤولية حماية الطبيعة. ونتيجة لهذه الحالة التعاونية، ثبت أن الحياة الإنسانية طبيعية.

ب– الدولة والمواطن:

كل إنسان في هذا العالم مواطن لدولة في العالم. فلا يمكن تصور أي دولة بدون أي مواطنين، ولا وجود لمواطن بلا دولة. ولذلك، فالمواطنين والدولة مكملين لبعضهم البعض. وتكمن المسؤولية الأساسية للدولة في ضمان وضع المواطن المسؤول لجميع سكان الدولة. وينبغي أن توفر الدولة ثلاث خدمات إلزامية مجانية لضمان أن جميع العامة مواطنون شرفاء. ويتم تقديم هذه الخدمات المجانية باعتبارها احتياجات أساسية

لتنمية الإنسان، إذ أن الطبيعة تقدم أيضًا خدمات مجانية كالماء والهواء والضوء. وفيما يلي الخدمات اللازم توفيرها لتنمية شخصية المواطن.

1- التعليم،

2- الصحة،

3- العدالة.

1- التعليم:

يعد التعليم العنصر الأكثر أهمية لتنمية الانسان. فهو بمثابة الضوء للحياة الإنسانية. وينير كل جانب من جوانب الحياة الإنسانية. ولا يمكن لإنسان أن يمضي قدمًا دون التعليم. فهو الطاقة اللازمة لتنمية الانسان. ويعد التعليم نقطة قوة لمواجهة الظلم وأداة ضرورية لتنمية المجتمع والأمة. ويتم النظر للانسان باعتباره كائن حي فقط، في حال عدم توفر التعليم، لكن الانسان المتعلم يُعتبر شخصًا مؤثرًا في المجتمع. ولذلك، يعد الانسان المتعلم مواطنًا متفائلًا وأصلا من أصول الدولة.

2- الصحة:

وتعتبر الصحة أيضًا احتياجًا أساسيًا للبشر. فالعمالة التي تتمتع بصحة جيدة تعد عنصرًا لا غني عنه للتنمية الشاملة للأمة. ويشير ذلك إلى أن

الإنسان الذي يتمتع بصحة جيدة هو القاعدة الأساسية لازدهار الأمة. وتؤثر الصحة بشكل مباشر أو غير مباشر على كفاءة الشخص. وتزيد الصحة السليمة للشخص من كفائته. ويساعد نمو كفاءة الانسان في تطوير جميع أبعاد الأفراد والمجتمعات والأمم.

3- العدالة:

لا يكون جميع الأفراد متكافئيين من ناحية الطاقة والموهبة والقدرة. ويوجد اختلاف بين الأفراد بسبب للجنس والسن والحالة الاجتماعية والسمات العرقية والثقافية والفردية. ولا يوجد تماثل بين الأفراد في المجتمع. وقد يتم توجيه الناس للوجهة الخاطئة بسبب الطاقة والغرور والأنانية التي تظهر في الناس من وقت لآخر. ويرتكب الإنسان ظلمًا بحق إنسان آخر. فالعدل حق والظلم باطل. ومع ذلك، يستغل الإنسان غيره ويرتكب الظلم. وينبغي تحقيق العدالة للأشخاص والمجتمعات المجني عليها. فذلك حق أساسي لتحقيق العدالة.

لكن، لا يبدو أن العدالة المعاصرة علمية. لذلك، لا يتمكن مواطنو الدول النامية من تحقيق العدالة بسهولة. ويحتاج المواطن العادي إلى أن يدفع رسوم محكمة لتحقيق العدالة. وفي العديد من البلدان النامية، لا يمكن للأشخاص تحقيق العدالة حتى لو كانوا قادرين على دفع الرسوم. إذ

يُحرمون من العدالة لأنها تُقاس بالأموال. ففي مثل هذه البلاد، لا يمكن تحقيق العدالة للعامة على الرغم من إنفاق الأموال. فتحقيق العدالة يمثل الحياة، وتحمّل الظلم يمثل الموت.

ج- مسؤولية الدولة:

تفرض الدولة رسومًا على الافراد والمجتمعات والمنظمات داخل الدولة لتسيير شؤون الدولة. ويكون للدولة صندوق حكومي ناشئ عن الضرائب. ولتحقيق رفاهية الأشخاص والمجتمعات، تعد الدولة خطط عمل لتقديم الخدمات لتحقيق التنمية وازدهار الأمة. وبهذه الطريقة، تسير شؤون الدولة. ولا ينبغي للدولة إجراء أنشطة أخرى بينما تتجنب المسؤولية الأساسية. فالمسؤولية الأساسية للدولة تكمن في إصدار السياسات والخطط بما فية مصلحة ورفاهية المواطنين لتحسين مستوى المعيشة. وتكمن المسؤولية الأكثر أهمية في تطبيق السياسات لضمان مكانة المواطن. خالقين بذلك وضعًا يشعر فيه جميع الناس بأنهم مواطنون مسؤولون في الدولة والذي يعد مسؤولية أساسية بين مسؤوليات عديدة. وينبغي أن تكون الدولة قادرة على إصدار السياسات وتطبيقها لتوفير التعليم وخدمات الصحة وتحقيق العدالة بصورة إلزامية لضمان الوضع المدني وتحقيق الازدهار. وينبغي توفير التعليم وخدمات الصحة

والعدالة مجانًا. وحدهم المواطنين الواعين والمسؤولين الذين يمكنهم دعم التطوير الشامل للأمة بالكامل. ولذلك، يمكن للدولة التي تضمن هذه الخدمات للمواطنين أن تبرز كدولة مثالية.

د- حقوق المواطنين:

الشخص المنتمي للدولة من خلال الوفاء بالمتطلبات القانونية يُعتبر مواطنًا. فليس صحيحًا أن المواطن هو الشخص المقيم في الدولة. إذ ينبغي على المواطن أن يلتزم بالقوانين القائمة وأن يدفع الضرائب ويكون له حق في التصويت. وفي معظم البلاد النامية، يتم حشد المواطنين للأنشطة السياسية. ويتم استخدامهم كأداة للحصول على الأصوات. فيبدو وكأن الحق المدني مضمونًا، لكن من الناحية الفعلية، يلبي المصلحة الخاصة لبعض الانتهازيين.

ويقدم لهم ما يسمى بالحق المدني فرصة للاستحواذ على السلطة السياسية. ولا تضمن الحقوق السياسية للمواطن التنمية الشاملة للعامة. يجب أن يحصل كل مواطن على التعليم وخدمات الصحة والعدالة مجانًا ليتمكن من التصرف باعتباره مواطن مسؤول. فهذا حق أساسي له.

1- التعليم المجاني الإلزامي:

ينبغي أن تضمن الدولة التعليم المجاني للجميع من مرحلة الطفولة. ويساعد ضمان التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي العالي الإلزامي العامة في اكتساب المعرفة اللازمة وسمات المواطن الصالح. فمن يحصل على التعليم الثانوي العالي يحصل على المعرفة والصفات اللازمة. ويكون توفير التعليم حتى مستوى التعليم الثانوي العالي ضمن مسؤولية الدولة.

2- الخدمات الصحية المجانية وسهلة الوصول:

ينبغي أن تحافظ الدولة على صحة مواطنيها لتحقيق التنمية الشاملة للدولة. وينبغي أن توفر الدولة السياسات المتعلقة بالصحة للحفاظ على جميع المواطنين بصحة سليمة من الميلاد حتى الوفاة. ويحصل المواطنون على خدمات صحية مجانية وسهلة الوصول من الدولة.

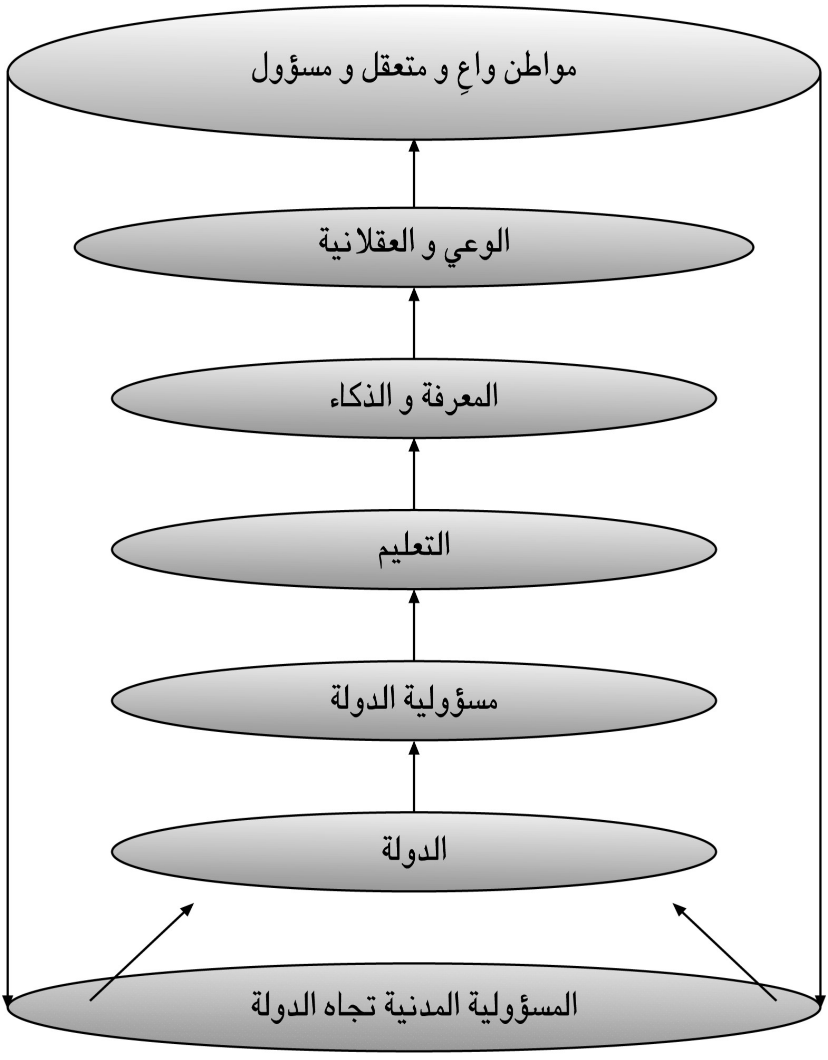
3- العدالة المجانية والفورية:

لا يمكن للفرد أن يشعر بالرضا عندما يتعين عليه دفع مبالغ كبيرة لتحقيق العدالة. كما أن العدالة متأخرة تعد ظلمًا. ولذلك، تؤسس الدولة نظام تحقيق العدالة مجانًا وبصورة فورية. فذلك حق أساسي للمواطن أن تُحقق له العدالة. ويكون الحفاظ على الحقوق الأساسية للمواطنين مسؤولية الدولة.

هـ- العلاقة المترابطة بين الدولة والمواطن:

توجد علاقة ترابطية مميزة بين الدولة ومواطنيها. وينبغي أن يمتثل المواطنون لهذه العلاقة الترابطية. فذلك يساعدهم على التطور. ويمكن فهم العلاقة الترابطية المميزة من خلال المخطط التالي:

الرسم التخطيطي المتعلق بمسؤوليات الدولة والمواطن



يوضح المخطط المذكور أعلاه كيف يتم تنفيذ واجبات الدولة تجاه المواطنين والمسؤولية المدنية تجاه الدولة. وينبغي على الدولة إدارة التعليم لجميع مواطنيها. ويصبح المواطنون الواعون والمتعقلون مسؤولين

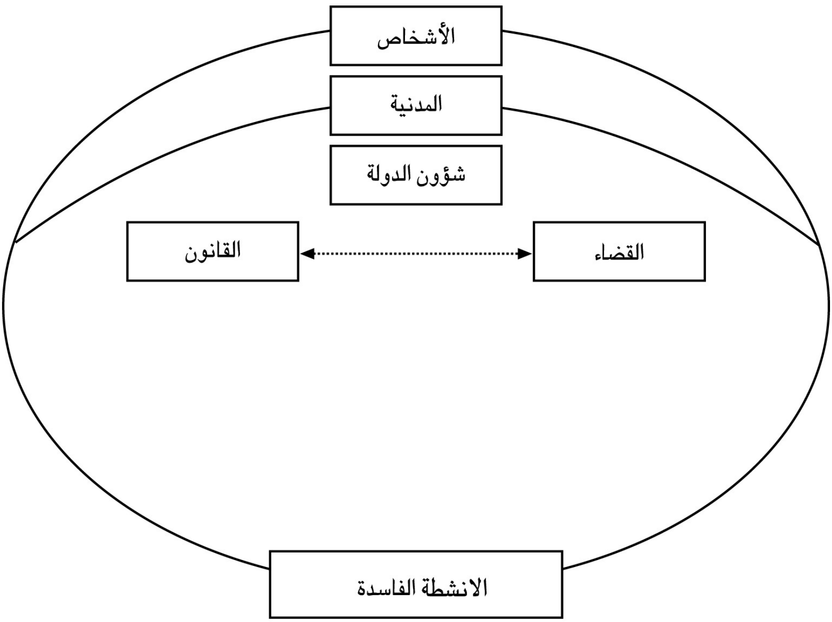
تجاه الدولة. وينبغي أن تكون الدولة فعالة في تأسيس مواطنين صالحين دون أية شروط مسبقة. وكمنتج ثانوي لهذا الاستثمار، يدعم المواطنون الصالحون التنمية الشاملة للبلاد. وينبغي الحفاظ على العلاقة الترابطية بين الدولة والمواطن.

القانون وحده لا يسيطر على الفساد

يعتقد الكثير من الناس أنه يمكن السيطرة على الفساد بالقانون، لذلك، ينبغي سن قوانين مكافحة للفساد. وهذه الذريعة صحيحة بشكل أو بآخر. لكن لا يمكن مكافحة الفساد من خلال القانون وحده. ففي حالة الفساد، يستجيب القانون للشكوى ويتم التحقيق والاستعلام عن الحالة. وترُفع القضية إلى المحكمة لمعرفة المجرم داخل نطاق معلمات العقوبة. تدرس المحكمة القضية، وتدين الشخص الفاسد، وتقر العقوبة. وأحيانًا ما تصدر حكمًا بعقوبة الإعدام في حال كان الفساد المُرتكب لا يغتفر. وترسل المحكمة رسالة للمجتمع من خلال مثل هذه القوانين بأن الأشخاص الفاسدين يُعاقبون. وعلى الرغم من أن رسالة العقوبات القانونية هذه تخلق حالة من الخوف في المجتمع، إلا أنه لا يمكن القضاء على الفساد بالكامل. ويمكن تفسير المبدأ القانوني المؤسس في فترات مختلفة بشكل كامل. ويمكن اعتبار مثل هذا المبدأ على أنه مبدأ قانوني حتمي بسبب موضوع وسبب ووقت هذا المبدأ. ومن غير الضروري أن يتم تطبيق القانون في حالته الأولية، كما أنه ليس إلزاميًا أيضًا. فالقانون لا يعد نتيجة في حد ذاته. بل وسيلة للنتيجة من السبب. وقد تكون النتيجة مبررة بواسطة القانون.

في حال كان نشاطٌ ما غير محظور بموجب القانون، يقصد الناس هذا النشاط. ويكون لهم حرية التصرف ولا يمكن للقانون أن يلزمهم. فالناس، بطبيعتهم، متحررون من أية أفعال وعاقلون وموجهون نحو التقدم. فالانسان يرغب في تجاوز نطاق سيطرة القانون. وينبغي على نظام مكافحة القانون معالجة البيئة التي ينبغي خلقها لتناسب الطبيعة البشرية.

هذا المفهوم مبين في الشكل التالي:



في الشكل أعلاه، نرى أن الأشخاص في النقطة المركزية. ويتشكل المجتمع المدني بمشاركة هؤلاء الأشخاص. المجتمع المدني مرتبط يشؤون الدولة. والهيئات القضائية مسؤولة عن تطبيق القوانين. النشاط

الفاسد يرتبط بصورة مباشرة بالشخص. ويكون الشخص المصدر الرئيسي للفساد. ولأن الأفراد والمجتمع المدني هم المصدرون للفساد، لا يمكن لقانون الدولة والهيئة القضائية السيطرة على الفساد.

ومن الناحية الأخرى، يحدد المبدأ الثابت للقانون الأفراد ووحدة المجتمعات بشكل مختلف. ويقبل القانون إشراك الأفراد في الوكالات المختلفة، وفي هذا الصدد، ينزل الشخص الطبيعي منزلة الإنسان ويشير الشخص الاعتباري إلى وكالة صغيرة أو كبيرة. وتتشكل الحكومة بواسطة المكونات الاعتبارية للأشخاص.

وفيما يتعلق بهذا المفهوم، يُعتبر القانون كالتالي:

الشخص الطبيعي	الشخص الاعتباري
يحق له فعل أي شيء باستثناء ما يحظره القانون	يُحظر من فعل أي شيء باستثناء القانون المنصوص عليه

يتمتع الشخص الطبيعي بالحرية في القيام بأي شيء فيما عدا ما هو ممنوع قانونًا، بينما تُمنع الشخصية الاعتبارية من القيام بأي شيء بخلاف ما هو مسموح قانونًا، ومن ثمّ، فإن الوكالات الصغيرة أو الكبيرة الموجودة في المجتمع المدني والحكومة وهيئاتها هي وكالات خاضعة للنظام القانوني، ويتمتع الأشخاص المقيمين في نفس البلد بالحق في

القيام بأي شيء بخلاف ما هو ممنوع قانونًا، وبصفته المصدر الأساسي المتسبب في فساد الأفراد، فلا يمكن للقانون وحده السيطرة على الأشخاص مثل الهيئات الحكومية والوحدات الاجتماعية أو أي منهما، وعندما لا يستطيع القانون السيطرة على أي من الأشخاص، فإنه لا يمكنه السيطرة على الفساد كذلك، وينمو كلًا من الشخص وطموحه وإنما يلحق الانخفاض بأنشطة الأشخاص المعنيين.

يحمل الشخص الطبيعي المواصفات البشرية العادية، أي الذكاء والحكمة والوعي وغير ذلك، ولا يمكن رؤية تلك المواصفات أو مقارنتها أو لمسها عبر القانون، ويُمكن أن يتعلم الشخص نفس تلك المواصفات مثل الذكاء والحكمة والوعي بشأن الحضارة ومكافحة الفساد ويمكن أن يتحول عن السلوك الأخلاقي، ويتمتع الشخص بالقدرة على قبول وتبني ثقافة مكافحة الفساد، وسينجح علم مكافحة الفساد في تطوير ثقافة مكافحة الفساد ويمكن للمجتمع البشري أيضًا بالتزامن مع ذلك تبني وممارسة تلك الثقافة.

جماعة الضغط

تعارض جماعة الضغط وتمارس الضغط لتصحيح السلوكيات الخاطئة التي تنفذها الحكومة والهيئات الحكومية بما يعارض مصالح الشعب، وبطريقة أخرى، جماعة الضغط هي جماعة من الأشخاص تجمعهم مصالح مشتركة، وتُنظم تلك الجماعات وتروج لمصالحها، وقد يُنظم هؤلاء الأشخاص في جماعات صغيرة أو كبيرة، وتعمل بعض جماعات الضغط لمصالح الشعب وبعضها لصالح الأعمال الحكومية المهمة، ونناقش في هذا الموضوع فكرة جماعات الضغط التي تعمل جاهدةً لرفاهية هذا البلد وشعبه بالكامل.

وتلعب أي جماعة ضغط دورًا حيويًا في تقوية النظام الديموقراطي في البلاد، وفي الدول الديموقراطية، تعمل جماعات الضغط بنشاط وبتدابير إبداعية، وبذلك، يُفهم أن جماعات الضغط ضرورية لممارسة الديموقراطية بنجاح، وتُشكل جماعات الضغط حسب مستوى وعي الشعب في البلاد المعنية، وكلما زاد تقدم المجتمع، كلما ظهرت جماعات الضغط وتزداد أدوراهم ومسؤولياتهم، وتتمثل أحد الجوانب الإيجابية للديموقراطية في تكوين جمعات ضغط إيثارية وإبداعية.

تعمل الجماعات المهنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والدينية واللغوية والعرقية والديموقراطية بشكل مباشر أو غير مباشر في المجتمع، وتتميز تلك الجماعات بمصالح وأهداف مختلفة، حيث

يمارسون الضغط على الحكومة أو الهيئات الحكومية وفقًا لأهدافهم السياسية، وتُعرف تلك الجماعات بصفتها جماعات ضغط، ونركز هنا على أحد أنواع جماعات الضغط التي تتنقل لتؤسس نظامًا سياسيًا للسيطرة على الفساد.

يمكن لجماعات الضغط التي تتمتع بسياسات إيجابية وإبداعية وتعمل بناءً على تلك السياسات على تعزيز فكرة الديموقراطية المثالية.

ويمكن تصنيف جماعات الضغط تبعًا للأنواع التالية:

1- البنَّاءة

2- الهدّامة

1- البنَّاءة

لتطوير جماعات الضغط البنَّاءة، يشترك الأشخاص ذوي الضمير طواعيةً لتكوين جماعة، وعند تكوينها، تتخذ تلك الجماعة خطة عمل واضحة تشمل سياسات تلك الجماعة وأهدافها وأنشطتها، وتُنفذ تلك الخطة حسب الأصول، وبعد ذلك، تصبح جماعة الضغط البنَّاءة مفيدة للشعب والأمة.

2- الهدّامة

جماعات الضغط الهدّامة هي جماعات مُحرّضة للتمرّد في الدول النامية، وهي جماعات مسؤول عن تمويلها وترويجها أشخاص آخرون،

وهي جماعات منظمة ذات كسب مالي، وبطريقة أخرى، تستخدم الأحزاب السياسية تلك الأنواع من جماعات الضغط لتحقيق أغراضها، وتتنقل تلك الجماعات داخليا وخارجيًا أو أي منهما، ويمكن لجماعات الضغط أن تلحق الضرر بالشعب والدولة.

ومن بين جماعتين الضغط الموضحين أعلاه، فإن جماعة الضغط البنًاءة هي ما يلزمنا، وتُقسم جماعات الضغط البنًاءة إلى ثلاثة أقسام كما يلي:

أ- جماعة المستهلكين

ب- جماعة المصالح

ج- الجماعة السياسية

أ- جماعة المستهلكين

تعمل جماعة المستهلكين على قطاعين:

1) توريد السلع الأساسية.

2) إعداد التطوير والبنية التحتية.

ب- جماعة المصالح

تهتم جماعة المصالح بما يلي:

1) رفاهية الأطفال

2) خدمات كبار السن

3) رفاهية النساء

4) رفاهية المعاقين

5) حماية العرق والثقافة والدين

6) حماية الأجناس وما إلى ذلك.

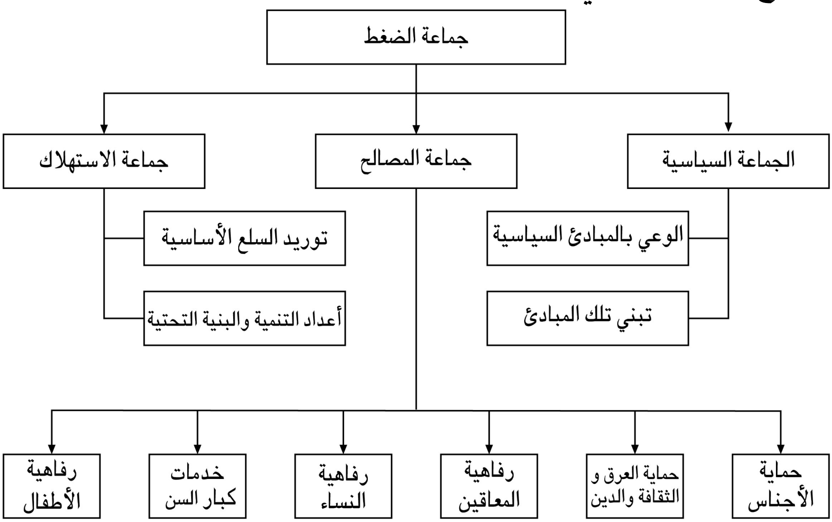
ج- الجماعة السياسية

تتمثل الأدوار السياسية للجماعة السياسية فيما يلي:

1) ترويج المبادئ السياسية والوعي بها

2) خلق بيئة لتبني تلك المبادئ السياسية.

يوضح المخطط التالي تصنيف جماعات الضغط الموضحة أعلاه.

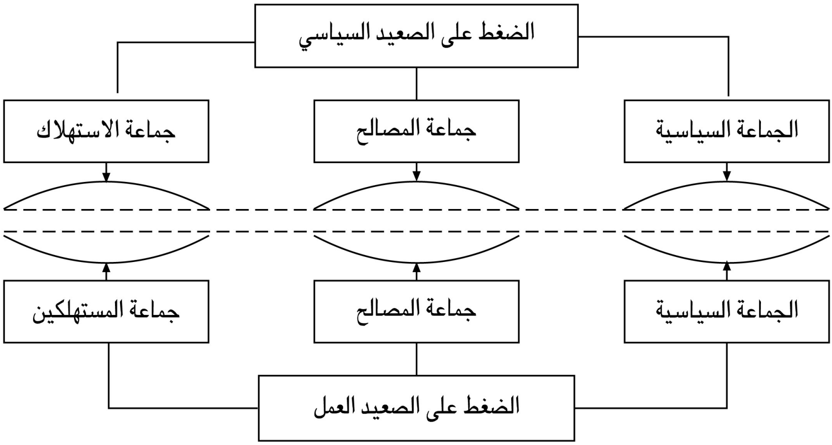


ويمكننا، من خلال الشكل أعلاه، أن نعرف مجالات الأنواع الثلاثة من جماعات الضغط، ويمكننا دراسة تلك المجالات بالمقارنة، وبهذه

الطريقة، يمكن استدامة النظام الديموقراطي من خلال تشكيل جماعات الضغط.

تمارس جماعات الضغط الضغوطات بشأن القرار على كل من الصعيدين السياسي واتخاذ القرار، كما يمكنهم السيطرة على السلطات من خلال ممارسة هذا الضغط.

ويحدد الشكل التال كيف يمكن لجماعات الضغط السيطرة على الوكالات المعنية من حيث الاستبداد.



يجب أن تستند طريقة وإجراءات عمل جماعات الضغط إلى القوانين واللوائح الحالية للدولة، وتحدد جماعات الضغط مجالات ومعايير عملهم وفقًا للسياسية والاستراتيجية الحكومية، ويمكن لجماعة الضغط الواحدة وضع معاييرها / منهجيتها وفقًا للتغير الوقت والوضع في الدولة، ويجب أن تكون تلك الجماعات يقظة، تُعد جماعات الضغط الإيجابية والبنّاءة أمرًا جيدًا ويريد الأشخاص المشتركين فيها خلق تلك الجماعات والترويج

لأنفسهم، وعند تشكيل هذا النوع من جماعات الضغط، يمكن تحقيق الرفاهية الديموقراطية بسهولة.

في حال خضعت تلك الجماعات لتأثير سياسي معاكس، تضعف تلك الجماعات، كما أن اختراق المصالح الأجنبية في تلك الجماعات يلحق الضرر بكلٍ من الشعب والدولة. وتخضع معلومات تلك الجماعات وسياساتها وخطط عملها وأنشطتها إلى تدقيق وتوجيه وسيطرة القانون الخاص بالدولة، ويجب أن تعمل تلك الجماعات لصالح الشعب والدولة، وتُوضع القوانين الخاصة لتشغيل تلك الجماعات، وتُعد الأحكام القانونية من هذا النوع ضرورية حيث تنشر الوعي بين الناس، وفي نفس الوقت، يجب أن تخلق الدولة بيئة لتطوير جماعات الضغط الذكية، وهكذا فقط تأتي مرحلة عدم التساهل مع الفساد.

الدولة والأحزاب السياسية

الدولة والأحزاب السياسية هي وكالات مختلفة، وتختلف وظيفة تلك الوكالات ودورها ومسؤوليتها وحقوقها تبعًا لذلك. في حين أن مجالات تلك الوكالات هي نفسها، ويؤثر الحزب السياسي على الدولة من خلال فرض قوتها على شؤون الدولة، وعلى الرغم من أن الدولة هي منظمة قوية، تتحمل الأحزاب مسؤولية إدارية في الدولة، مما يعني أن الأحزاب السياسية تلعب دورًا خاصًا في التعامل مع شؤون الدولة في البلاد، وبناءً على وجهة النظر تلك، يتضح اختلاف كلًا من الدولة والحزب السياسي على الرغم من تشابه أدوارهم.

وبصفتها منظمة قوية، تتمتع الدولة بأحقية أكبر على الأحزاب السياسية، ومن حيث الأحقية، تُعتبر الأحزاب السياسية أضعف من الدولة، ومن ناحية أخرى، تتمتع الأحزاب السياسية بالقدرة على تقوية أو إضعاف قوة الدولة، ويجب دراسة هذين العنصرين بالتزامن، ومن تلك الزاوية، تختلف طبيعة الدولة والأحزاب السياسية بعض الشيء.

لنناقش الآن طبيعة الدولة والأحزاب السياسية والعناصر الأساسية لكلاهما:

الدولة:

1- الدولة هي مجتمع طبيعي.

2- تُلقب الدولة بالمجتمع السياسي.

3- أُسست الدولة لتطوير الإنسان ورفاهيته.

4- يمكن أن تكون الدولة صغيرة أو كبيرة.

5- تستخدم قوة قانونية.

6- تُعد كلًا من السكان والموقع الجغرافي والحكومة والسيادة أربعة عناصر للدولة.

الحزب السياسي:

1- الحزب السياسي هو مجتمع طبيعي.

2- يُلقب الحزب السياسي بالمجتمع السياسي.

3- أُسس الحزب السياسي لتطوير الإنسان ورفاهيته.

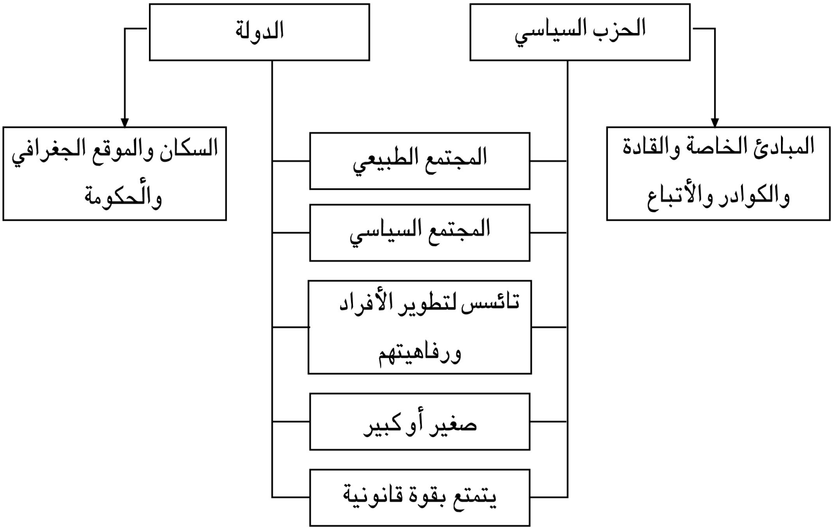
4- يمكن أن يكون الحزب السياسي صغيرًا أو كبيرًا.

5- يمارس الحزب السياسي قوة قانونية.

6- تُعد كلًا من المبادئ الخاصة والقادة والكوادر والأتباع أربعة عناصر للدولة.

تتشابه طبيعة وعناصر كلًا من الدولة والأحزاب السياسية، بينما تختلف عناصرهما فقط، ولهذا السبب أيضًا، يُقيم كلًا من الدولة والأحزاب السياسية بالتساوي.

لنتصور طبيعة وعناصر كلٍ منهما في الشكل التالي:



يوضح الشكل أعلاه العناصر الطبيعية والأساسية لكلٍ من الدولة والأحزاب السياسية، وأُجريت مناقشة حول الدولة والأحزاب السياسية في أقسام أخرى، ولكن من الضروري دراسة الأحزاب السياسية فيما يتعلق بعلم مكافحة الفساد، وعليه، تتمثل أهمية العناصر الأربعة (أي المبادئ الخاصة والقادة والكوادر والأتباع) الخاصة بالحزب السياسي في دراسة نُوقشت كما يلي.

الحزب السياسي:

في هذا القسم نناقش أهمية العناصر الأربعة للحزب السياسي، ولاستقرار الحزب السياسي، فإنه يحتاج للعناصر الأربعة التالية:

أ- المبادئ الخاصة بالحزب

ب- قادة إدارة هذا الحزب.

ج- كوادر إدارة هذا الحزب.

د- أتباع لدعم هذا الحزب.

ومن بين تلك العناصر الأربعة، في حال كان أحد تلك العناصر معيبًا، لا يمكن لهذا الحزب العمل بسلاسة، ويمكن للحزب السياسي النجاح فقط في حال قوة العناصر الأربعة.

أ- المبادئ الخاصة بالحزب

يُشكل الحزب السياسي في أحد الدول بمبادئ خاصة، وتُشكل الأحزاب الأساسية في العالم بمختلف المبادئ، وتعمل هذه الأحزاب بديموقراطية سواء كان بشكلها القديم أو الحديث، وتحت ظل الديموقراطية الحديثة، يمكن أن تكون الأحزاب برلمانية أو اجتماعية أو شيوعية أو راديكالية وما إلى ذلك، وتخضع كافة الأحزاب السياسية إلى الفلسفيات السياسية المحددة، ولا يمكنها الانحراف عن فلسفياتهم.

ب- القادة لإدارة الحزب:

يُعد القادة الذين يديرون الحزب السياسي هم روّاد الفلسفة السياسية التي توجّه الحزب، ويجب أن يكون القادة ملتزمين وزاهدين وغير أنانيين ويتحلون بالأخلاق والفضيلة، وفي حال كان القادة غير أخلاقيين أو أنانيين أو فاسدين، فإنهم يلحقون الضرر بالحزب وبأنفسهم، وتخفق

الدولة عندما لا يكون لقادتها أي تأثير، وتتعلق فضيلة القادة بنقاء الحزب، ويُعتبر الحزب السياسي قويًا عند إدارته من قِبل القادة المتحلين بالفضيلة.

ج- الكوادر لإدارة الحزب:

لكوادر الحزب السياسي أهمية بالغة، وتُعتبر الكوادر عنصرًا أساسيًا في الحزب السياسي، فهي أحد الأساسات. وتتسبب أنشطة الكوادر في تقوية الحزب، وتُعد الكوادر من ضمن أتباع حزب معين، وهم يعملون بنشاط على تقوية وترويج الحزب، وكما أن الأجهزة ضرورية لتشغيل جسم الإنسان بسلاسة، فإن الكوادر ضرورية لإدارة الحزب بطريقة مثالية، وفي حال أصبحت الكوادر أنانية أو فاسدة ومنتهزة للفرص، فإنهم يلحقون الضرر بالحزب، ويجب أن تكون الكوادر السياسية متخصصة وأمينة وملتزمة وتتحلى بالخلق والفضيلة.

د- الأتباع لدعم الحزب

الأتباع هم أولئك الذين يكرسون أنفسهم لمبادئهم السياسية، وإنهم يعملون على توسيع وتطوير حزب سياسي بعينه، ويعمل أتباع الحزب على نشر وتوضيح مبادئ الحزب بين الناس، ويعززون هيبة الحزب ويثقون في

قادته وكوادره، وفي حال لم يكن للحزب أتباع، فإنه لن يحصل على أصوات الناس. وبالإضافة إلى المبادئ والقادة والكوادر، يجب أن يكون للحزب السياسي أتباع، ولن يكتسب الحزب السلطة إلا بدعم جماهيري.

نُوقشت أربعة عناصر أساسية لتطوير الأحزاب السياسية في الدول حيث يضعف استقرار الأحزاب السياسية في تلك الدول، ويعيق هذا الضعف ازدهار الدولة وشعبها، وعلى الأحزاب السياسية تنفيذ المبادئ المذكورة أعلاه.

ويُعتبر الضعف السياسي السبب الرئيسي لمعاناة الدول النامية، وتُعد الأحزاب السياسية هي نفسها العوامل التي تتسبب في الضعف السياسي. ونناقش الآن ضعف الأحزاب السياسية في تطور الدول.

أ- الجانب النظري للحزب السياسي:

في الدول النامية، تعمل الأحزاب السياسية على معيارين، مما يعني أنها تخضع لمبدأ وتصرف وسلوك واحد ولكنها تتصرف بعكس ذلك تمامًا، فهم لا ينفذون مبادئهم ويعطون أهمية أكبر لقوة الدولة أكثر من مبادئهم الإرشادية، وبهذا الاختيار، فإنهم يتجهون للأشخاص الذين قاموا بإعداد بيان على أساس مبدئهم التوجيهي ولكن عندما يتعلق بالأمر بالسلطة، فإنهم يكاد يلتزمون بعهدهم، وبما أن الأحزاب السياسية ضليعة في التظاهر والاحتيال والخديعة، فإنهم معرضين للانكشاف من قبل الشعب،

وما لم تُتبع آلية صارمة، ستتعرض الأحزاب للكثير من الفوضى، وتصبح أنشطتهم مخالفة لروح مكافحة الفساد.

ب- مسؤولية القادة السياسيين:

يساعد حسن سلوك قادة الأحزاب السياسية في تقوية الأحزاب، ولكن عمومًا، في الدول النامية، يشترك القادة في السياسة للاستيلاء على سلطة الدولة، وعند فساد القادة، يصبح الحزب بدوره فاسدًا، ولا يمكن للقادة المهتمين بالسطلة أن يصبحوا رجال دولة، وما لم يصبح القائد رجل دولة، فلا يمكن أن يساهم في ازدهار الدولة والشعب، ويعمل القادة الفاسدون بصفتهم عملاء أجانب ولا يمكنهم العمل لرفاهية الدولة وشعبها.

ج- مسؤولية الكوادر السياسية:

تلعب مسؤولية الكوادر دورًا حيويًا في الحزب السياسي، في الدول النامية، لا يمكن للعاطلين إدارة أية أعمال تجارية، ويشتركون في الحياة السياسية ويصبحون كوادرًا لحزب بعينه، ويؤكدون على علاقتهم بالقادة فضلًا عن الفلسفة السياسية، وهم ينضمون للحزب طواعيةً أو بدفعهم بعض المبالغ ويحصلون على رواتب أسبوعية أو شهرية من الحزب إن كان يدفعون أجورًا لكوادرهم، ويتمثل دور الكوادر في جذب الشعب لحزبهم، كما يروجون للحزب عبر محاولة إقناع عامة الناس، ويتمتع

الكوادر بدور مهم للغاية أثناء الانتخابات، فهم يشاركون في فوز مرشحهم، ولهذا الغرض، فهم يقنعون المصوتين أو يجذبونهم أو يؤثرون عليهم أو يهددونهم أو ينفقون الأموال لشراء الأصوات، وفي هذا الوقت، لا يتبع أي من الكوادر الفلسفة السياسية والسياسة والأخلاق، وإنما يكمن هدفهم الوحيد في كيفية خداع المرشح المنافس، ويكون لديهم نية واحدة، أي الفوز في الانتخابات، وهو في الحقيقة مخالف لمحتوى ومضمون الثقافة السياسية.

د- مسؤولية الأتباع السياسيين:

الأتباع السياسيون هم من عامة الناس، وهم ينجذبون للفلسفة السياسية والقادة والكوادر وتأكيداتهم، ولكن في الدول النامية، يتأرجح الأتباع السياسيون من ناحية لأخرى، ويغيرون سلوكهم وفقًا لعلاقتهم بالقادة والكوادر وتأثير المال، وهي ممارسة غير عادلة باسم الديموقراطية.

ناقشنا في القسم أعلاه وضع الأطراف السياسية في الدول النامية، ونأخذ الآن في الاعتبار كيفية إصلاح هذا الوضع، ويجب أن تعمل الأطراف السياسية بسلاسة على أساس العناصر الأربعة الرئيسية، وعلينا أن نروج لهذه الآلية لإدارة الأحزاب بالتوافق مع تلك العناصر.

وتتواجد الأحزاب السياسية فقط في الأنظمة الديموقراطية متعددة الأحزاب، وقد ينطوي النظام على واحد أو أكثر من الأحزاب السياسية، والقليل من الدول مارست النظام أحادي الحزب، بينما مارست عدد من

الدول النظام متعدد الأحزاب، ويوجد عدد قليل من الأحزاب في الدول المتقدمة، ولكن يوجد عدد كبير منها في الدول النامية، ويوجد العديد من الأحزاب السياسية في الدول الضعيفة على المستوى الاقتصادي والسياسي، مما يعني تباطؤ النمو الاقتصادي والضعف السياسي في تلك الدول، والسبب وراء ذلك يكمن في إهمال الفلسفة السياسية للأحزاب.

ويجب أن يوفر هيكل الدولة السياسات التالية للسيطرة على الأحزاب السياسية.

1- يجب أن تكون الأحزاب السياسية موجهة للخدمة.

2- عدم ابتزاز من أي حزب سياسي.

3- يجب أن تكون المعاملات المالية وملكية القادة والكوادر شفافة ومعروفة.

4- عدم التأثر أو التدخل من الدول الأخرى.

5- سياسة الباب الواحد في الدعم المالي.

6- شفافية مصروفات الانتخابات.

7- توفير لجنة الحسم في الانتخابات.

8- توفير نظام انتخابي.

9- عدم التدخل السياسي في البيروقراطية.

10- أحكام قانونية لمعاقبة القادة والكوادر.

1- يجب أن تكون الأحزاب السياسية موجهة للخدمات:

من الضروري تطوير الشعور بالخدمات والرفاهية لدى قادة وكوادر الأحزاب السياسية، وكذلك يحتاجون لممارسة الحياة السياسية بهذا الشعور، وفي الواقع، يهدف الحزب السياسي إلى خدمة الدولة والشعب وينعكس الهدف النبيل في سلوك القادة والكوادر.

2- عدم الابتزاز من الحزب السياسي:

يجب ألّا تستجدي الأحزاب السياسية المال من رجال الأعمال وغيرهم، وتتلقى الأحزاب في الدول المتقدمة تبرعات من هؤلاء الأشخاص ويجب أن تكون تحت السيطرة، بينما في الدول النامية، تستجدي الأحزاب السياسية وكوادرها المال من خلال تهديد رجال الأعمال وروّاد الأعمال وما إلى ذلك، ويجب أن يُحظر استجداء الأحزاب السياسية للمال، وهو يستجدون المال نظير مصروفات الانتخابات، ويجب أن يخضع ذلك للسيطرة، ويجب كبح جماح الأحزاب التي تسحب من خزائن الدولة للحصول على المركبات والهواتف والمواد الإعلانية.

3- يجب أن تكون المعاملات المالية وملكية القادة والكوادر شفافة ومعروفة:

يجب أن يقدم قادة الحزب السياسي وكوادره بيان ملكية للدولة، ولا يُعتبر قادة الأحزاب السياسية وكوادرها متطوعين، لذا يجب أن يكون دخلهم شفافًا.

4- عدم التأثر أو التدخل من الدول الأخرى:

قد تتدخل بعض الدول الأجنبية أو المنظمات العالمية في الشؤون الداخلية للدولة، فهم يستخدمون وكالاتهم ووكلائهم للتغيير السياسي والديني والتحول الثقافي لتلك الدولة، ويجب أن يتوقف هذا النشاط.

5- سياسة الباب الواحد في الدعم المالي:

تقدم الدول الأجنبية والمنظمات الدولية غير الحكومية دعمًا ماديًا وماليًا للدولة أو منظمة معينة فيها، ويُقدم هذا النوع من الدعم من خلال سياسة الباب الواحد.

6- شفافية مصروفات الانتخابات:

يجب أن تكون هناك أحكامًا خاصة لتكون مصروفات انتخابات الأحزاب السياسية شفافة.

7- توفير لجنة الحسم في الانتخابات:

بسبب عجز نظام الإشراف في الانتخابات، فإن عدد الأحزاب السياسية كبير في الدول النامية، وللسيطرة على هذا العدد الكبير من الأحزاب السياسية، يجب أن يتوفر نظام حسم وإشراف، وفي هذا النظام، لا يُسمح للحزب الذي يحصل على أقل من 5% من الأصوات بالمشاركة في الانتخابات القادمة، ويعمل هذا النظام على تقليل عدد الأحزاب ويمنح المصداقية للنظام السياسي.

8- توفير نظام انتخابي:

يجب تحليل المستويات التعليمية والاقتصادية أثناء تحديد النظام الانتخابي، وتنتشر الأنظمة الانتخابية المباشرة وغير المباشرة في مختلف الدول، ولممارسة حق الانتخاب، يجب أن يكون كافة الشعب (على الأقل 90%) منه واعيين سياسيًا، وإلا سيؤثر حق الانتخاب بشكل عكسي على النظام الانتخابي المحايد.

9- عدم التدخل السياسي في البيروقراطية:

يجب أن تكون بيروقراطية الدولية خالية من التدخل السياسي، ولا يمكن أن تكون الديموقراطية مستقرة وناجحة في دولة يوجد بها تدخل سياسي في الجيش أو الشرطة أو الخدمات المدنية بها، وعليه، يجب أن تكون البيروقراطية بعيدة كل البعد عن التدخل السياسي.

10- أحكام قانونية لمعاقبة القادة والكوادر:

تطور الكثير من الدول اتجاهًا لعقاب القادة والكوادر السياسية في حال ارتكابهم الجرائم، ويجب أن يكون هناك قوانين صارمة لعقابهم في حال كانوا مشتركين في أي تصرف غير قانوني أو فساد، ويجب أن يُنفذ حكم القانون والعدالة والمحكمة.

وكما ناقشنا أعلاه، يجب أن تضع الدولة سياسة للسيطرة على الأحزاب السياسية من خلال استيعاب الحقائق المذكورة أعلاه، وبدون شك، فإن الأحزاب هي مؤسسات معنية بإدارة شؤون الدولة، ولكن يجب أن تضعهم شؤون الدولة على المسار الصحيح، ويجب ألّا تتنازع الأحزاب والدولة فيما يتعلق بدورها أو مسؤوليتها، ويجب أن تُنفذ تلك الأدوار دون تدخل في حقوق وواجبات الأحزاب الأخرى.

مدونة أخلاق الطرف السياسي:

تحدد مدونة الأخلاق القواعد واللوائح الموضوعة لجعل الشعب والمنظمات يتصرفون ضمن السلوكيات الجيدة، ووُضعت مدونة الأخلاق للتحكم وإدارة المجموعة والمنظمة المستهدفة بطريقة منظمة، ويلزم أن تظل الأحزاب السياسية ضمن مجال الأخلاق، ويجب أن تكون مدونة أخلاق الأحزاب السياسية متوافقة مع الوضع الحالي، سواء في الدول النامية أو المتقدمة، يجب أن تُسن مدونة الأخلاق للأحزاب السياسية، وقد وضعت العديد من الدول تلك المدونة، ولكنها هشّة في الدول النامية

وذلك بسبب ضعف القواعد واللوائح كما تعمل الأحزاب السياسية بشكل تعسفي.

وتسخر الأحزاب السياسية في الدول النامية من مفهوم الحكم الرشيد، فإنهم يهملون القانون ويتخذون القرارات بما يكون في صالح حزبهم وقادتهم وكوادرهم، ويدافعون عن التصرفات غير القانونية تحت اسم القرارات السياسية، وللسيطرة على هذا النوع من السلوك، يجب أن تُسن مدونة أخلاق للأحزاب السياسية وتُنفذ بصرامة.

القومية:

يجب أن تتخذ الأحزاب السياسية موقفًا قوميًا، والحزب السياسي مسؤولًا أمام كلٍ من الدولة والشعب، كما أن الأحزاب السياسية هي المسؤولة عن إدارة شؤون الدولة، وعليهم أن يكرسوا أنفسهم للدولة. وينبغي أن تكون الأحزاب السياسية أحزابًا أممية، وفي حال انحرافهم عن الأممية، فإنهم بذلك يخدعون البلاد والشعب، ويمكن اتباع الفلسفة السياسية من أي دولة أجنبية، ولكن يجب ألّا يكون لهم صلة غير قانونية بتلك البلاد، وتتحمل تلك الأحزاب المسؤولية أمام كلٍ من الدولة والشعب الموجودين فيه، وهو مبدأ شامل للأحزاب السياسية.

يمكن أن تكون حكومة الائتلاف حكومة غير رشيدة:

في حال لم يحظى أي حزب سياسي بالأغلبية في المجلس التشريعي، قد يشكل أكثر من حزب حكومة ائتلاف، وغالبًا ما تُشكّل هذه الحكومة في الدول النامية بشكل عام، وفي تلك الحالة، تصبح الحكومة غير مستقرة، وتركز الأحزاب السياسية في الحكومة على إطالة فترة ولاية الحكومة فضلًا عن العمل على رفاهية الشعب والبلاد، وعليه، يعاني شعب هذه البلاد ماديًا، وتلحق حكومة الائتلاف الضرر بالبلد وشعبه، وتكون أعداد الأحزاب السياسية قليلة.

لا مستقبل لحزب يستند إلى التمرّد:

لا يتمتع الحزب السياسي المستند إلى التمرد بمستقبل مشرق، ولا يمكن لتلك الأحزاب العمل على رفاهية الدولة وشعبها، ويبدأ التمرّد في وقت اضطراب الشعب وعدم رضاه عمّا هو متجذّر في المجتمع، كما لا يمكن للحزب السياسي الناشئ عن التمرّد العمل على رفاهية الدولة والشعب.

الجانب الديكتاتوري للحزب السياسي:

تتميز الأحزاب السياسية الداخلية بطبيعة دكتاتورية، ولكن هذه الدكتاتورية لا تظهر جليًا على السطح، وفي الدول النامية، تُعرف دكتاتورية الأحزاب السياسية أيضًا في العالم الخارجي، وعليه، فإنها لا تُعرف بين الناس، وهو مبدأ طبيعي، وتمارس الأحزاب السياسية في

الدول النامية الدكتاتورية الشديدة، وهو ما يعارض نظام الحزب، ويجب أن تسنّ الدولة أحكامًا قانونية كافية للسيطرة على الاتجاه الدكتاتوري للحزب، ويجب أن تضم شؤون الدولة سياسات وقوانين واضحة لإدارة الأحزاب السياسية بسلاسة وبروح ديموقراطية.

اختيار المسؤولين التنفيذيين:

ينبغي ألّا يتم اختيار المسؤولين التنفيذيين بناءً على المصالح الشخصية، وفي الدول النامية، تُهمل كلًا من المؤهلات والخبرات والتخصصات والكفاءات عند اختيار مرشّحي المناصب التنفيذية، بينما يكون الأقرباء أو أصحاب التأييد الأعمى للقادة والخاضعين وغير المتعلمين هم الأقرب للقادة، وينبغي ألّا تنتشر مثل هذه المواقف في شؤون الدولة، ويشكل هذا النظام ثقافة البلاد وشعبها.

الفرق بين الدولة والحزب السياسي:

تختلف الدولة عن الحزب السياسي اختلافًا كبيرًا، حيث تعمل الأحزاب السياسية وتشرك نفسها في إدارة شؤون الدولة، بينما تتمتع الدولة بمبادئ معينة لا تتمتع بها الأحزاب السياسية، ويتشابه كلاهما ظاهريًا، ولكنهما يختلفان واقعيًا، وتتشابه مبادئهم الداخلية في حال اتباعنا لمبدأ السلطة السياسية، وتتمتع الدولة والأحزاب السياسية بالمبدأ الداخلي نفسه فقط في بعض البلاد، وأحرزت الدول التي تتمتع فيها الدولة والأحزاب

السياسية بنفس المبادئ الداخلية تقدمًا مبهرًا، وبالعكس، لم تتقدم البلاد التي لا تختلف فيها الدولة والأحزاب السياسية من حيث المبدأ الداخلي، وتحتاج تلك البلاد للإصلاح، ويكون هذا الإصلاح وفق ما يلي:

1- الاستقرار السياسي.

2- ازدهار الدولة.

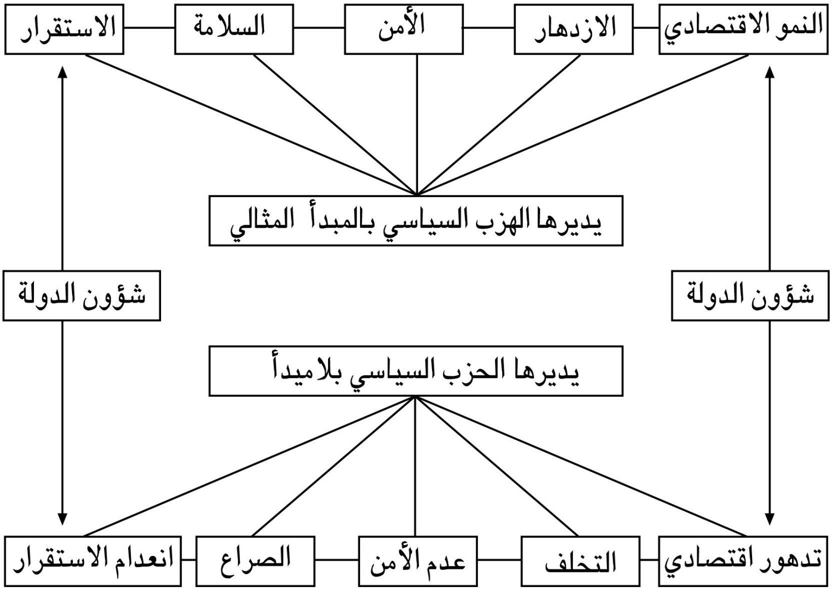
3- الحفاظ على السلام والأمن.

4- أمن الأمة والشعب.

5- النمو الاقتصادي للبلاد والشعب.

العناصر الخمسة التي ذكرناها أعلاه هي العناصر الأساسية للأحزاب السياسية، ولكن يتسبب ضعف أداء الأحزاب السياسية في الدول النامية إلى تجاهل تلك العناصر.

والآن، لنرى تلك العناصر مُوضحة في الشكل أدناه.



نفهم من الشكل أعلاه أنه على الرغم من وجود نفس المبادئ، فإن تخلف الأحزاب السياسية عن مبادئها يتسبب في عمل آلية الدولة بشكل عكسي، كما أن الطريقة التي تتشكل بها الأحزاب السياسية هي الشغل الشاغل لمكافحة الفساد، ويجب أن يُوضع نظامًا حيث تدير الأحزاب شؤون الدولة استنادً إلى مبادئ الدولة، ولهذا السبب، يجب أن تخضع الأحزاب السياسية للقانون وتكون هناك ثقافة محددة لإدارة تلك الأحزاب استنادًا إلى الأحكام القانونية، فمن الضروري أن تُدار تلك الأحزاب استنادًا إلى مبادئ الدولة، كما لا يمكن للدول النامية تحقيق التقدم لوقت طويل، ويلزم تأسيس أحزاب سياسية أممية غير فاسدة وملتزمة تحترم القانون.

وفي حال كان عدد الأحزاب السياسية كبيرًا، يعاني شعب هذا البلد من الفقر أكثر والاستغلال، كما أن شعب البلاد التي بها عدد كبير من الأحزاب السياسية هم فقراء وغير متطورين، كما يعانون من عدم الاستقرار السياسي.

يمكن لأي نظام سياسي حكم البلاد، ولكن إن كانت الأحزاب السياسية مبنية على الأفراد، فلن يكون هذا النظام مستقرًا، وعليه، يجب أن تُسن سياسة للسيطرة على الأحزاب، ويجب أن تستمر الأحزاب المستندة إلى المبادئ فقط.

الحزب السياسي:

يُقسم الحزب السياسي إلى فئتين: أولًا، القادة، وثانيًا: الكوادر، وتُعتبر هاتين الفئتين هم مرشحو السلطة في الدولة، ويرقى الكوادر ليصبحوا قادة، وعندما يصبحوا قادة، فإنهم يتمتعون بالوصول للسلطة، ويتنافس كلًا من القادة والكوادر على السلطة، وبسبب الرغبة في تلك السلطة، تظهر مختلف الانقسامات في الحزب، وعند نشؤ تلك الانقسامات، تصبح تلك الانقسامات طبيعية ويزداد عدد الأحزاب، وهذا هو الجزء الأسوأ في أي حزب سياسي، حيث أصبحت الأحزاب السياسية لعنة في الدول النامية حيث يمارسون السياسة لأجل السلطة لا لتقديم الخدمات للشعب.

جوانب التحسين:

تُقسم القادة السياسية إلى فئتين، تخطط الفئة الأولى وتضع السياسات وفقًا لفلسفتهم وتوجّه الآخرين لتنفيذ تلك السياسة، وتتجه الفئة الثانية للعامة مع توجيهات لدعم الفئة الأولى والمشاركين في الانتخابات وتصل حتى سلطة الدولة، مما يعني أنه في تأسس الحزب السياسي عبر هاتين الفئتين أي أحدهما تهتم بالسلطة أما الأخرى فلا تهتم بها، يمكن التحكم بهذا الاتجاه المنقسم للأحزاب، وفي تلك الحالة، يقيم القادة غير المنضمين للسلطة أداء القادة المنضمين للسلطة، فإنه يروج للتحقق والموازنة بين السلطة والحزب حتى تعمل بسلاسة وفعالية، ويمكن أن تُفهم تلك المبادئ كما يلي.

إن النظام الذي لا يشمل صانعي السياسات وأنصار المبادئ السياسية في السلطة يجعل الحزب موجها للخدمة، وعند توقف القادة في السعي للوصول للسلطة في الدولة، يمكن التحكم في المصلحة الذاتية واستبداد القادة في اتخاذ القرار، وفي حال اتخاذ القادة قرارًا مخالفًا لمصلحة الحزب وشؤون الدولة، فإنهم سيُسحبون من قيادة السلطة، وهذا يحسّن من سمعة الحزب وينمي الشعور بالخدمة الموجهة.

سياسة تعليم مكافحة الفساد

الإنسان هو كائن اجتماعي، وهي حقيقة مثبتة عالميًا، وعلينا أن نأخذ في الاعتبار أنها حقيقة واضحة المعالم، ويختلف الإنسان وغيره من

الكائنات بالطبيعة، ونرى أن الإنسان يُعامل معاملة الحيوانات في العديد من الدول النامية، ويُعد التعليم هو مقياس التفريق بين الإنسان والحيوان، وتُعد المعرفة هي العامل المفرّق بين الإنسان والحيوان وهذا هو السبب الأساسي وراء أهمية التعليم.

تطورت سياسة التعليم تماشيًا مع خلق الإنسان، وكان لتلك السياسة دورها قبل اختراع الحروف، ولذلك يمكننا فهم وجود صلة قوية بين الثقافة والتحضر والمعرفة الروحية في تاريخ التطور البشري، ولا يمكن رؤية هذا النوع من المجتمع في كافة الأماكن والأوقات، ونرى أن الوضع الأنسب لرفاهية الإنسان قد ساد في مختلف المجتمعات والأزمنة.

وقبل اكتشاف نظام الكتابة أو الطباعة، كانت المعرفة تنقل من أحد الأشخاص للآخر شفهيًا، وبعد تطور نظام الكتابة والطباعة، بدأ تسجيل المعارف والخبرات الإنسانية، وكانت بداية تاريخ التعليم بالكلام أو الفعل، وتكمن أهمية النظام التعليمي الحديث في الكلام والفعل.

ويمكن وصف المجتمع بأنه صالح في حال تطوير التعليم الصالح أو الأخلاقي، ويمكن ضمان تطور المجتمع في حال تنفيذ سياسية التعليم، وعلى الجميع المساهمة في تطوير المجتمع.

يمكن اختبار إمكانات الشخص على أساس التعليم، وتستند طبيعة الإمكانات على نوع التعليم الذي يتلقاه شخص ما، وعليه؛ يجب أن يكون التعليم الجيد متاحًا في المجتمع.

تخطط الدول النامية والمتقدمة لسياسية التعليم وتعطيها الأولوية، ولكن لم تنجح سياسة التعليم في العديد من الدول النامية، وتحذر النواقص في سياسة التعليم من نشوب الصراع والاضطراب والفساد وكذلك الإرهاب، وقد يقع المجتمع في العديد من المشكلات بسبب عدم وضع الدولة نظامًا تعليميًا يناسب رفاهية الإنسان، ولا يمكن أن يكون المجتمع مُدارًا جيدًا إلا عندما تكون سياسة التعليم سياسة صحيحة.

يُعد الفساد مشكلةً تتحدى كافة فصائل المجتمع الحديث، ولكبح جماح هذا الفساد، سواء كان على صعيد صغير أو كبير أو على المستوى الشخصي أو المؤسسي، فإننا يجب أن نرجع للتعليم، ويعد توفير التعليم الجيد لكبح جماح السلوك الفاسد ضروريًا للجميع، وعند وضع سياسة التعليم، علينا أن نأخذ في الاعتبار ثلاثة عناصر تتأثر بتلك السياسة، وهي كما يلي:

1- تنشئة مواطنين صالحين.

2- تأسيس الجماعات أو المجتمعات.

3- تنظيم الأحزاب السياسية.

1- تنشئة مواطنين صالحين:

يأخذ الإنسان مكانه في المجتمع في حين استمراره في اكتساب المعرفة، وبعد الحصول على تعليم يستحق الذكر للقياس البشري، يمكن للمرء أن يُعتبر إنسانًا في المجتمع، ويتحمل المرء مسؤولية تطوير المجتمع.

ويُتحقق من مؤهلات المرء استنادًا إلى معرفته، ويلزم الأفراد الحصول على المعرفة البدنية والروحية، ويساعد التعليم البدني أو الجوهري المرء فيما يتعلق بكيفية الحفاظ على جسده وكيفية ترقية المجتمع، ويمكن للمعرفة الروحية مساعدته في تعلم كيف يمكنه بناء شخصيته ونقل المجتمع لمسار الحقيقة والنزاهة، وفي حين إعداد سياسة التعليم، علينا أن نضع في الاعتبار النقاط الأربعة التالية:

أ) الإحسان.

ب) الفكر الإيجابي.

ج) الأمانة.

د) الانضباط.

أ) الإحسان:

يعمل المواطن المحسن على ترقية المجتمع، مما يُلقّب بالأخلاقيات، وبطريقة أخرى، تشجيع الأشخاص رفيعي المستوى أخلاقيًا، وعلينا أن نخطط لوضع سياسة تعليمية مناسبة، وأثناء وضع سياسة التعليم، ينبغي أن نوفر المعارف النظرية والتطبيقية الصحيحة بدءًا من المستوى الابتدائي للتعليم، ويمكن توجيه الأفراد للخير في حال قُدمت له المعارف الأخلاقية منذ الطفولة.

ب) الفكر الأخلاقي:

يؤدي الفكر الإيجابي للتطوير الشامل للمرء، وفي حال كان بداخله سوء نية، فإنه بذلك يدمر شخصيته ويضر بالمجتمع، ويُعد الفكر الإيجابي ضروريًا لتطوير المجتمع، يعلوا كلٍ من الضمير الواعي والفكر الإيجابي بالإنسان، والصدق هو من أعظم الأخلاق الإنسانية، ويجب أن تُوفر سياسة تعليم مناسبة تعزز بدورها الفكر الإيجابي.

ج) الأمانة:

الأمانة هي فضيلة إنسانية، وإن لم يكن المرء أمينًا، فإنه منحط من قدره في المجتمع، والأمانة هي أكثر الصفات التي تساعد في تطوير شخصية المرء، فالكل يرحب بالأمانة، وعلينا اختيار نظامًا تعليميًا يزرع بدوره الأمانة في عقول الطلاب.

د) الانضباط:

ينبغي أن يكون الانضباط هو لُبّ التعليم، وهو عنصر ضروري في بناء الشخصية الإنسانية، ويمكن للشخص أن يكون منضبطًا في حال تطور مسيرته العملية بشكل مُرضي بمساعدة التعليم المناسب، وهي صفة بشرية يلزم التحلي بها.

وتصبح تأثير أهمية التعليم ضرورية في حال تطبيق العناصر الأساسية لتطوير الشخصية وهي كما يلي:

1- الازدهار.

2- النجاح.
3- الإنجاز.
4- السلام والسعادة.

2- تأسيس الجماعات أو المجتمعات:

تعمل سياسة التعليم على تطوير الأفراد، ويتطلب كلًا من الجماعات أو المجتمعات سياسة تعليمية تتعلق بتطورهم، ويمكن إعادة تأهيل الأفراد المنحرفين بمساعدة المجتمع، ولخلق بيئة صالحة في المجتمع، ينبغي إدراج أربعة من مكونات توسيع سياسة التعليم.

أ) ممارسة القيمة الأخلاقية.
ب) تطوير المجتمع المتعاون.
ج) الشعور بالمسؤولية.
د) سيادة القانون.

أ) ممارسة القيمة الأخلاقية:

قد يتسبب انعدام الأخلاق في نشوب المشكلات في المجتمع، وللقيمة الأخلاقية أفضلية عن باقي العناصر، ويجب أن نوفر وضعًا مناسبًا لتعزيز وترقية القيمة الأخلاقية.

ب) تطوير المجتمع المتعاون:

تُعد صفة التعاون ضرورية جدًا للمجتمع، ويعطي التعاون شعورًا بالثقة والوحدة والتعايش والتطور.

ج) الشعور بالمسؤولية:

تزرع المسؤولية الشعور بالخضوع للمساءلة عن أي تصرف صحيح أو خاطئ، ويجب أن يكون هناك شعورًا بالمسؤولية في كلٍ من القطاعات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

د) سيادة القانون:

ونفهم من خلال مصطلح سيادة القانون كامل العادات والطرق والأساليب والثقافات والقيم الاجتماعية والأحكام القانونية المحددة لكل دولة، وعلى المواطنين الامتثال لتلك القوانين، ووقتها فقط، يمكن تحقيق تلك الآثار:

1- التنمية العامة.

2- النجاح الاقتصادي.

3- التنمية الشاملة.

4- الاستمرارية والحرية.

3- المجتمع السياسي أو تنظيم الأحزاب السياسية:

تتحمل الأحزاب السياسية الفعالة مسؤولية تطوير معيار حياة الشعب والبلاد، وتخدم الأحزاب السياسية مصالح الشعب والبلاد، حيث يعتمد تطور كلًا من الشعب والبلاد على الاستقرار السياسي مما يعمل على تسريع تطور الشعب والأمة، وتُعتبر العناصر الأربعة التالية ضرورية للاستقرار الإداري:

أ) المبادئ المحددة.

ب) مفهوم الخدمة.

ج) المسؤولية أو الخضوع للمساءلة.

د) الحكم الرشيد.

أ) المبادئ المحددة:

على الأحزاب السياسية أن تستكمل مسيرتها بمبادئ محددة لخدمة مصالح الشعب، ولا يرفع من شأن الأمة سوى الأحزاب التي تتبع تلك المبادئ.

ب) مفهوم الخدمة:

يسود المجتمع السياسي على صعيدين:

1- الاستحواذ على السلطة بأي طريقة.

2- الحصول على السلطة بالدافع الخدمي.

لم تنجح الأحزاب التي استحوذت على السلطة لخدمة مصلحتها، بينما كان نجاحها نجاحًا مؤقتًا.

وإنما تنجح الأحزاب التي يكون دافعها خدميًا وتتمكن من خدمة الشعب والأمة، ويمكنهم بناء الاستقرار وتحقيق التنمية الشاملة.

ج) الخضوع للمساءلة:

تتحمل الأحزاب السياسية كامل المسؤولية أمام الشعب والأمة، ويجب أن يكون الحزب أو القادة أو الكوادر ذات الصلة بهم مخلصة ومسؤولة وخاضعة للمساءلة أمام الشعب والأمة، فإن المسؤولية فقط هي ما تجدي نفعًا.

د) الحكم الرشيد:

المفهوم هو أن سيادة القانون أمرٌ ضروري في الحكم والإدارة، والمكونات التالية ضرورية للحكم الرشيد:

1- شؤون الدولة المستندة إلى سيادة القانون.

2- تأسيس مجتمع خالي من الفساد.

3- المسؤولية العامة.

4- الحق في المعلومات في المجتمع.

5- الشفافية.

6- الحكم الذاتي المحلي.

وبالنسبة لمعلومات الحزب السياسي، يجب تحقيق الأساس المذكور أعلاه لتحقيق الآثار التالية:

بناء مجتمع مزدهر

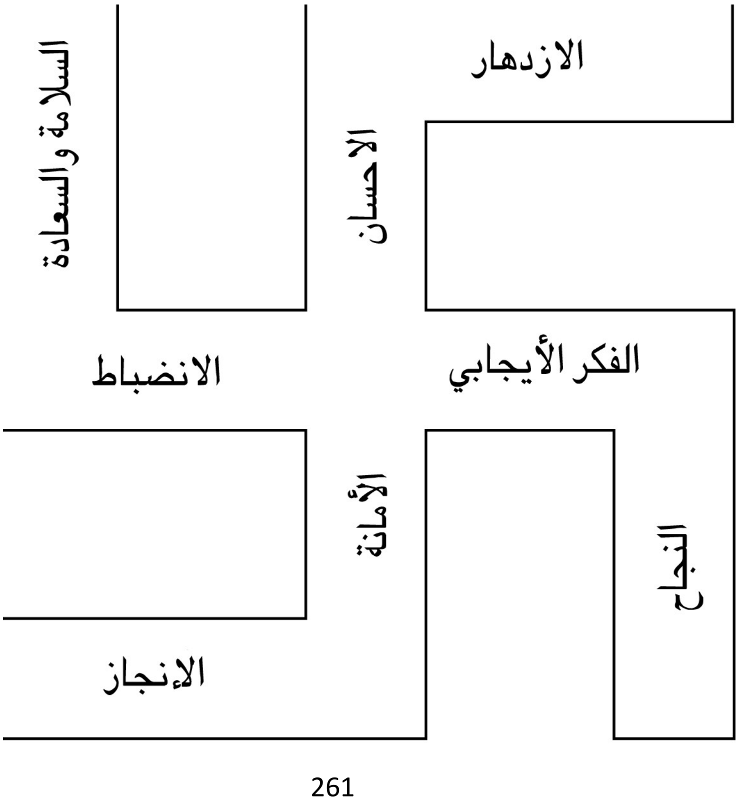
استقرار الحياة السياسية

السلام والنظام

ولتحقيق تلك الأهداف، يجب تشكيل خطة عمل مناسبة.

لنلقي نظرة على العلامات المباشرة لتنفيذها:

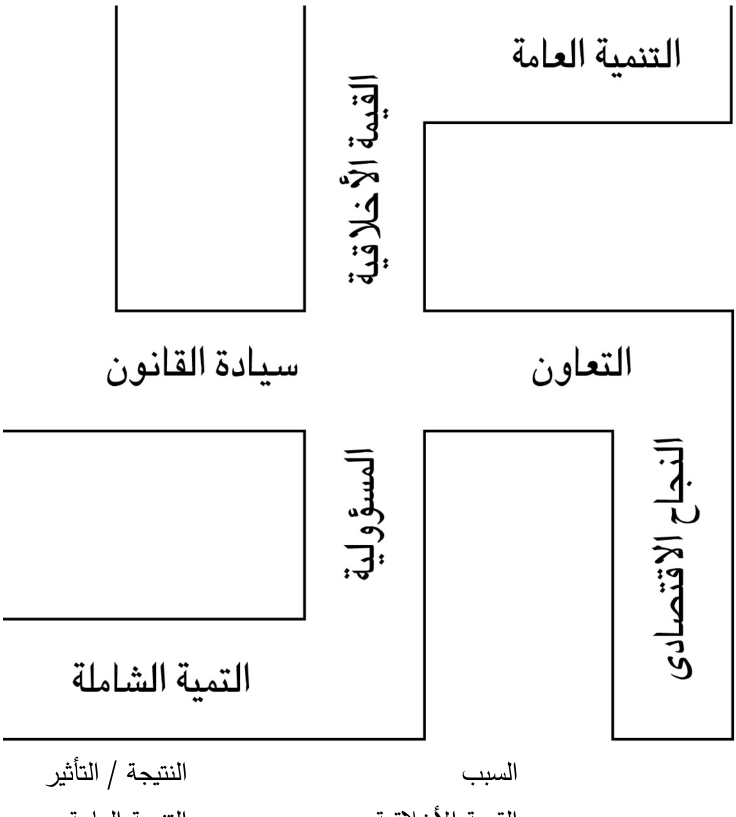
لنلاحظ البناء الفردي للأفراد وسبب ذلك البناء وتأثيره:



الفكر الإيجابي

السبب	النتيجة / التأثير
الإحسان	الازدهار
الفكر الإيجابي	النجاح
الأمانة	الإنجاز
الانضباط	السلام والسعادة

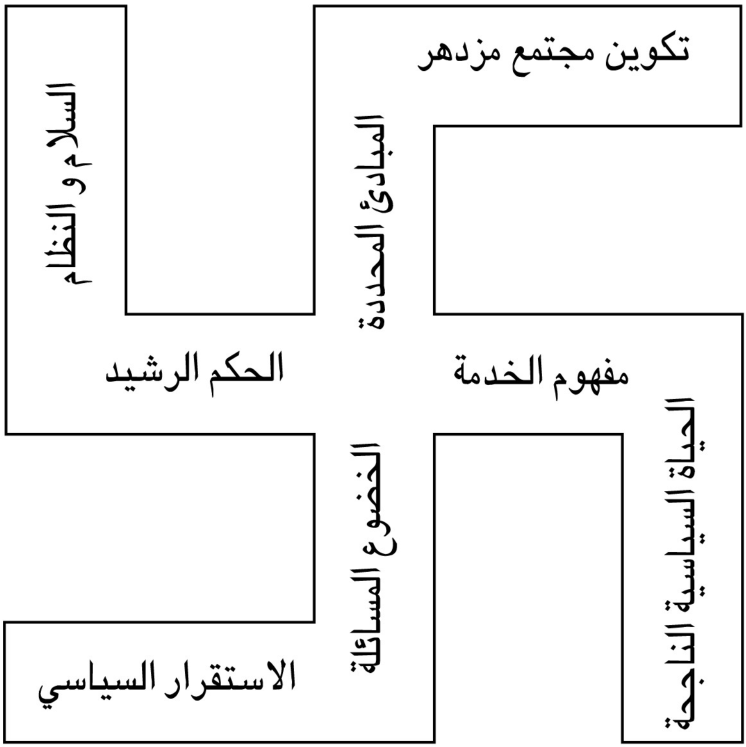
2- بناء المجتمع والسبب والتأثير



السبب	النتيجة / التأثير
القيمة الأخلاقية	التنمية العامة
التعاون	النجاح الاقتصادي

المسؤولية	التنمية الشاملة
سيادة القانون	الاستمرار والحرية

3- سبب وتأثير تشكيل الأحزاب السياسية



السبب	النتيجة / التأثير
المبادئ المحددة	تكوين مجتمع مزدهر
مفهوم الخدمة	حياة سياسية ناجحة
المسؤولية	استقرار الحياة السياسية
الحكم الرشيد	السلام والنظام

ناقشنا سبب وتأثير الإشارات المبشرة أعلاه، ولتحقيق تلك الأهداف، علينا أن نفهم التأثير المفيد في حال تنفيذه مع سياسة التعليم، ودائمًا ما تدور الإشارة حول محورها، وهذا للاستمرار في موضوعها والذي من شأنه أن يمنح الموضوع حيوية أكبر، وهذه حقيقة عالمية، ويجب أن إدراج علم مكافحة الفساد ضمن سياسة التعليم ومن ثمّ يمكن توقع النتائج.

الاستنتاجات والتوصيات

تعاني كافة بلاد العالم من الفساد، حيث لا توجد بلد لم تتأثر بالفساد سواء كان هذا البلد صغيرًا أم كبيرًا، ولكن تختلف طبيعة الفساد في الدول النامية عن طبيعتها في الدول المتقدمة، فهو غير مرئي في الدول المتقدمة، على عكس الدول النامية، فهو مرئي في الدول الصغيرة والنامية، ومن الواضح جدًا أن المجتمع العالم قد هيمن عليه الفساد بالكامل، ومن الضروري التخلص من هذا الفساد.

- تطور الفساد بشكل غير معروف تزامنًا مع تطور المجتمع البشري وتجذّر فيه، وتأسس بصورة دقيقة للغاية بحيث يصعب معرفة جذوره. لم يتمكن المصلحين والمفكرين والروّاد الاجتماعيين في المجتمع إيجاد طريقة لمحو الفساد بالكامل، ومن طبيعة الفساد أنه ينمو بالتدريج مع تطور المجتمع، وتعاني الدول المتقدمة والنامية والمتخلفة جميعها من الفساد، وقد ظهر علم مكافحة الفساد عند محاولة الدول للتحرك للتخلص من الفساد.
- ومع انتشار الفساد في البلاد حول العالم وخلق مختلف المشكلات، أبدت الحكومات قلقها البالغ والمحاولة للسيطرة على أنشطة الفساد ومنعها. لم يستطع الروّاد الاجتماعيين والقادة السياسيين وآليات الدولة فهم مدى تعقيد الفساد، وسواء بعلم أو

بدون علم، سنّت كافة البلاد قوانين لمنع الفساد والسيطرة عليه، كما وضعت بعض البلاد أحكامًا للجان الدستورية للتحقيق في الفساد، وعلى الرغم من الأحكام الدستورية والقانونية الموضوعة، لم يمكن كبح جماح الفساد، ولا يمكن للقانون وحده السيطرة على سلوكيات الفساد، حيث يمكن للقانون معاقبة الأشخاص والمجتمعات والمنظمات الفاسدة، وكذلك جمع الأدلة والتحقيق فيها وعمل استعلامات ومعاقبة الجُناة وفقًا للقانون، ويعطي هذا العقاب رسالةً للفسدة المحتملين بأن الفساد عملًا يُعاقب عليه. ولا يمكن للقانون خلق وضع بحيث لا يرتكب أي شخص نشاطًا فاسدًا، بينما من الضروري خلق وضع لا يوجد به فساد وبيئة لا تشجع على تلك الأنشطة النكراء.

- مورث نظام استعمار الدول القوية للضعيفة لفترة طويلة منذ العصور القديمة، وحاليًا، لا يتم الاستعمار سياسيًا، وإنما تُستعمر الدول الضعيفة بطريقة غير مباشرة اقتصاديًا وثقافيًا، وبسبب هذا النظام، أصبحت الدول النامية الضعيفة ضحية للدول القوية، وقانونًا، تُعتبر الدول الضعيفة دول ذات سيادة ولكنها مُستعمرة عمليًا. وفي هذا الوضع، تفقد الدول الضعيفة / النامية ومواطنيها هويتهم. وتعاني كافة قطاعات تلك البلاد على الأغلب من الفساد والأمراض الاجتماعية، وللتخلص من هذا

الوضع المشين، يجب أن يُنتهج نظام جديد مكافح للاستعمار الحديث.

- وبما أن المنظمات غير الحكومية أثبتت أنها موالية للدول المتقدمة، إذ يقدموا الخدمات للشعب من خلال تلك المنظمات، فإن الدول النامية تحاول تقليد هذا الاتجاه من حيث حشد المنظمات غير الحكومية، مما أسقط الدول والمواطنين في القاع. يجني مؤسسوا المنظمات غير الحكومية في الدول النامية ربحًا كبيرًا، فإنهم يعملون بأقل كثير مما يجنونه، ودورهم في الدول النامية مشكوك فيه بسبب الربح الاقتصادي الكبير الذي يتلقونه مقابل الخدمات الضئيلة التي يقدمونها، وهم متهمون ببيع المصالح والعزة الوطنية، وعلى الرغم من تلك التهم، فإنهم ما زالوا نشطين في الدول النامية. إن من يطلقون على أنفسهم اسم المفكرين في تلك الدول هم أنفسهم مؤسسوا ومشغلوا تلك المنظمات غير الحكومية، وتحمل تلك المنظمات مساوئ أكثر من المزايا المتعلقة بحماية المصالح الوطنية، وعليه، يجب إيلاء الرعاية لمهمة ودور تلك المنظمات، ولكن أغلب تلك المنظمات أُسست وشُغّلت وفقًا لمصالح خاصة لإضعاف الدولة والمواطنين، وعليه، يجب عدم تشجيع المنظمات غير الحكومية تلك.

- والآن، وفي عصر الديموقراطية، تأسست الديموقراطية على الأغلب في كافة بلاد العالم. وقبلت بعض البلدان الشيوعية نظامهم السياسي على أنها حكومة ديموقراطية جيدة، وفي حال استحوذ أحد الأحزاب على السلطة، فإنهم يُعتبرون ممثلين للشعب، وهذا هو السبب وراء كون الحكومة الشيوعية أحادية الحزب مقبولة في بعض الدول بصفتها نظامًا ديموقراطيًا في باقي العالم. وتُعتبر الأحزاب السياسية وكلاء عن سلطة الدولة، سواء كانت حزبًا واحدًا أو نظامًا أو بدون حزب أو بأحزاب متعددة، ويجب أن تتمتع تلك الأحزاب بالشفافية والمثالية والمسؤولية، ويحاول بعض المفكرين والأشخاص الأذكياء في الدول النامية الاستحواذ على سلطة الدول من خلال مناصرة النظام الشيوعي. وبهذه الطريقة، تستحوذ الأحزاب الشيوعية والمتطرفة على السلطة في العديد من البلاد، حيث يستحوذون على سلطة الدولة ويتغير نظام الحكم ويتحول إلى نظام متعدد الأحزاب، وعليه؛ لا يمكننا تحديد نوع الأحزاب السياسية اللازمة للتعامل مع شؤون الدولة، واقتنعنا سابقًا لزوم أكثر من حزب لممارسة الديموقراطية بطريقة جيدة، وهذا لا يعني أنه ستُؤسس العشرات من الأحزاب وستُمارس الديموقراطية متعددة الأحزاب. وفي الدول المتقدمة، فقط حزبين أو ثلاثة من الأحزاب هي الأحزاب نشطة، أي حزبين أو أربعة من الأحزاب السياسية

المبنية على المبادئ الجيدة هي فقط ما يلزم تواجدها في الدول النامية كذلك، وينبغي ممارسة هذا النظام بالفعل. ويلزم تنفيذ أحكام العدد المحدد للأحزاب السياسية للسيطرة على عدد الأحزاب السياسية في الدول النامية والفقيرة، وفي حال كان عدد الأحزاب السياسية محدودًا، فإن هذه الأحزاب ستكون صادقة ومثالية للأمة والشعب.

- يشمل العلم السياسي الدراسة العميقة للدولة وشؤونها وأحزابها السياسية، وعندما تم تقديم علم السياسة بصفته نظامًا، لم يكن هناك حزب مثله في الوقت الحاضر، وتم تقديم الأحزاب السياسية بعد ذلك بفترة طويلة، وتُعتبر الأحزاب السياسية ضرورية بمجرد نشأتها. قُدمت الأحزاب السياسية للدراسة ضمن علم السياسة فقط بعد استغلال الأحزاب السياسية في الحياة السياسية. وعندما تم تقديم مفهوم الأحزاب السياسية في علم السياسة، لم تُدرس مزايا ومساوئ الأحزاب السياسية بعمق.
- وعليه، بدأت الأحزاب السياسية في العمل وفق مبادئها وتوجيهاتها وأنشطتها الخاصة في مختلف البلدان حول العالم، ومن هنا ظهرت مشكلة توحيد المبادئ والتوجيهات. وتكمن المشكلة الرئيسية للأحزاب السياسية في الانتخاب، فهم بحاجة لبذل الموارد العقلية والمادية والمالية لتعميم بيانهم خلال الانتخابات، وهم مضطرون لجمع الأموال لهذه الانتخابات،

وتبعًا لذلك، فإنهم يمارسون أنشطة مسموح بها وغير مسموح بها أو كلاهما وكذلك سوء استخدام الممتلكات / المدخرات. وأدى ذلك بدوره لزيادة الفساد في القطاع السياسي. وحاليًا، يلزم إدراج علم مكافحة الفساد في مجال علم السياسة للمبادرة بتدابير السيطرة على الفساد.

- يتمتع الاقتصاد بتاريخ طويل، فهو يعمل على تحليل وتفسير سياسة الإدارة المالية والمعاملات الاقتصادية لفترة طويلة سابقة. ويدرس الاقتصاد المعاملات الاقتصادية وإنتاج السلع وتسويقها وما إلى ذلك، ولكنه لا يشمل الدخل غير القانوني والمعاملات الخاصة بالممتلكات. وتتحكم المالية على الأغلب في كافة القطاعات الاجتماعية الحالية، وبالمثل، يركز الفساد بشكل كبير على الممتلكات. ويؤثر الفساد على كافة القطاعات المتعلقة بالممتلكات، ويظهر الفساد الصغير أو الكبير وتسود في كافة المؤسسات ذات الصلة بالإنتاج والتصدير/الاستيراد أو التجارة أو المعاملات التجارية أو المالية أو تبادل السلع وما إلى ذلك، ونظرًا لدعم علم مكافحة الفساد لدراسة وتحليل الجرائم المالية، فيجب أن يُدرج هذا العلم في دراسة الاقتصاد.
- يضرّ الفساد بالتطور الاجتماعي والوطني ما لم يتم السيطرة عليه. في الماضي، في حال عُرف أن أحد الأشخاص فاسدًا، فإن المجتمع يعزل هذا الشخص ويهمله، وبسبب الأعراف والقيم

الاجتماعية، يتوقف الفاسدون عن القيام بأنشطتهم علانيةً، وفي حال ارتكابهم لأي نشاط فاسد، فإنهم يقومون به خفيةً دون أن يلحظ أحد، ونظرًا للفكر الاجتماعي، لا يمكن ممارسة سوى أنشطة الفساد الصغيرة، ومن ثمّ الجرائم البسيطة، ولكن حاليًا، في حال انتهك أي مرء القانون وحصّل الأموال، فإنه يقضى حياة مرفهة على الرغم من ارتكابه فسادًا كبيرًا، ويحصل أي شخص مهما كان قد جنى ملكية كبيرة من خلال الانتهاك على مكانة مرموقة في المجتمع. ووفقًا للعلم الاجتماعي، زادت ممارسة الفساد. ويدرس علم الاجتماع السلوك والطبقات الاجتماعية والفئات العرقية والتفرقة الاجتماعية وغيرها من المشكلات الاجتماعية، ولكنها لا تنطوي على دراسة الفساد، وقد تأثر المجتمع الحالي بالفساد بشكل كبير، وفهم الجميع حقيقة أن السبب وراء أغلب المشكلات هو الفساد. وفهموا ضرورة السيطرة عليه، وبغض النظر عن الفهم، لم يُدرج علم مكافحة الفساد في علم الاجتماع، ويُعتبر الفساد مرضًا اجتماعيًا، ولذا؛ يلزم إزالته. وعملًا بتلك الحقيقة، يُدرج علم مكافحة الفساد في دراسة مجال علم الاجتماع وغيره من العلوم.

- ونظرًا لضرورة التنمية في الدول النامية، تم تقديم التنمية الريفية في مختلف الجامعات. ونظرًا لكونه تخصصًا جديدًا، أعطته الدول النامية الأولوية، وهم لديهم أسباب سياسية تمنع التنمية

الريفية، ولم تشر التنمية الريفية إلى تلك الحقيقة، ويؤثر الفساد تأثيرًا كبيرًا بسبب وجود التدخلات السياسية. وبزيادة معدل الفساد تزيد عوائق التنمية الريفية، ويساعد علم مكافحة الفساد في دراسة التنمية الريفية.

- توفر آلية الدولة معاشات تقاعدية للمتقاعدين في الخدمات المدنية والعسكرية والشرطية والإدارية والقضائية للمتقاعدين بعد فترة طويلة من الخدمة الوطنية، ومن الجيد توفير معاشات لموظفي الدولة طوال فترة حياتهم التقاعدية. ولكن في الدول النامية، ليس موظفي الدولة فقط هم من يتلقونها، وإنما أيضًا ممثلي الشخصيات المتعلقة بالقطاعات السياسية يتلقون تسهيلات طوال فترة حياتهم. ويقضى المسؤول التنفيذي السابق حياة مرفهة مستخدمًا ملكية ضخمة من مخزونات الدولة باسم الأمن الاجتماعي، ويستغل أعضاء المستويات العليا من الجيش والشرطة والبيروقراطيين موظفي الدول لأعمالهم المنزلية. ويعامل المسؤولون من المستويات العليا الآخرون من المستويات الأقل على أنهم خدامهم ويسيئون استخدامهم في أعمالهم المنزلية، وهو وضع غير جيد سائد في الوقت الحالي، لذلك يتعين إلغاء هذا النظام ويجب أن يُعامل كافة كوظفي الدولة بالتساوي.

- الهيئة التنفيذية هو الجهاز الأساسي من الركائز الثلاث لآليات الدولة. وبما أن الحكومة هي هيئة واحدة، يندرج تحتها جانبين، أي القيادة السياسية والموظفين البيروقراطيين، وتأسست البيروقراطية بصفتها حكومة ثابتة. وتم تقديم الإدارة العامة بصفتها تخصصًا للدراسة من شأنه المساعدة في زيادة كفاءة وإمكانية وتعزيز البيروقراطية من التدخل، وتُدّرس الإدارة العامة في أغلب الجامعات حول العالم، البيروقراطية، بصفتها حكومة ثابتة، هي في الحقيقة الحكومة بمعناها الحقيقي وهي مقبولة في كافة دول العالم على الأغلب، وتتمتع البيروقراطية بسياسية الدولة والمبادئ التوجيهية والاستراتيجية الفيدرالية، وتُعتبر تلك السياسات والمبادئ والاستراتيجيات مقبولة بصفتها سياسة مهمة للدولة. تتبدل الحكومات السياسية، ولكن السياسة القومية لا تتغير، ويجب أن تتجاوز السياسة الرئيسية تدخل الحكومة السياسية. وتشمل دراسة الإدارة العامة المبادئ التي ينفذها البيروقراطيون تجنبًا للتأثير السياسي في السياسة القومية الرئيسية، ولكن معظم الفاسدون يخفون ولائهم للخصائص البيروقراطية، لذا؛ يُعد علم مكافحة الفساد ضروريًا للحفاظ على البيروقراطية تحت المراقبة.
- الإدارة الرشيدة ضرورية للعالم الحالي، فهي ليس ضرورية لقطاع المصانع والصناعة فقط، وإنما أيضًا لقطاعات بيت

المال والقطاع المالي والتسويقي. كما أن لإدارة المنظمات التجارية والخدمات الصحية الموجهة والمؤسسات التعليمية وما إلى ذلك أهمية مكافئة. وأصبح من الضروري دراسة الإدارة إذ تتعلق مباشرةً بالتطور والنجاح، كما تتسبب الإدارة السيئة في الفشل التنظيمي. والموارد البشرية الآن بحاجة للإدارة الرشيدة، لذلك؛ تُدرّس إدارة الموارد البشرية في العديد من الجامعات حول العالم. وتضم الإدارة مجالات أوسع في التعليم. ويُطلق على الإدارة إدارةً رشيدة في حال كانت تتميز بالكفاءة والانضباط والنظامية والاستراتيجية، وتُعد المراقبة والإشراف والتقييم هي المجالات الرئيسية للإدارة. وتُعتبر الأنشطة غير المنضبطة والأعمال غير القانونية وانعدام المسؤولية والسلوكيات المخالفة للقانون وما إلى ذلك أنشطة فساد، وعليه، توجد علاقة وثيقة بين الإدارة وعلم مكافحة الفساد. ومن الضروري إدراج سياسة علم مكافحة الفساد ومبادئه في مناهج الإدارة.

- تكفل الدولة القضاء المستقل من خلال مبدأ الفصل بين السلطات، ويلعب القضاء دور الوصاية على الشعب، وللجهاد القضائي دور كبير في تقوية سيادة القانون، ولا يمكن للهيئة التشريعية، وهي الهيئة المسؤولة عن سنّ القوانين، تحقيق ذلك النظام، وهذا لأن أعضاء الهيئة التشريعية – البرلمان هم ممثلو الأحزاب السياسية، ويرغب هؤلاء الممثلين السياسيين في تمرير

القوانين وفقًا لمصالحهم الدنيئة من خلال إجراء التعديلات على القوانين الحالية. ويجب أن يحترس القضاء من الممثلين السياسيين ويسيطر عليهم حيث يسنّون القوانين التي تتوافق مع مصالحهم الأنانية. أما الدستور فهو القانون الأساسي للدولة، ويوجد مبدأ قانوني ينص على إلغاء أي قانون يتعارض مع الدستور، ولكن في أغلب الدول، تُسنّ التصرفات واللوائح أو تُعدل لتحصل أحزاب سياسية معينة على مكاسب ذاتية. ومع ذلك فإن القضاء لا ينطوي على عقوبة الأفراد الذين يسنّون القوانين بما يتوافق مع مصالحهم الأنانية. ولم يتبنى القضاء الذي يضم كافة أنواع النظريات القانونية أي مبدأ يتعلق بالفساد أو التصرفات غير القانونية أو الإساءة أو استغلال السلطة. ويلزم إدراج سياسة علم مكافحة الفساد ومبادئه بنظام في دراسة القضاء.

- العصر الحالي هو عصر الاتصالات. تم نشر الصحافة لتتم ممارستها في جميع البلدان تقريبًا بعد ظهور الديمقراطية، وبدأت من وسائل الإعلام المطبوعة، وتطورت كصحافة إذاعية وتلفزيون وصحافة عبر الإنترنت، وتتطور الصحافة بما يتماشى مع التقدم التكنولوجي، كما تلعب الصحافة دورًا حاسمًا في الدول الديمقراطية، ولذلك، يتم اعتبارها على أنها فرع معرفي

كفرع للدراسة، وتُعرَّف الصحافة بأنها السلطة الرابعة في الحكم في البلدان الديمقراطية، وزادت أهميتها، حيث تم توسيعها من الصحافة البسيطة إلى دراسة وسائل الإعلام. وتقع مسؤولية جعلها فرعًا معرفيًا دراسيًا يمتاز بالمنهجية على عاتق القطاع الأكاديمي والجامعات. يُطلق على العالم والتعبيرات الموجهة ضد الصحافة اسم "الصحافة الصفراء"، لكن في الوقت الحاضر، ازدادت الجرائم المتعلقة بتقنيات الاتصال بشكل مفرط. وتشارك المؤسسات الإعلامية / الصحافة بنشاط في الاضطرابات السياسية، والأعمال غير المشروعة / الممارسات المهنية غير المشروعة، وحماية الكسب غير المشروع، والترويج للاستبداد، وتمتلك وسائل الإعلام / الاتصالات تأثير كبير سواء كانت دولة متقدمة أو نامية، لكن أصبحت وسائل الإعلام في غاية الفساد لدرجة أن جميع الجهات المعنية أدركت وجوب خضوعها لرقابة صارمة، ولذلك، يجب أن تتبنى وسائل الإعلام مبدأ مكافحة الفساد في حال أردنا أن تعمل وسائل الإعلام بصدق وأمانة وقانونية وشفافية وإخلاص، وفي حال عملت وسائل الإعلام على المسار الصحيح، فإن آلية الدولة ستنجح بشكل أسرع.

- شاركت بعض الدول الآسيوية والأوروبية في تطوير الحضارة الإنسانية منذ العصور القديمة، وكان البشر يطورون نمط حياة عندما تعلموا البقاء على قيد الحياة، وتلعب الدول الأوروبية وبعض الدول الآسيوية دورًا بارزًا في تحقيق مستوى أعلى من التنمية البشرية وتلعب الروحانية دور رئيسي في مثل هذه الثقافات / العادات القديمة، ونتيجة لذلك، فقد تأسست المجتمعات على أساس الإيمان الروحي في مثل هذه المجالات، وقد شهد الأشخاص الذين يعيشون في مثل هذا المجتمع الروحي السعادة والسلام والازدهار في حياتهم، وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، تمت الدعوة للمعرفة الروحية علنًا في العديد من البلدان. إن المجتمع الخالي من الروحانيات لا يستحق السعادة والسلام، فمن المعتقد أن الإنسان قد مضى عليه آلاف السنين، ويتأثر المجتمع بأسره بشدة بالتفكير المادي، حيث يركض البشر لتلبية احتياجاتهم المادية، وهذا هو السبب في أن المجتمع الحالي محاصر في زوبعة الصراع، وتقع حياة الإنسان بشدة ضحية لانعدام الأخلاق، حيث ازداد الفساد في المجتمعات التي لا يسود فيها سوى الفكر المادي، لذلك، يجب أن تندرج المعرفة الروحية في المناهج الجامعية.

- تعمل الدول المتقدمة على تصنيع المعدات الحربية وبيعها إلى الدول الصغيرة والضعيفة بتكلفة أعلى، وتدعم الدول المتقدمة الصراعات بين الدول الضعيفة، وتحرض الدول المتقدمة الدول الضعيفة على شراء المعدات الحربية، وفي هذا العمل، تدفع الدول المتقدمة عمولة عالية للشخصيات الحاكمة، وبسبب هذا النشاط، يتم استغلال الدول الضعيفة ومواطنيها بشكل كبير، حيث أن الشخصيات الحاكمة قرروا شراء معدات حربية بسبب طمعهم في العمولة على الرغم من أن تلك المعدات ليست ضرورية لهم. كما إن إنتاج المعدات الحربية والتعامل معها يشجع على الفساد، لذلك يجب إيقاف هذا النشاط تمامًا.
- حقق البشر تنمية متعددة القطاعات بسبب الضمير الأخلاقي، وبالمثل، فقد نجحوا في النجاة بسهولة بسبب نفس الحكمة. تم تطوير الثقافة لإدارة الحياة السهلة والسعيدة والمزدهرة بشكل منهجي، ويمكنهم تحديد المسار الصحيح لأسلوب الحياة بسبب تطور الفن والثقافة، وإدراكًا للحقيقة نفسها، فقد تم تطوير العلوم الأخلاقية وفقًا لتلك الحقيقة في الوقت الحاضر، حيث تدرس العلوم الأخلاقية السلوك الإنساني والأسلوب والمعتقدات والصدق والسلوك البشري والأخلاق والتعليم الإنساني، ولا يتم

وصف التربية الأخلاقية لمستوى التعليم الأدنى والأساسي. في بعض البلدان، أُعطيت التربية الأخلاقية الأولوية في المستويات التعليمية الأدنى، ولكن معظم الدول لم تدرجها في التعليم. ترتبط التربية الأخلاقية بالشعور الداخلي للشخص، بينما يهتم علم مكافحة الفساد بالسلوك البشري، ولهذا السبب، يجب دراسة التربية الأخلاقية وعلم مكافحة الفساد من خلال ربطهما ببعضهما البعض.

- يتزايد الاتجاه المتمثل في تدخل واحتلال بلد ما للموارد الطبيعية من جانب بلد أخرى، ويمتلك كل بلد الحق والسلطة الحصريين على موارده الطبيعية، ولكن نتيجة للسياسة الخاطئة للدول القوية، فإنها تستغل الموارد الطبيعية للبلدان النامية بشكل غير عادل، ونتيجة لعدم القدرة على حسن استغلال موارد المياه والبترول والمعادن الثمينة والجواهر والعناصر المعدنية، عانى العديد من البلدان من الفقر، وأيضا، بسبب الجهل تشتري الدول المتقدمة المسؤولين السياسيين / القادة السياسيين للدول النامية وتستغل الموارد الطبيعية لتلك البلدان. وهو بالتأكيد سلوك غير مبرر واستغلالي وفاسد، نظرًا لأنه ليست كل البلدان غنية بالموارد الطبيعية، فمن الضروري تهيئة البيئة لاستخدام الموارد

المتاحة بشكل مناسب، وفي حال كان القادة السياسيون والبيروقراطيون الذين يمثلون سلطة الدولة في بلد ما صادقين ومسؤولين تجاه أمتهم، فيمكن للبلاد أن تتقدم مثل الدول المتقدمة الأخرى، حيث أن التفاوت بين الدول الغنية والدول النامية يكمن في مجرد الجهل والنشاط الفاسد للقيادة السياسية لدولة فقيرة، وفي حال تم تحليل هذه الواقعية من خلال علم مكافحة الفساد، فسيتم تضييق الفجوة التمييزية بين الدول الغنية والفقيرة.

- نحن نعيش اليوم في عصر العولمة، ولا تستطيع دولة بمفردها أن توفر جميع السلع الأساسية، حيث يحتاج أي بلد إلى الاعتماد على البلدان الأخرى في الإنتاج والبناء وإدارة السوق واستيراد وتصدير السلع الأساسية، وما إلى ذلك. ويمكن التعامل مع الموارد الطبيعية وتبادلها من خلال الاتفاقيات والمعاهدات، وبالمثل، تم الإعلان عن مناقصة عالمية للبناء، وتتأثر كل هذه الأنشطة بالفساد، لذلك، ينبغي تنفيذ مثل هذه الاتفاقيات والمعاهدات والعطاءات العالمية وتبادل الموارد الطبيعية بإخلاص وأمانة وعلى نحو مبرر. قد تكون العقود الوطنية والدولية في بعض الأحيان ملتقى للفساد، وعلى الرغم من أننا

نعلم أنها ملتقى الفساد، إلا أننا لا يمكننا التوقف عن تنفيذ مثل هذه العقود والاتفاقيات، لذلك، ينبغي تنفيذ مثل هذه الأنشطة ذات الصلة بالاتفاقيات وبالمعاهدات التعاقدية وفقًا لمبادئ مكافحة الفساد.

- يمثل الحكم الرشيد النقطة المحورية للديموقراطية، والمقصود بالحكم الرشيد هو سيادة القانون، لا يشير فقط إلى تطبيق القانون. ولكنه يشمل كذلك حماية الحق في الحصول على المعلومات والشفافية والمساءلة العامة وما إلى ذلك، وحتى لو كان تطوير الحكم الرشيد إلزاميًا لتحسين الديمقراطية، فليس كل الدول الديمقراطية تركز عليه. وبدأت بعض الدول في ممارسة مفهوم الحكم الرشيد، ومع ذلك، فإن بعض الدول الديمقراطية لا تعرف حتى مفهوم الحكم الرشيد. ينبغي أيضًا على أي بلد تطبيق الحكم الرشيد في حال أراد تعزيز الديمقراطية واستقرارها، حيث أن الدول الديمقراطية التي تبنت ونفذت الحكم الرشيد وحدها يمكنها أن تنعش المعايير والقيم الديمقراطية، لذلك، فإن الحكم الرشيد هو المطلب السائد اليوم.
- مع الدخول إلى مجال الدراسة الأكاديمية بهوية جديدة يمكن إدخال علم مكافحة الفساد في المجال التعليمي بسهولة، حيث تم

خلق هذا الوضع المواتي، وعندما قدم نفسه بصفته فرع من فروع العلم، أصبح هناك إمكانية كافية لاستخدام صيغة كل من العلوم الاجتماعية البحتة والتطبيقية في علم مكافحة الفساد، وتم استخدام صيغة العلوم البحتة / النظرية، أي الفيزياء والكيمياء فيه بشكل صحيح، وبالمثل، يمكن تفسير علم مكافحة الفساد باستخدام صيغة رياضية، كما أن له علاقة وثيقة بالعلوم الإنسانية، لذلك، ينبغي تصميم منهج دراسي وكتاب مدرسي حول علم مكافحة الفساد للمراحل الدراسية من الابتدائية إلى الثانوية، ويتعين إعداد مواد التعليم / التعلم لتوفير المعرفة بعلم مكافحة الفساد.

- وفضلا عن ذلك، يلزم أيضًا كتابة / إعداد مواد التعليم / التعلم، المتمثلة في كتاب مدرسي للمستويات الأعلى لتقديم علم مكافحة الفساد إلى جميع مستويات التعليم، وإلى جانب الجامعات، ينبغي أن تركز الهيئة الحكومية المسؤولة عن التعليم أيضًا على إنتاج المواد التعليمية وكتابة الكتب الدراسية وإدخال الموضوع في المناهج الدراسية والتعليم والتعلم المتعلق بعلم مكافحة الفساد على مستويات مختلفة، ونظرًا لأن علم مكافحة الفساد يحتاج إلى تفسيره من منظور فكري من خلال الدراسة والبحث والتجربة

والتحليل، تتحمل جميع جامعات العالم مسؤولية نشر وتطوير علم مكافحة الفساد.

الدراسة والتعديل

هذه هي نقطة الانطلاق للرحلة الأكاديمية العالمية لعلم مكافحة الفساد، حيث أن علم مكافحة الفساد يمثل فلسفة جديدة مقدمة مع مبادئ توجيهية ومنهجية وفكر وسياسة، وبالإضافة إلى ذلك، فقد ثبت بالعلم مدعومًا بالحقائق والصيغ المطلوبة، وهو يمثل فرع معرفي مكتمل في الوقت الحالي، ولكنه قد لا يكون مكتمل ما لم تتم دراسته بشكل شامل ونشر المزيد من البحوث والتنقيحات. يتم ابتكار أي فكر أو فلسفة حسب الحاجة السائدة في وقت معين، وفي الختام، احتل موضوع علم مكافحة الفساد حيزًا كبيرًا في مجال العلوم الاجتماعية من خلال صياغة السياسات والمبادئ اللازمة وتبرير الضرورة والأساس المنطقي لعلم مكافحة الفساد، وتم تأسيسه على أنه علم لمكافحة الفساد في المجال الأكاديمي.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد نجح في الحفاظ على علاقة مباشرة مع العلوم الأخرى بالإضافة إلى علم مكافحة الفساد من خلال تحديد مقدمته وأهدافه ومعانيه بشكل علمي، كما حصل على مكانة الفروع المعرفية الأخرى من خلال تحليل نقاط قوته وضعفه وسياسته ومبادئه وتفسير أهميته في الدراسة والبحث. إن الفساد مرض نفسي يمكن علاجه، وفضلا عن ذلك، حدد علم مكافحة الفساد الإجراءات العلاجية وأساليب

الفساد، كما ثبت أيضًا أن مكافحة الفساد يمكن أن تؤدي إلى التنمية الاجتماعية من خلال حل المشكلات الاجتماعية. باختصار، هو فرع معرفي كامل لعلوم مكافحة الفساد، وبما أنه فرع معرفي كامل، يتعين البدء في التعليم والتعلم من خلال أنشطة مكافحة الفساد، لكن كونه علمًا كاملاً، فهو غير مكتمل، وهذا لأنه يحتاج إلى مزيد من الدراسة والبحث والمراجعة حسب متطلبات الوقت.

يمكن أن يفي علم مكافحة الفساد بالمتطلبات الأولية في يومنا الحاضر، لكنه يحتاج أيضًا إلى قبول النتائج المترتبة على الوقت، ونحن في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وفي حال لم يتناول علم مكافحة الفساد التغيير السريع للوقت، فستقف العقبات أمام تطوره التدريجي، ويحتاج إلى المضي قدمًا مع سرعة التغييرات الاجتماعية من خلال تعديل نفسه وفقًا لمتطلبات الوقت. تتوافق الطريقة التي يغير بها الوقت المجتمع مع سرعة الوقت؛ ويتعين أن يغير علم مكافحة الفساد من نفسه وفقًا للتغيرات الحادثة في الوقت. لهذا يلزم إجراء مزيد من الدراسة والبحث والتحليل من خلال قبول التعديل الذي قد يتماشى معه.

علم مكافحة الفساد هو دراسة جديدة بطبيعتها، حيث أنه فرع معرفي ديناميكي يمتاز بالتسامح لقبول التعديلات، وهذا يعني أنه يستمر في التغير من وقت لآخر، لذا يتعين أن يكون علم مكافحة الفساد منفتحًا

للمزيد من الدراسة والبحث والتنقيح والتحليل، ولهذا، ينبغي البحث عن المساهمة المحددة من المثقفين والناشطين وعلماء الاجتماع ومراكز الدراسات والأكاديميين، من بين آخرين. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الجامعات في العالم أيضًا خلق بيئة تشجع على مزيد من الدراسات والبحوث والتنقيحات والتحليلات لهذا الفرع المعرفي وفقًا للتغييرات والمتطلبات السائدة في الوقت، وبهذه الطريقة، يتم تنقيح علم مكافحة الفساد وفقًا لحاجة الدولة والمجتمع والوقت، وعندها يمكنه فقط أن يدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع والأمة ككل.

جدول المحتويات